د. محمد حلمي مراد

المذاهب والنظم الاقتصادية

الكتاب: المذاهب والنظم الاقتصادية

الكاتب: د. محمد حلمي مراد

الطبعة: ٢٠٢١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)



٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة
جمهورية مصر العربية
هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥
فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

مراد، محمد حلمي

المذاهب والنظم الاقتصادية / د. محمد حلمي مراد

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٨٣ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولي: ٩ – ٠٣٦ – ٩٩١ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ – العنوان   رقم الإيداع : ٢٠٨٣٥ / ٢٠٢٠

المذاهب والنظم الاقتصادية





مقدمة

١- أهمية دراسة المذاهب والنظم الاقتصادية: احتلت دراسة المذاهب والنظم الاقتصادية في الآونة الحاضرة مكان الصدارة بين مختلف أقسام الدراسات الاقتصادية. ولم تعد هذه الدراسة محل عناية الاقتصاديين أو السياسيين وحدهم بل أصبحت موضع اهتمام جميع المثقفين في كافة أنحاء العالم.

ولا غرابة في ذلك فالصراع الدولي المستعر في هذه الأيام ليس إلا صراعاً بين كتلتيمن تعتنق كل منهما مذهباً اقتصادياً مختلفاً عن المذهب الاقتصادي الذي تعتنقه الأخرى. وكان لهذا الاختلاف في المذهب الذي تأخذ به دول كل من الكتلتين أثره في النظام السائد عن كل فريق.

فالكتلة الشرقية وتتزعمها روسيا تدين بالشيوعية وإن كانت تطبق عملا المباديء الإشتراكية من إلغاء للملكية الفردية لأموال الإنتاج، وتوجيه الاقتصاد طبقاً لبرامج مرسومة، واحلال قرارات الجولة محل الاتفاقيات التعاقدية بين الأفراد.

والكتلة الغربية وتتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية وتضم الدول التي تدين باحترام الملكية الفردية في كافة الأموال، وضمان حرية المشروعات الخاصة، والمحافظة على مبدأ حرية التعاقد. أو بعبارة أخرى تلك الدول التي تأخذ بالنظام الرأسمالي وإن كان الكثير منها -إن لم تكن كلها- قد بدأ

يطعم هذا النظام الرأسمالي ببعض الاتجاهات الاشتراكية.

وكان لهذا الصراع الدولي صداه في داخل حدود الدول المختلفة، فاصطبغت برامج الأحزاب السياسية بصبغة مذهبية اقتصادية. فمن أحزاب رأسمالية أو محافظة، إلى أحزاب شيوعية، وأخرى اشتراكية، لكل منها وجهة نظرها الخاصة فيما يتعلق بسير الأحوال الاقتصادية.

على أن أهمية المذاهب والنظم الاقتصادية لا تقتصر على الناحية السياسية بل تمتد إلى الناحية العلمية.

فقد كان دور علم الاقتصاد يقف عند حد ملاحظة الوقائع الاقتصادية وتحليلها واستخلاص الروابط الموجودة بينها واستنباط القوانين الاقتصادية. ولكن هذا الدور النظري المجرد تطور تحت تأثير الآراء الاقتصادية التدخلية بحيث أصبح الاقتصاد علماً تطبيقاً يرمي إلى تحقيق أغراض تحدد مقدماً. ولم يعد يوجد الآن من يعتقد بأن النقائص الاقتصادية والاجتماعية كالأزمات الاقتصادية والفقر ظواهر لا علاج لها شأنها في ذلك شأن الزلازل والبراكين يكتفي علم الاقتصاد بملاحظتها وتسجيلها بل أصبحت تعتقد الغالبية الساحقة بأنه يجب معالجة هذه الظواهر بالقضاء عليها قضاء كاملا أو على الأقل بتخفيف آثارها بشكل محسوس بأن يقوم علم الاقتصاد بدراستها وتحليلها لكي يصل إلى التأثير فيها وتوجيهها الوجهة التي نريدها.

هذا إلى أن لكل نظام اقتصادي مشكلاته الاقتصادية التي يتوافر الباحثون على درسها وإيجاد الحلول المناسبة لها. فمشكلات الاقتصاد

المصمم (**économie planifiée**) الذي توجه فيه الحياة الاقتصادية طبقاً لبرنامج مرسو تختلف عن مشكلات الاقتصاد المرسل أو الحر (**économie libre**) حيث تسير الأحوال الاقتصادية وفق مقتضيات العرض والطلب.

ولا يخفي أخيراً ما للنظم الاقتصادية من تأثير في القواعد والأنظمة القانونية. فالقانون إطار يتشكل بحسب النظام الاقتصادي الذي يوضع له. فقواعد الملكية في ظل النظام الرأسمالي تختلف حتماً عن قواعد الملكية في ظل النظام الاشتراكي وتكثر القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية حيث تأخذ الدولة بنظام الاقتصاد الموجه أو المدار (**économie dirigée**)[١] بينما تقل حيث تحجم الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية وتؤمن بمبدأ **laissez- faire, laissez- passer**[٢].

٢- تطور الفكر الاقتصادي: ولا تعتبر المذاهب الاقتصادية المعروفة في الوقت الحاضر معدومة الصلة بما سبقتها من نظريات وأفكار. فإن المتتبع لتطور الفكر الاقتصادي من العصور القديمة حتى أيامنا هذه، يلمس في وضوح التسلسل والترابط الموجودين بين المذاهب الاقتصادية المتتابعة. فكل مذهب اقتصادي خرج إلى عالم الوجود كان له تأثيره فيما أعقبه من مذاهب.

---

(١) يقصد بالاقتصاد الموجه أو المدار ذلك الاقتصاد الذي توجهه الدولة أو تتولى إدارته ولا تتركه حراً، وتختلف درجات هذا التوجيه شدة وضعفا. ويعتبر الاقتصاد المصمم هو أقصى درجات التوجيه إذ أن تضع الدولة برنامجا محددا لكافة نواحي النشاط الاقتصادي فيها.

(٢) أنظر صفحة ٤٦ هامش رقم ١.

وقد يكون هذا التأثير طردياً، بأن يحدث المذهب أثره في نفس الاتجاه. فيكون المذهب الجديد امتداداً للمذهب القديم أو تطوراً فيه أو بعثاً له [٣].

وقد يكون التأثير عكسياً كأن يخلق مذهب اقتصادي مذهباً معارضاً له. فالمذهب الحر مثلا وجد كرد فعل لمذهب التجاريين، ووجد المذهب الاشتراكي كرد فعل للمذهب الحر.

فكل مذهب اقتصادي له ماض، وله مستقبل. وكل مذهب من هذه المذاهب الاقتصادية يحل محل مذهب آخر بعد أن يتأثر بتعاليمه بصورة أو بأخرى. وعلى أساس هذه التطورات التي تمر بها الأفكار والمذاهب الاقتصادية يرتفع صرح الاقتصاد، وتظهر النظم الاقتصادية المختلفة.

وعلى هذا الأساس لا يجمل بنا أن نقصر بحثنا على المذاهب الاقتصادية السائدة الآن بل يجب أن نتتبع في إيجاز تطور الفكر الاقتصادي منذ نشأته حتى بلوغه ما وصل إليه في وقتنا الحاضر. فهذه الدراسة هي التي ستكشف لنا عن أصول ما لدينا من مذاهب، وتمكننا في الوقت نفسه من التنبؤ بما سيكون عليه حالها مستقبلا.

---

(٣) إن النظريات الاقتصادية –على حد تعبير الأستاذ لويس بودان (**Louis Baudin**)– كالكائنات الحية، تولد وتترعرع وتموت ثم نبعث من جديد. فكم من مذاهب ظن البعض أنها اندثرت ثم لا تلبث أن تأتي ظروف مواتية، فنجد أن هذه المذاهب بعثت من جديد بأقوى ممت كانت. وقد تحمل اسمها القديم موصوفا بالجدة أو الحداثة فيقولون مثلا المذهب الحر الحديث أو الماركسية الخ. وقد تنكر أصولها وتعطي لنفسها إسماً جديداً كمذهب الشخصية **le personnalisme** الذي تعمد أن يقطع الصلة التي تربطه بالمذهب الفردي **l'invidualisme**.

فضلا عن أن هذه الدراسة التاريخية للمذاهب والنظم الاقتصادية تغرس في النفوس الإيمان «بالنسبية». فلا يوجد مذهب أو نظام اقتصادي يصلح بصفة مطلقة لكل زمان ومكان. وإنما تتطور المذاهب والنظم الاقتصادية بصورة مستمرة. فلكل عصر آراؤه وأنظمته الجديدة التي تقوم فوق أطلال الأنظمة والأفكار القديمة [٤].

٣- تأثير الأحداث والوقائع الاقتصادية: ويعتبر هذا التغير المستمر في المذاهب والنظم الاقتصادية وليد تطور المجتمع تحت تأثير الأحداث والوقائع الاقتصادية.

ولذا فإنه لا يمكن فصل تاريخ الفكر الاقتصادي عن تاريخ الوقائع الاقتصادية نظراً للتأثير المتبادل بين الأفكار والأحداث.

فالأحداث تقدم للمفكرين عناصر بحوثهم، وتعد أساسا وإطاراً لما نادون به من نظريات بل لا نعدو الواقع إذا قلنا إنه لم يوجد فكر اقتصادي جدير بهذا الاسم قبل أن ينمو النشاط الاقتصادي ويتسع. ومنذ ذلك الحين أصبح هذا النشاط يوجه ذلك الفكر ويؤثر فيما ينتهي إليه من نتائج. ويكفينا أن نشير هنا إلى أن الثورة الصناعية بما أدت إليه من خلق الإنتاج الكبير والفصل بين رأس المال والعمل وما استتبع ذلك من آثار كانت هي العامل الأول في نشأة المذاهب الاشتراكية.

كما أن الأفكار تؤثر بدورها في الأحداث. ولعلنا نستطيع أن

([4]) Jean Marchal- Cours d'économie politique_ T. I- Paris. 1950 p. 28.

نلمس بسهولة تأثير التيارات الفكرية الكبرى المنبعثة عن بعض جهابذة المفكرين فيما طرأ على الأحداث والأنظمة بعدهم من تطورات فقد استطاع بعض المفكرين كآدم سميث وكارل ماركس أن يتركوا أثراً عميقاً في تاريخ العالم الاقتصادي لا يقل وضوحاً عن اكتشاف القوة المائية أو اختراع المحركات البخارية (٥).

وينبني على هذه الصلة الوثيقة بين الأفكار والأحداث الاقتصادية أن تطور الفكر الاقتصادي يجب أن يتضمن وصفاً موجزاً للأحداث، يمكن القاريء من الوقوف على الدوافع الباعثة لمختلف المذاهب، ومدى تأثيرها فيما أعقبها من أحداث.

٤- ترتيب الدراسة: فالمذاهب الاقتصادية تتضمن الآراء التي نادى بها المفكرون في الحياة الاقتصادية. ومن هذه الآراء ما صادفه التوفيق فوجدت تطبيقا لها وأحدثت أثرها في النظم الاقتصادية، ومنها ما لا نجد لها مثل هذا الأثر. وإن كان ذلك لا يعني أن هذه الآراء عديمة القيمة، فالآراء والأفكار مثلها مثل البذور التي تحملها الرياح، وقد تلقى بها يوما في مكان ما فتخرج زرعا ذا ظل وثمر.

ومن هنا كان طبيعياً أن نبدأ بدراسة المذاهب الاقتصادية حتى نستطيع أن نتفهم على ضوئها النظم الاقتصادية التي كثيراً ما تأثرت بها وكانت تطبيقاً عملياً لما نادت به من آراء.

---

(5) J. Lajugie- Les doctrines économiques- 1949- p. 6.

الباب الأول

المذاهب الاقتصادية

تمهيد

إن الاستعراض الكامل لجميع المذاهب الاقتصادية ولو في صورة موجزة يحتاج إلى عدة كتب، إن لم نقل مجلدات. هذا إلى أن تناول جميع المذاهب يرهق القاريء المبتديء في الاطلاع على هذه الناحية من نواحي الدراسات الاقتصادية، ويغرقه في خضم من النظرات المتشبعة المتداخلة.

ولذلك فقد رأينا ما علينا أن نقتصر على دراسة أهم التيارات الفكرية في عالم الاقتصاد حتى يمكن أن يفيد كل مطلع عليها أكبر فائدة ممكنة، ويلم إلماماً واضحاً بأسس اتجاهات الفكر الاقتصادي. على أن يرجع من يريد التعمق في دراسة مذهب معين منها إلى ما يوجد من مصنفات تتناول موضوعها بالذات[1].

ولم نعن في هذا التحديد باختيار الصالح –في رأينا– من هذه النظريات، لأننا لا نتفق وجان باتست ساي (**Jean – Batiste Say**) فيما يذهب إليه من أن تاريخ الأخطاء عديم الفائدة بل نعتقد أن من يريد

(١) من دواعي الأسف أن المكتبة العربية تفتقر إلى هذه المصنفات ولا يوجد من الكتب ما اختص بدراسة مذهب معين من المذاهب الاقتصادية سوى القليل النادر. ولكن هناك عدد لا يحصى من الكتب الأجنبية التي توافرت على هذه الدراسات.

النجاح في الوصول إلى الحقيقة لا بد له أن يتعرف على ما وقع فيه السابقون عليه من أخطاء.

ولكننا راعينا في هذا الاختيار أهمية النظريات من حيث مدى ما لاقته من انتشار، وتأثيرها في النظم والأحداث وما أعقبها من نظريات.

ولقد رأينا أن نجمع بين كل مجموعة متسقة من هذه المذاهب في قسم مستقل مراعين في ذلك ما أمكن المحافظة على التسلسل التاريخي لها، فخرجنا بالأقسام الخمسة التالية.

(١) الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة: وسنتكلم في هذا القسم بإيجاز عن الآراء الاقتصادية قبل القرن السادس عشر عند الأغريق والرومان وفي العصور الوسطى وعند العرب.

(٢) مذهب التجاريين: ويعتبر المذهب الاقتصادي الأول الذي يمتاز بالاتساق والتماسك.

(٣) المذاهب الحرة: وتشتمل على آراء مؤسسي الاقتصاد التقليدي وهم آدم سميث والطبيعيون (الفزيزقراطيون) ثم الأحرار المتشائمون (مالتس وريكاردو) وأخيراً استيوارت ميل الذي مهد السبيل لظهور الاشتراكية.

(٤) المذاهب الاشتراكية: ويمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة أقسا: الاشتراكية النظرية وتضم المذاهب الاشتراكية السابقة على كارل ماركس، والاشتراكية الماركسية مع الإشارة إلى البلشفية، والاشتراكية الاصلاحية.

(٥) المذاهب الموفقة بين الحرية والاشتراكية: وتتنوع بتنوع الغرض الذي تهدف إليه. فهناك مذهب التدخل الوطني الذي نادى به الاقتصادي الألماني فريدريك لست، ومذهب التدخل الاجتماعي الذي يضم مذاهب التضامن والتعاون، ومذهب التدخل الاقتصادي ويشمل آراء أنصار اشتراكية الدولة والاقتصاد المدار، ومذهب التدخل المهني أي النقابية.

ولا يعني هذا الترتيب مطلقاً أن كل مذهب من المذاهب المذكورة قد اختفى وحجبه المذهب الذي تلاه. إذ قد يحصل أن يتواجد مذهبان أو أكثر من هذه المذاهب في نفس الآونة.

ولن يكون رائدنا في العرض مراعاة التوازن بين مختلف هذه الأقسام وإنما سنكتفي بعرض المذاهب القديمة بالقدر اللازم لفهم المذاهب الحديثة التي ستكون موضع اهتمامنا الأول.

كما أننا لن ندخل في التفصيلات أو الآراء التفريعية لكل مذهب من هذه المذاهب لأن أبسط كافة الآراء التي نادى بها كل مذهب في كل ناحية من النواحي يتطلب لتفهمها معلومات اقتصادية واسعة لا نفترض توفرها عند كل قارىء. هذا إلى أننا نعتقد أن أنسب مكان لعرض هذه الآراء التفريعية المتعلقة بناحية معينة من نواحي الاقتصاد إنما يكون عند دراسة هذه الناحية بالذات حتى يمكن المقارنة بين الآراء المتباينة المتعلقة بها.

الفصل الأول
الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

٥- طابع الفكر الاقتصادي في العصور القديمة: لم يلبس الفكر الاقتصادي ثوب المذاهب المتسقة إلا منذ بدء تكوين الدول الحديثة في القرن السادس عشر. أما قبل ذلك فلم يعدُ أن يكون آراء جزئية متفرقة ينقصها النسيب العلمي والاتساق المنشود.

فإذا تكلمنا في هذا الفصل عن الفكر الاقتصادي في العصور القديمة حتى بداية القرن السادس عشر فإنما نقصد هنا الكتابات العارضة غير المتماسكة التي خطتها أقلام مفكري وفلاسفة هذا العهد فيما يمس المسائل الاقتصادية.

وسوف نمر مراً سريعاً على أهم هذه الكتابات عند الإغريق والرومان، ثم في العصور الوسطى، وأخيراً عند العرب.

المبحث الأول
عند الأغريق والرومان

٦- العصر اليوناني: بالرغم من نشاط حركة المبادلة في اليونان القديمة في القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد، فقد ظل النشاط الاقتصادي محدوداً، ولم يظهر اقتصاديون متخصصون بالمعنى المعروف في الوقت الحاضر. وكانت السياسة هي الهم الأول لقادة الفكر في ذلك الحين إذا لم تكن الظروف الاقتصادية قد بلغت بعد من الأهمية بحيث تؤثر في حياة

ونظام الدولة. فلم يعنوا بوضع مذهب اقتصادي متكامل وإنما اكتفوا بإبداء آراء متفرقة في مسائل خاصة بمناسبة البحث في الموضوعات الأخلاقية أو السياسية أو الدينية باعتبارهم مصلحين اجتماعيين[١].

٧- شيوعية أفلاطون: ومن أهم ما كتل في هذا العهد من الناحية الاقتصادية ما أورده أفلاطون (**Platon**) في كتابه «الجمهورية»[٢] مما يجعله أول من قال بالشيوعية.

فقد قسم الناس ثلاث طبقات: طبقة من الذهب، وطبقة من الفضة، وطبقة من الفضة. وتضم الطبقة الأولى الحكام، والطبقة الثانية رجال الجيش والنبلاء، والطبقة الثالثة العمال والصناع. واقترح أفلاطون نظاماً شيوعياً للطبقتين الأولى والثانية بأن يلغي بالنسبة لهم نظاما الملكية والعائلة، وتتولى الدولة الإنفاق عليهم وتربية الأولاد الذين تضعهم النساء اللاتي يعتبرن مشاعاً بينهم، حتى يتفرغ الحكام والمحاربون لخدمة الدولة ولا يشغلهم عن أداء هذا الواجب مال أو وبنون [٣].

وتختلف هذه الشيوعية عن الشيوعية بمعناها المعروف في الوقت الحاضر اختلافاً كبيراً. فالشيوعية الأفلاطونية لم تكن تهدف إلى تحقيق المساواة بين مختلف أفراد الأمة وإنما كانت تجعل الشيوعية امتيازاً

---

(١) راجع فيما يختص بالأفكار الاقتصادية في عهد الأغريق:

Souchon- les théories économiques dans la Oréce Antique - Paris, 1898.

(٢) أنظر الترجمة الإنجليزية التي قام بها الكتور **A. D. Lindsay** لهذا الكتاب في مجموعة « **Everyman's library**» رقم ٦٤.

(3) chevalier- Les grandes œuvres politdues- Paris, 1949

معطى لطبقة مختارة من المواطنين وهي طبقة الحكام والمحاربين. ولذا أطلق بعض المؤلفين على هذه الشيوعية اسم «الشيوعية الأستقراطية» (le communisme aristocratique).

٨- طرق المعاش لأرسطو: أما أرسطو (Aristote)، فلا نجد في كتاباته[٤] ما يعنينا من الناحية الاقتصادية سوى التقسيم الذي أتى به لطرق الحصول على المعاش. إذ فرق بين ثلاثة أنواع: طرق طبيعية، وطرق غير طبيعية، وطرق مختلطة.

وعرف الطرق الطبيعية للمعيشة بأنها تلك التي ترمي إلى إشباع حاجات الإنسان مباشرة ولا يأتي الأغتناء منها إلا بطريق التبعية. وتشمل الزراعة، والصيد، وتربية المواشي، وغنائم الحرب، والمبادلة التي لا ترمي إلى الربح بل إلى استكمال ما ينقص الإنسان من السلع.

أما الطرق غير الطبيعية فهي التي يقصد منها الربح دون أي اعتبار آخر كالأقراض بفائدة الذي هاجمه أرسطو قائلا إن النقود لا تلد نقوداً، والشراء لأجل البيع أي التجارة المقصود بها الربح.

وتعتبر من طرق المعاش المختلطة الصناعات الاستخراجية إذ أن الإنسان لا يشتري بقصد البيع كما في طرق المعاش غير الطبيعية بل يستخرج من الأرض ليبيع، ولا تدخل في نفس الوقت ضمن طرق المعاش الطبيعية لأنها لا تشبع حاجات الإنسان مباشرة.

---

(٤) أنظر مؤلفي أرسطو «السياسة» و«الأخلاق».

٩- كتاب الاقتصاد لاكزينوفون: وقد وضع الكاتب اليوناني القديم اكزينوفون (**Xénophon**) كتاباً أسماه «الاقتصاد» (**l'Economique**) ولكن يجب ألا يخدعنا اسم هذا المؤلف، إذ أنه لم يعالج الاقتصاد كما تعالجة كتب علم الاقتصاد في العصر الحاضر وإنما اقتصر اكزينوفون في هذا الكتاب على دراسة مشكلات الاقتصاد العائلي. وإن كان اقتراح اتخاذ بعض الإجراءات الجمركية التي تعود بالفائدة على التجارة.

١٠- العصر الروماني: على أنه مهما كانت عناية المفكرين بالاقتصاد قليلة عند الأغريق، فإن عناية الرومان بدراسة الأمور الاقتصادية كانت أقل شأناً.

وإن كان لا ينكر أن روما ساهمت بنصيب هام في الفكر الاقتصادي عن طريق غير مباشر وهو طريق القانون. فقد كان لقيام نظام الملكية الفردية الدائمة شبه المطلقة، وإقرار مبدأ حرية التعاقد أثرهما فيما بعد إذ قدما أسس النظام الرأسمالي الحر.

المبحث الثاني

في العصور الوسطى

١١- خضوع الفكر الاقتصادي لتعاليم الدين: لم يوجد فكر اقتصادي بالمعنى المفهوم من هذا التعبير في بداية العصور الوسطى إذ خيم الركود على الحياة الاقتصادية في أوروبا وعاد الناس في ذلك الحين بصفة جزئية إلى نظام الاقتصاد العائلي أي قيام كل عائلة بسد حاجاتها

بنفسها، في الوقت الذي ظهر فيه الإسلام في جزيرة العرب وأخذ في الانتشار شمالا وغربا.

ولم تدب الحياة من جديد في الميدان الاقتصادي إلا ابتداء من القرن الحادي عشر، فنشطت المدن، وظهر نظام الطوائف المهنية، واتسعت رقعة النشاط الاقتصادي في أعقاب الحروب الصليبية، فازدهرت الحركة التجارية وأصبحت الأسواق الأوروبية مركزاً هاماً لا للشراء والبيع فحسب بل للإئتمان أيضاً.

وكان طبيعياً أن ينشط الفكر الاقتصادي تبعا لنشاط الحياة الاقتصادية. غير أن الأفكار الاقتصادية كانت متقطعة غير متماسكة وكانت خاضعة للعوامل الدينية شأنها في ذلك شأن جميع نواحي النشاط الاجتماعي في تلك العصور.

فكان ممثلو الفكر الاقتصادي هم رجال الكنيسة وفي مقدمتهم سان توماس داكان (**Saint Thomas d'Aquin**) ونقولا أرزم (**Nicole Oresma**)، وكانت فكرة «العدالة التبادلية» هي المسيطرة على آرائهم الاقتصادية. فيجب أن يسود المبادلات: التكافؤ بين الالتزامات بمعنى أن كل طرف من أطراف المبادلة يعطي ما يعادل ما استلم، وأن يستلم ما يعادل ما أعطى.

١٢- الثمن العادل: وتطبيقاً لفكرة العدالة التبادلية رأى رجال الدين أن الثمن العادل هو الثمن الذي يعطي مبلغ النفقة التي تحملها البائع في سبيل إنتاج السلعة دون أن يحقق للبائع ربحاً ما بل مكافأة تعطي له نظير ما تكبده في صنع السلعة من مشقة بحيث تكفل له أن

يعيش ما يعيش غيره ممن لهم نفس ظروفه الاجتماعية.

وطالب رجال الكنيسة لأن تتدخل الدولة لتحديد الأثمان بما يضمن تحقيق هذه العدالة التي نادوا بها.

١٣- الأمر العادل: كما طبقوا نفس الفكرة على الأجور. فالعامل الذي يقدم عمله يجب أن يحصل على مبلغ يمكنه من أن يعيش وأسرته عيشة لائقة. ويجب أن يراعي في تنظيم ظروف العمل أن القائم بالعمل إنسان وليس آلة صماء أو دابة من دواب الحمل.

١٤- تحريم الفائدة: إما الإقراض بفائدة فكان الموضوع الأول في العصور الوسطى. وقد هاجمه رجال الدين هجوماً شديداً لأنه يمكن المفرض من استرداد قيمة أكبر من القيمة التي أقرضها، الأمر الذي يناقض العدالة التبادلية. وكان لهذا الرأي أثره، فحرمت غالبية التشريعات المدنية القرض بفائدة.

ولكن اتساع النشاط الاقتصادي أظهر الحاجة إلى رؤوس الأموال. ولم يلبث أن اجتهد رجال الدين أنفسهم في إيجاد الأسانيد التي تبرر دفع الفائدة (كالخطر الذي يتعرض له المقرض بفقدان ماله، والكسب الذي يفوت عليه نتيجة أقراض ماله للغير بدلا من استثماره بنفسه).

المبحث الثالث

عند العرب

ظهر في أواخر القرن الرابع عشر وفي القرن الخامس عشر طائفة من الكتاب العرب الذين عنوا بالمسائل الاقتصادية مثل ابن خلدون

والمقريزي والعيني. غير أنه من دواعي الأسف أن أحداً لم يهتم بالبحث في كتاباتهم لاستخراج آرائهم في المسائل الاقتصادية ودراستها اللهم إلا فيما يختص بابن خلدون حيث كتب الدكتور محمد صالح عنه مقالين بمجلة القانون والاقتصاد في العددين الثالث والسادس من السنة الثالثة (مارس وأكتوبر ١٩٣٣). كما قدمت رسالة للحصول على الدكتوراة بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول عن الفكر الاقتصادي لابن خلدون[٥]. كما نشر الدكتور محمد صالح أيضا بحثا عن كاتب من كتاب ذلك العهد غير ذائع الصيت هو أحمد بن علي الدلجي مستعرضاً ما كتبه في بحثه عن الفقر في كتابه «الفلاكة والمفلوكون».

١٥- الفكر الاقتصادي لابن خلدون: وقد تعرض ابن خلدون في مقدمته لكثير من المسائل الاقتصادية، ولا يتسع المجال هنا بطبيعة الحال إلا للإشارة العاجلة إلى بعضها:

(١) تقسيم العمل -أدرك ابن خلدون ظاهرة تقسيم العمل، فذكر أنه لا تقوم للحضارة وبالتالي للحياة الاقتصادية- قائمة، إلا إذا أخذ المجتمع بقانونين، وهما تقسيم العمل والتضامن. غير أن ابن خلدون قصر كلامه على ملاحظة وجود هذه الظاهرة ولم يعن ببيان الآثار المترتبة عليها، أو مضارها، كما يذكر من أسبابها إلا سبباً واحداً، هو عدم قدرة الإنسان على الوفاء بحاجاته بمفرده.

---

(٥) تقدم بهذه الرسالة الدكتور محمد علي نشأت، ونشرت بمجلة مصر العصرية L'Egypte Contemporaine عدد مايو ١٩٤٤.

(٢) نظريته في السكان– وقد قال ابن خلدون بنظرية في السكان فحواها أن زيادة السكان يتبعها العمران وزيادة النصب الذي يستولى عليه الفرد من الأرزاق الناتجة من الأعمال أي ارتفاع مستوى المعيشة. وهو عكس ما قال به مالتس **Malthus** في القرن الثامن عشر من أن زيادة السكان أسرع من زيادة المواد الغذائية وما رتبه على ذلك من وجوب تأخير الزواج –كما سيأتي ف حينه[٦].

(٣) صور النشاط الاقتصادي– نظر ابن خلدون إلى الكسب من وجهة نظر دينية متآثراً بآراء المعتزلة في الرزق، فقسم وجوه طبيعية ووجوه غير طبيعية. ويعتبر من وجوه الكسب الطبيعية: الصيد، وتربية الدواجن واستخراج فضلاتها، والفلاحة. وتلتها من الوجهة التاريخية وجوه أخرى لا توجد غالباً إلا في المدن وهي الكتابة والصناعة والتجارة. أما وجوه الكسب غير الطبيعية فهي الإمارة، والخدمة، وابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز، والكيمياء، وتشوف المستقبل. ومما يستحق الذكر أن ابن خلدون اعتبر الفلاحة حرفة مهنية وعقد لهذا الموضوع فصلا أسماه «في أن الفلاحة من معاش المستضعفين». ومما جاء فيه قوله إن منتحل الفلاحة يختص بالمذلة بسبب ما يتبعها من المغرام المفضي إلى التحكم، فيكون الغارم ذليلا بائسا بما تتناوله أيدي القهر والاستطالة[٧]... ولا يعتبر رأى ابن خلدون في الفلاحة إلا ترديداً لما

---

(٦) أنظر نظرية مالتس فيما بعد– ص ٧٣ بند ٤٠.

(٧) مقدمة ابن خلدون ص ٤٣٣.

عرف عن العرب من كراهية الاشتغال بالفلاحة، لأن احترافها يقضي بالاستقرار في مكان معين، فهيأت الفرصة للحكام والأمراء من بسط سلطانهم على الفلاحين وفرض المغارم والمكوس عليهم؛ هذا إلى أن العرب لم يحترفوا الفلاحة، وظلوا متمتعين باستقلالهم في الوقت الذي فرضوا فيه سيطرتهم على الأمم المجاورة لهم في فارس وسوريا ومصر، وهي تلك الأمم التي احترفت الزراعة منذ فجر الحضارة. لذلك كره العرب الفلاحة واعتبروها رمزاً للعبودية والمذلة.

(٤) معارضته لتدخل الدولة– ويرى ابن خلدون قصر وظيفة الدولة على إزالة العقبات التي تحول دوت نشاط الأفراد، ووجوب الإقلال من التدخل الحكومي، والنزول به إلى القدر اللازم لإقرار الأمن والعدل بين الناس.

وفي ذلك يقول: «إن الدولة إذا ضاقت جباتيها، وقصر الحاصل على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها. عمدت إلى استحثاث التجارة والفلاحة للسلطان، وهو غلط عظيم وادخال للضرر على الرعايا، ومن وجوه متعددة. وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية، وبين هذه الأرباح االقليلة وجدها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل... و... أن السلطان لا ينتمي ماله ولا يدر موجوده إلا الجباية. وإدرارها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال والنظر لهم بذلك، فبذلك تنبسط آمالهم، وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها، فتعظم منها جباية السلطان، أما غير ذلك من تجارة أو فلح، فإنما هو مضرة عاجلة للرعايا وفساد للجباية ونقص للعمارة».

وقد خصص ابن خلدون فصلا بأكمله من مقدمته لهذا البحث

وهو الفصل الحادي والأربعون وعنوانه «فصل في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية».

ويعتبر ابن خلدون في هذا الخصوص أسبق الاقتصاديين إلى المناداة بمذهب الاقتصاد المرسل أو (المذهب الحر كما يسمونه) وأنه سبق الطبيعيين (الفزبوقراطيين) بثلاثة قرون في إبداء هذا الرأي.

١٦- الفلاكة والمفلوكون: أما عن كتاب الفلاكة والمفلوكون[٨] لأحمد بن الدلجي فقد كتب في الفترة الواقعة بين عامي ١٤١٢ و١٤٢١م (في عهد المماليك الشراكسة). ولفظ الفلاكة ليس بلفظ عربي، ويقول الدلجي بأنه تلقاه من أفاضل العجم، ويريدون به الرجل غير المحظوظ المهمل من الناس لإملاقه وقفزه. ولو شئنا أن نترجم اسم الكتاب إلى كلمات عربية أصيلة لكان عنوانه «الفقر والفقراء».

وخرج هذا المؤلف عن الطريقة التي عليها المؤلفون من قبله -وهي طريقة كتاب البييان والتبيين والعقد الفردي والكشكول والأمالي) إذ كانوا يكتبون في كل شيء في كتاب واحد. وكانت تحتوي هذه الكتب على بعض الأمور الاقتصادية، ولكنها جاءت مبعثرة لا تعين على استيعاب المسألة من جميع وجوهها أما أحمد بن الدلجي فقد جمع شتات موضوع الفقر بين دفتي كتاب واحد حمل فيه حملات قاسية على الفقر والفقراء.

وقد فاق الاشتراكيين في تصوير الفقر في صورة تحمل على الأسى

---

[٨] طبع هذا الكتاب في القاهرة سنة ١٣٢٢ هجرية بمطبعة الشعب. وهو مؤلف من ١٤٥ صفحة.

والتقزز، وأوضح المساويء الأخلاقية المترتبة على الفقر، ونسب إليه أنه يستتبع خصالا رديئة، وآفات ذميمة تجعل الفقير يضم إلى «فلاكته المالية فلاكة معنوية.. وهي الأوصاف المكروهة والأخلاق القبيحة». وأخذ في تحليل نفسية الفقير مقرراً أن الفقر يحدث الكمد والانقباض وسوء العشرة والغضب، وأن الناس لا تبالي بغضب الفقير أمناً من غائلته ومغبته واستهانة به، فتزدحم لديه موجات الغضب، وهو لا يستطيع أن ينفس غيظه بنفسة مصدور أو ضربة موتور، فتستبحر أسباب الغيظ، وتزخر أمواج العجز عن إطفائه بالانتقام، فيرتدكل ذلك إلى الباطن ويتحول حقداً. ولما كان الحقد يقتضي الانتقام، والفقير عاجز عن الانتقام، فهو يجب أن يتشفى من الناس بانتقام الزمان له منهم، وربما يحيل ذلك على كرامته عند الله، وربما يظهر أنه لا منزلة له عند الله لأنه لم ينتقم منهم. وعجز الفقير عن الانتقام يلزمه حب زوال تلك النعمة التي بها التفاوت بين الناس، أي الحسد. وإذا أتضح عندك ما قررناه وقفت على الحكمة في تمني الفقراء تغيير الدول وتشوقهم إلى ذلك لما يقوم في ذهنهم من قوة الرجاء، وقيام احتمال الخير المتعلق بالدولة الثانية. والحسد يولد دعوى الاستحقاق لتلك النعم، حتى أن من المفلوكين من تنتهي به دعوى الاستحقاق إلى حد يرى أن النعم التي بأيدي الناس مغصوبة «والمالك المستحق يطلب استرداد ماله من أيدي الغاصبين».

وإذا توافرت هذه النقائص، وامتلأ المفلوك غضباً وحقداً وحسداً، وعجز عن الجري على مقتضاها جهازاً ومواجهة، إلتجأ إلى الفكرة والغوص على مساويء خصومه وإعمال الحيلة في الإطلاع على

عوراتهم، وضم إليها أكاذيب، ونشرها على وجه الغيبة...». وهكذا حرم وهكذا حرم مؤلفنا الفقراء من ل شيء حتى من هذا العزاء الضئيل، وهو تحليهم بالفضيلة.

ويرى أحمد بن الدلجي أن الفقير مسئول عن فقره، وأراد أن يقيم الحجة «على المفلوكين، وقطع معاذيرهم، وإلجامهم عن التعلق بالقضاء والقدر متى نعيت عليهم فلاكتهم». فيعمد المؤلف إلى بيان حقيقة القضاء والقدر دفعا لبعض المذاهب الفاسدة التي لا تثبت للإنسان فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا وهي الجبرية الخالصة، أو التي تثبت للإنسان قدرة غير مؤثرة، أي أن الإنسان مجبور في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار وهي الجبرية المتوسطة. ولا ريب في أن انتشار هذه المذاهب يؤدي إلى انعدام النشاط الاقتصادي، ويقضي على كل باعث إلى العمل. واستعان المؤلف في ذلك بآراء علماء الكلام لبيان حقيقة التوكل، وإنه عبارة عن دوام حسن ملاحظة القضاء والقدر في جميع الحوادث، وأن دوام حسن هذه الملاحظة بجامع التعلق بالأسباب، ولا ينافيها، وأن إهمال هذه الأسباب مراغمة لحكمة الله تعالى في نصب الأسباب، وجهل بسنة الله وعاداته. والاكتساب لإحياء النفس واجب، وامتحان قدرة الأرزاق حرام، فليس من شرط التوكل ترك الأسباب واطراحها. وأن الإدخار ليس من ضرورته بطلان التوكل بادخار قوت سنة لعياله، جبراً لضعفهم، وتسكيناً لقلوبهم.

١٧- وجوب التنقيب في كتابات العرب- ونود ألا نختتم هذا

المبحث دون أن نناشد الباحثين الاهتمام بالتنقيب عن الآراء الأقتصادية لكتابنا ومفكرينا القدامى. وسوف نجد في هذه الكتب من الأفكار والآراء ما يجعلنا نمتليء ثقة بأنفسنا، ويكشف لنا عن منشأ مشكلاتنا الاقتصادية، وما اقترح لها قديما من وجوه العلاج.

الفصل الثاني

مذهب التجاريين

ظهر مذهب التجاريين **le mercantilisme** في القرنين الخامس عشر والسادس عشر بظهور الدول الحديثة والوحدة القومية. وكان لهذا المذهب السيادة حتى أوائل القرن الثامن عشر.

وينكر عليه البعض صفة المذهب الاقتصادي للاختلاف الكبير بين كتابه على كثير من الموضوعات، ويرون أنه ليس سوى آراء متباينة تهدف إلى غرض واحد. وهذا الغرض يختلف عن الغرض الذي أصبح فيما بعد هدف الاقتصاد ألا وهو سعادة بني الإنسان إذ كانت جميع الآراء ترمي إلى توكيد سلطان الدولة وتقوية شوكتها[١].

على أن هذا الاعتراض لا يقلل من أهمية هذه الآراء. فقد سادت خلال فترة طويلة تقرب من ثلاثة قرون تعد من أهم الفترات في تاريخ العالم. فضلا عما نلمسه من عودة الروح إلى كثير من الآراء في العصر الحديث.

المبحث الأول

أصول المذهب

١٨– الملابسات التاريخية: يتميز القرنان الخامس عشر والسادس

---

(1) **louis Baudin- Précis d'histoire des doctrines économiques -4 e éd- p.11.**

عشر بحدوث انقلابات خطيرة كان لها أكبر الأثر في تطور العالم هذا التطور الذي نلمسه في وقتنا الحاضر.

وقد كان للاكتشافات البحرية الكبرى التي قام بها كولمبس وفاسكو دي جاما أكبر الأثر في حدوث هذه الانقلابات. إذ وسعت الآفاق التجارية، وخلقت الثروات الكبيرة، وقلبت ترتيب السلم الاجتماعي رأساً على عقب، فأصبح التجار هم سادة العصر، وبعثت في الناس روح الكسب وحب المغامرة. فأصبحنا في عالم تجاري صناعي بعد أن كان الناس يعيشون في عالم زراعي حرفي.

كما أدت هذه الاكتشافات إلى نقل مركز العالم الاقتصادي من مواني البحر الأبيض المتوسط إلى مواني المحيط الأطلنطي. فحلت أنفرس ولندن وبردو ولشبونة وقادس محل جنوة والبندقية والاسكندرية والقسطنطينية.

ووردت كميات ضخمة من المعادن النفسية من المكسيك وبيرو إلى أسبانيا صاحبة هذه المستعمرات في العالم الجديد، فأصبحت تنعم برخاء لم يسبق له مثيل وإن كان سرعان ما أدى إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً كبيراً امتد أثره إلى القارة الأوروبية بأسرها.

ولم تكن التطورات في الناحيتين السياسية والدينية بأقل منها في الناحية الاقتصادية. فقد توحدت الولايات الصغيرة وقامت الدول الحديثة على أنقاض العهد الاقطاعي.

وجاء الاصلاح الديني والنهضة الحديثة فأخرجا الاقتصاد من

سلطان المباديء الأخلاقية، كما كانا سبباً في ابتعاد الناس تدريجياً عن القاعدة التي كانوا يسيرون عليها في العصور الوسطى من وجوب الاعتدال في الكسب.

١٩- الذهب والفضة أساس الثروة: وكان طبيعياً وهذا هو روح العصر أن يعتبر أصحاب مذهب التجاريين أن الذهب والفضة هما أساس ثروة الأمم ومقياس عظمة الدول. فقد رأوا أن الفرد الذي يتملك نقوداً – وكانت في ذلك العصر ذهباً وفضة- يستطيع أن يحصل على كل ما يحتاج إليه، فطبقول على الدولة ما رأوه منطبقاً بالنسبة للفرد دون أن يفطنوا إلى أن الانتقال من الخاص إلى العام يغير من طبائع الأمور.

ولما كانت التجارة الخارجية هي الوسيلة لانتقال المعادن النفيسة بين الدول، فقد اهتم أصحاب هذا المذهب بشأن التجارة الخارجية للدولة، وضرورة تدخل الدولة في توجيهها حتى تضمن ميزانا تجاريا في صالحها. ولذا سمي هذا المذهب بمذهب التجاريين.

والميزان التجاري عبارة عن صادرات الدولة ووارداتها من البضائع. ويعتبر هذا الميزان موافقا للدولة في صالحها إذا زادت صادراتها على واردتها إذ أنه يجلب إليها الذهب سداداً لهذا الفارق، فإن حدث العكس كان غير موافق لها أو في غير صالحها لأنه يؤدي إلى خروج الذهب منها للوفاء بقيمة زيادة الواردات على الصادرات. ولذلك أخذت كل دولة تضع العقبات في سببيل السلع الواردة من الدول الأخرى، فظهرت المنافسة التجارية بين الدول مما يعد نوعا من الحرب

الاقتصادية كان مجهولا في القرون الوسطى. وتغيرت منذ ذلك الحين صفة الرسوم الجمركية إذ بعد أن كان الغرض منها قبل ذلك ماليا أكثر منه اقتصاديا باعتبارها من مصادر إيرادات الخزانة العامة، غدت تتخذ سلاحا لسياسة اقتصادية قومية ترمي إلى ترجيح كفة الصادرات حتى يصبح الميزان التجاري في صالحها أي يأتي لها برصيد معدني دائن.

٢٠- صفاته الثلاث: ويخلص مما تقدم أن مذهب التجاريين مذهب نقدي، وطني، تدخلي[٢].

(١) فهو مذهب نقدي- لأنه يقوم على أساس أن الذهب والفضة هما عماد الثروة، وأن النشاط الاقتصادي بأكمله يجب أن يتجه للاستحواذ عليها. فالنقود في نظر التجاريين هي مستودع القيمة[٣] قبل أن تكون واسطة للتبادل، وذلك بالنسبة للأفراد والدول على السواء.

(٢) وهو مذهب وطني- لأن اهتمام التجاريين كان منصبا على رعاية مصلحة الدول قبل مصلحة الأفراد، وانتهوا ؟إلى القول بوجود تعارض لا سبيل للتغلب عليه بين مصالح الدول المختلفة.

(٣) وهو مذهب تدخلي (**interventionniste**)- لأنه يرى وجوب تدخل الدولة، على الأقل بقصد التنسيق حتى يمكن تحقيق المصلحة الجماعية التي غلبها على المصالح الفردية.

---

(٢) راجع كتاب جان مارشال السابق الإشارة إليه ص ٦٨.

(٣) **une réserve de valeur** أي الأداة التي يمكن الحصول بواسطتها في الوقت المناسب على أية سلعة من السلع.

المبحث الثاني

الصور المختلفة لمذهب التجاريين

وقد أخذ مذهب التجاريين صوراً مختلفة باختلاف الدول تبعاً لظروفها الاقتصادية لتحقيق نفس الهدف ألا وهو ستحواذ الدولة على أكبر قدر من المعادن النفيسة. فكانت السياسة المعدنية في أسبانيا في القرن الساجس عشر، وكانت السياسة الصناعية في فرنسا في القرن السابع عشر، وكانت السياسة التجارية في انجلترا في القرن الثامن عشر.

٢١- (١) السياسة المعدنية: **le métallisme ou le bullionisme**: ففي الدول التي تملك مناجم الذهب والفضة سواء في أرضها أو في مستعمراتها، كان الإهتمام موجهاً قبل كل شيء إلى الاحتفاظ بمنتجات هذه المناجم والحيلولة دون خروجها من حيازتها. ولذا لجأت إلى منع تصدير الذهب والفضة إلى الخارج. وهي السياسة التي اتبعتها أسبانيا التي كانت تجلب المعادن النفيسة من مستعمراتها في أمريكا. كما أنها كانت تلزم التجار المصدرين بأن يجلبوا إلى الدول ثمن صادراتهم معدناً نفسياً في حين أن التجار الأجانب الموردين لا يجوز لهم أن يقبضوا ثمن وارداتهم معدناً نفيساً وإنما عليهم أن يشتروا بقيمتها بضائع من منتجات الدولة.

٢٢- (٢) السياسة الصناعية: **L'industrialisme**: أما في فرنسا فقد أخذت آراء التجاريين صورة أخرى يطلق عليها اسم **Colbertisme** نسبة إلى الوزير الفرنسي المعروف كولبير **Colbert** (١٦١٩- ١٩٨٣)

الذي قام مدة وزارته بتنفيذها[٤]. وهي ترمي إلى زيادة حصيلة الدولة من المعادن النفيسة بطريق غير مباشر عن طريق النهوض بالصناعة وبيع منتجاتها إلى الخارج للحصول على المعادن النفيسة. فعمل كولبير على تشجيع الصناعة الوطنية بإمدادها بالمعونة المالية ومنحها إمتيازات عديدة، وبتأسيس مصانع تابعة للدولة، وفرض رقابة دقيقة على الانتاج الصناعي لضمان جودته حتى يزداد الإقبال عليه في الخارج.

كما وضع إجراءات جمركية لحماية هذه الصناعة وتمكينها من خفض إنتاجها، فأعفى الأولية اللازمة للصناعة من الرسوم الجمركة وفرض هذه الرسوم على المواد المصنوعة في الخارج، ومنع تصدير الغلال حتى يجد المستهلكون كفايتهم فلا ترتفع نفقات المعيشة وتظل أجور العمال منخفضة مما يقلل من تكاليف الإنتاج[٥] .

وقد أخذ على سياسة كولبير أنها ضحت بفرع هام من فروع النشاط الاقتصادي وهو الزراعة لحساب الصناعة مما كان له رد فعل في آراء الطبيعيين كما سنرى فيما بعد.

ولعل البعض يتساءل عما حدا بأنصار مذهب التجاريين في فرنسا إلى تفضيل الصناعة على الزراعة، فخصوا الأولى بالتشجيع دون الثانية. وللرد على هذا التساؤل نقول إن أصحاب هذا المذهب اعتبروا الزراعة

---

(٤) ويعتبر في مقدمة كتاب هذا المذهب في فرنسا **Antoine de Montchrestien** الذي استعمل اصطلاح «الاقتصاد السياسي» لأول مرة كعنوان لمؤلفه الذي نشر سنة ١٦١٥.

(5) **A. Marchal- La conception de l'économie nationale chez les mercantilistes français, 1931.**

خاضعة لأهواء الطبيعة، فلا ضمان لمحصولها السنوي. هذا إلى أن قيمة المنتجات الصناعية تكون عادة أكبر من قيمة المنتجات الزراعية التي لها نفس الوزن من السلع الترفية المصنوعة. وكلما صدرت الدولة بضائع أغلى قيمة، كلما حصلت على كمية أكبر من المعادن النفيسة[٦].

٢٣- (٣) السياسة التجارية: le commercialisme: أما الدول التي تعيش على التجارة كانجلترا وهولندة، فكان اهتمامها موجها إلى العمل على زيادة كمية الذهب عندها بأن تصبح دولا تجارية في المقام الأول تعني بالنقل البحري أكثر من عنايتها بالإنتاج[٧].

فاشترط قانون كروميل الصادر في انجلترا سنة ١٦٥١ «Navigation Act» (والمعدل في سنة ١٦٦٠) أن تكون المراكب التي تقوم بالتجارة بين انجلترا ومستعمراتها مملوكة للإنجليز، وأن يكون ثلاثة أرباع مستخدميها من الإنجليز. كما نص على عدم جواز نقل البضائع الواردة من الدول الأخرى إلى انجلترا إلا على مراكب انجليزية أو مراكب مملوكة للدولة المنتجة لهذه البضائع.

٢٤- الميثاق الاستعماري: وكان لمذهب التجاريين أثره أيضاً في شؤون المستعمرات. فكان ينظر إلى المستعمرات باعتباره أداة بين يدي الدولة المستعمرة لجعل ميزانها التجاري موافقاً لها جلبا للذهب والفضة.

فكانت تقوم العلاقة بين الدول المستعمرة ومستعمراتها على أربعة

---

(٦) لويس بودان- المرجع المشار إليه- ص ٢٣.

(٧) ويأتي في مقدة التجاريين الانجليز تشيلد (Josias Chils) ووليام تمبل=.

مباديء يطلقون عليها اسم «الميثاق الاستعماري» **le pacte colonial**:

(١) جميع السلع التي تدخل إلى المستعمرات يجب أن ترد من الدولة المستعمرة وعلى مراكبها.

= (**William Temple**) وتوماس من (**Thomas Mun**) ويعتبر هذا الأخير من أوائل الاقتصاديين الذين عددوا عناصر الميزان الحسابي للدولة مفرقين بينه وبين الميزان التجاري. وقال بأنه لا يكفي أن يكون الميزان التجاري موافقا للدولة حتى تضمن الحصول على المعادن النفيسة من الخارج بل يجب أن تكون جميع حقوقها أكثر من ديونها. وتعتبر عملية النقل من العمليات التي ترتب حقوقا للدولة قبل الدول الأخرى.

(٢) جميع الحاصلات التي تخرج من المستعمرات يجب أن تكون وجهتها الدولة المستعمرة وأن تنقل على المراكب التابعة لها.

(٣) يحرم القيام بعمليات صناعية في المستعمرات.

(٤) لا يجوز للدولة المستعمرة أن تشتري منتجات المستعمرات إلا من المستعمرات التابعة لها.

ومقتضى هذا النظام أن الدولة المستعمرة تتمتع باحتكار الشراء من المستعمرات والبيع بها. فكانت تشتري بأبخس الأثمان وتبيع بأغلاها. هذا إلى أن الدولة قد لا تحتاج إلى كل منتجات مستعمراتها فتضطر هذه المستعمرات إلى خفض إنتاجها أو إعدام ما لديها من حاصلات. وقد لا تستطيع الدولة المستعمرة -من ناحية أخرى- أن تقدم لمستعمراتها ما

تحتاج إليه من سلع أو قد لا يكون لديها العدد الكافي من المراكب لنقلها فتتعرض المستعمرات للمجاعات.

وكان لهذه المساويء أثرها في بث روح الكراهية في نفوس سكان المستعمرات نحو الدول المستعمرة. فقامت حروب الاستقلال في أمريكا الشمالية والجنوبية بسبب تطبيق أحكام هذا الميثاق الاستعماري.

المبحث الثالث

أفول مذهب التجاريين

٢٥- أنهيار مذهب التجاريين: ما أن حل القرن الثامن عشر حتى كانت سياسة التجاريين قد حققت أغراضها بقيام الدول الحديثة وتدعيم أسسها الاقتصادية. وبدأت تبدو للعيان في شكل عبء ثقيل ينوء بحمله النظام الاقتصادي نظراً لعقبات التي وضعتها في سبيل المبادلات الدولية، وتأثيرها في زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. فوجدت حركة تنادي بالحرية الاقتصادية «lbéralisme économique»، ومنع الدولة من التدخل في الميدان الاقتصادي.

إذ أخذت سياسة الدول للتأثير في الميزان التجاري صورة استفزازية، وأوشك أن يؤدي أتباع جميع الدول لهذه السياسة إلى أن يجعل هذا الصراع عقيما لا جدوى من ورائه أو أن يثير منازعات مسلحة بين الدول.

وإزداد الحرص في فرنسا على المحافظة على أسعار القمح

المنخفضة تفادياً لرفع الأجور مما كان له أثره في حلول البؤس بطبقة الفلاحين، وظهور مذهب الطبيعيين أو الفزيوقراطيين الذي سنتكلم عنه في الفصل التالي.

٢٦- نجاح المذهب في أداء رسالته: ولكن لا يجوز بحال عند الحكم على مذهب التجاريين حما سليما أن ننظر إليه على ضوء الأفكار والمباديء التي وجدت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فقد قصد أصحاب هذا المذهب تدعيم كيان الدول الحديثة التي كانت تساورها الرغبة الطبيعية في توسيع حدودها التي لم تستقر بعد. ولا جدال في أن المذهب أدى هذه الرسالة بنجاح.

فإذا كان التجاريون نظروا إلى الذهب والفضة باعتبارهما أساس الثروة، فإن هذه النظرة كان لها ما يبررها في القرنين السادس عشر والسابع عشر حينما كان الموقف السياسي مضطربا. فكانت الدول وليدة القرن الخامس عشر في حروب مستمرة، وكان الإنتاج غير كاف مما يخشى معه الافتقار إلى الأغذية والمواد الأولية. ولذا كان تملك رصيد من الذهب وبالتالي استطاعة الدفع نقداً تعد ميزة كبري من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

وإذا كان يبدو غريبا في الوقت الحاضر أن يطالب البعض بالإكثار من الإنتاج والإقلال من الاستهلاك، والزيادة في المبيعات مع الانقاص من المشتريات، فإنه كان يحدو هذا البعض الرغبة في التضحية وتقديم اعتبار الدولة فوق كل اعتبار. وبمجرد أن تكونت الأمم وبلغت درجة

معينة من النضج واحتلت مكانها تحت الشمس واطمأنت على سلامتها، تبين أن هذه القيود ثقيلة وظهر التفكير في احلال اقتصاد يهدف إلى تحقيق رفاهية البشر (économie de bien- être) محل الاقتصاد المقصود به تدعيم قوى الدولة (économie de puissance).

٢٧- بقايا المذهب في العصر الحاضر: على أن ذلك لا يعني أن مذهب التجاريين اندثر كلية. فلا زالت بعض الحكومات تحرم تصدير الذهب لتحتفظ به لنفسها. كما أن فكرة الحرص على جعل الميزان التجاري موافقا للدولة لا زالت لها أهمية كبرى: فتسعى الدول إلى زيادة صادرتها (بالمنح والإعانات، والتعريفات المخفضة للنقل، والسلف) والتقليل من واردتها (بزيادة الرسوم الجمركية، وفرض نظام الحصص). كما أن تدخل الدولة في ميدان الصناعة آخذ في الازدياد يوما بعد يوم. إذ تعمل على تنظيم الصناعة ووضعها تحت وصايتها، وتفرض الأخذ بنظام للعلامات بقصد إثبات مصدر منتجاتها ونوعها. وهكذا نرى أن مذهب التجاريين لا يزال مذهبا حيا يفعل فعله بين ظهرانينا.

الفصل الثالث

مذهب الاقتصاد المرسل أو المذهب الحر [1]

٢٨- المباديء العامة للمذهب: قامت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر مدرسة جديدة من الاقتصاديين يطلقون عليها عادة اسم المدرسة التقليدية **L'école classique** تعارض مذهب التجاريين وتحمل عليه بغير هوادة ولكن دون أن تلتزم دائماً جانب النصفة.

ويقوم هذا المذهب الحر الكلاسيكي على بضعة مباديء يمكن إجمالها فيما يلي:-

(١) وجود نظام طبيعي يسيطر على الظواهر الاقتصادية سيطرة لا يمكن الخلاص منها شأنها في ذلك شأن الظواهر الفلكية والطبيعية. وقد أدت هذه الفكرة فيما بعد إلى القول بوجود قوانين علمية اقتصادية.

(٢) اعتبار المصلحة الشخصية هي الحافز على النشاط الاقتصادي وأن سعي الأفراد جميعاً إلى تحقيق مصالحهم الشخصية يؤدي في نفس الوقت إلى تحقيق الصالح العام.

---

(١) أرسل الشيء إرسالاً أي أطلقه من غير تقييد. ويقصد بالاقتصاد المرسل الاقتصاد المتروك بدون قيد. ونرى أن اسم «الاقتصاد المرسل» أصدق تعبيراً عن الواقع من اسم «المذهب الحر» لما في كلمة الحرية من معنى محبب للنفس نخشى أن يضلل البعض عن حقيقة هذا المذهب وما يوجه إليه من انتقادات.

(٣) معارضة كل تدخل للدولة في الشؤون الاقتصادية أو بعبارة أخرى المناداة بوجوب الأخذ بالقاعدة المعروفة: «**Laissez faire - laissez- passer**»[٢].

(٤) الدفاع عن الملكية الخاصة على أساس أنها من العوامل الدافعة إلى النشاط والعمل.

٢٩- نظرة عامة في نشأة المذهب وتطوره: ويرجع الفضل في تأسيس مذهب الاقتصاد المرسل أو المذهب الحر التقليدي **le libéralisme classique** إلى الطبيعيين (أو الفزيوقراطيين) في فرنسا وآدم سميث في انجلترا. على أن ذلك لا يعني أنهم كانوا أول من نادى بهذه الآراء التي قام عليها المذهب الحر القديم، أو أنهم قاموا صرح المذهب بأكمله. إذ سبقتهم إلى بعض آرائهم كتاب آخرون في انجلترا وفي فرنسا[٣] بل وفي الشرق العربي. فيعتبر ابن خلدون من أول القائلين بضرورة عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية في الفصل الحادي والأربعين من مقدمة التي كتبها في القرن الخامس عشر، وعنوانه «فصل

---

(٢) أي «دع الأمور تسير في أعنتها». وإذا شئنا أن نترجم هذه العبارة ترجمة حرفية فانها تعني «دعه يعمل، دعه يمر». ويقصد بذلك دع كل فرد ينتج دون مراقبة أز توجه، ودع التجارة تنتقل من مكان إلى آخر دون قيد. ورغم شهرة هذه العبارة فان أصلها غير مؤكد. فقد نسبها بعض الفزيوقراطيين إلى **Vincent de Gournay** ولكن صديقه ترجو نسبها إلى غيره.

(٣) في فرنسا **Boisguibert** والمركيز ميرابو (الأب) وبرنارد دي ماندفيل **Rernard de Mandeville**، وفي انجلترا وليم بتي **Wiliam Petty**، وددلي نورث **Dudley North**، وهوبس **Hobbes** وهاتشسون **Hutcheson**.

في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية»[٤].

وإنما فاز الفزيوقراطيون وآدم سميث بلقب مؤسسي المذهب الحر القديم باعتبارهم واضعي الإطار العام للمذهب في صورة واضحة متسقة.

ولكن هذه الأسس العامة كانت في حاجة إلى الإتمام والتفصيل. ولذا فقد تطورت على أيدي عدد من المفكرين الاقتصاديين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وأخذ هذا التطور اتجاهين مختلفين: اتجاه فرنسي متفائل، واتجاه انجليزي متشائم.

ويرجع هذا التطور في النظريات إلى ما طرأ على الاقتصاد نفسه من تطور. فقد تحرر الإنتاج في انجلترا وفرنسا من القيود والعراقيل القديمة، وعم استخدام الآلات، ووجدت المنافسة من الناحيتين الواقعية والقانونية. وأدى هذا النظام الجديد إلى نتائج ضارة: أزمات إفراط في الإنتاج، وبؤس الطبقة العمالية، ما كان له أثره في ظهور المباديء الاشتراكية.

غير أن فشل المذهب الحر أو مذهب الاقتصاد المرسل في تحقيق السعادة المنشودة، وقيام المذاهب الاشتراكية لم يحل دون محاولة بعض المفكرين تجديد شباب ذلك المذهب بإدخال بعض تعديلات عليه بقصد تفادي ما وجه إليه من إنتقادات.

وسندرس فيما يلي آراء مؤسسي المذهب الحر: الفزيوقراطيين وآدم سميث، ثم اتجاهات المذهب بعدهما: الاتجاه الفرنسي المتفائل

---

(٤) راجع ما سبق ذكره عن ابن خلدون في الفصل الأول ص ٢٧ و ٢٨.

والاتجاه الانجليزي المتشائم، واخيرا المذهب الحر الحديث.

المبحث الأول

مؤسسو المذهب الحر

إذا كان الفزيوقراطيون في فرنسا وآدم سميث في انجلترا قد وضعوا أسس المذهب الحر على النحو الذي أسلفناه إلا أن كتاباتهم حوت بعض الآراء التفصيلية التي يلزم الإحاطة بها: وسنبدأ باستعراض آراء الطبيعيين أو الفزيوقراطيين، ثم نردفها بآراء آدم سميث.

١ - الطبيعيون (الفزيوقراطيون)

٣٠- عوامل نشوء المذاهب: خلف تطبيق مباديء التجاريين خلال ثلاثة قرون آثارا كان لها رد فعل قوي في الفكر الاقتصادي.

فقد أدى ذلك المذهب من الناحية الاقتصادية إلى تدهور الزراعة إذ كان الاهتمام موجها إلى تشجيع الصناعة وتنمية إنتاجها على حساب الزراعة. فزادت الأراضي غير المنزوعة وكثرت هجرة العمال الزراعيين إلى المدن نتيجة انخفاض أثمان الحاصلات الزراعية. كما أدى التغالي في التنظيم وتدخل الدولة إلى وضع العراقيل في سبيل التجارة والصناعة. فعاقت الجمارك الداخلية تداول الحبوب بين الأقاليم، وحال تحديد طرق الإنتاج وثمن المنتجات وأجور العمال بواسطة الطوائف دون إرتقاء الصناعة وتقدمها.

وفي نفس الوقت سرت بعض الاتجاهات الفلسفية الحرة في عالم

الفكر. فأشاد الكتاب بفكرة الحرية، ونادوا بالخضوع لحكم العقل والمنطق، ونقلوا إلى الناس إيمانهم بطبيعة الإنسان الخيرة، وقدسوا الفرد مجرداً عن العلاقات الاجتماعية. وهكذا طبع التفكير في القرن الثامن عشر بطابع المنطق والتفاؤل والفردية[٥]. وقد نقل الفزيوقراطيون هذه الاتجاهات الفلسفية إلى دراستهم للوقائع الاقتصادية.

٣١- قادة المذهب: وزعامة مذهب الفزيوقراطيين معقودة لفرنسوا كيناس (**François Quesnay**) طبيب لويس الخامس عشر ملك فرنسا، وقد بسط آراءه في عدة أبحاث أهمها كتابه الذي أخرجه سنة ١٨٥٧ بعنوان « **le tableau économique**» أي الجدول الاقتصادي، والذي شبه فيه تداول الثروة داخل الجماعة الاقتصادية بحركة الدورة الدموية في جسم الإنسان.

والتف حوله المركيز ميرابو **Mirabeau**[٦] وديبون دي نيمور **Dupont de Nemours** وجورنيه **Gournay** ومرسييه دو لاريفيير **Le Mercier de la Rivière**. وقد تتابعت كتاباتهم لفترة تقرب من عشرين عاما من سنة ١٧٥٦ إلى سنة ١٧٧٨.

وإذا كان التجاريون في فرنسا وجدوا في شخص كلبير المنفذ لآرائهم، فقد وجد الفزيوقراطيون في شخص الوزير ترجو **Turgot** المنفذ لما نادوا به من

---

(٥) وفي هذا يقول **A. Piettre**:

«**A près voltaire et la raison critique, Rousseau ou le Saint de la nature, Diderot et son a archaïsme la trinité des esprits en révolte**»

(٦) وهو والد ميرلبو خطيب الثورة الفرنسية المعروف. وقد كان من أنصار مذهب التجاريين ثم تحول عنه بعد صدور كتاب «الجدول الاقصادي» لفرنسوا كيناي.

مبادئ. وإن كان ترجو لم يؤمن بكل ما نادى به زعيم المذهب من نظريات.

ويسمي أصحاب هذا المذهب بالفزيوقراطيين **Physiocrates** ومعناها باللغة اللاتينية «أنصار حكومة الطبيعة» لاعتقادهم بوجود قوانين طبيعية تحكم سير المسائل الاقتصادية. وقد أخذت هذه التسمية عن اسم كتاب نشره ديبون دي نيمور سنة ١٧٦١ وجمع فيه آراء كيناي زعيم المذهب. وهذا الإسم هو «**Physiocratie**» أي حكومة الطبيعة.

على أن أصحاب هذا المذهب كانوا يسمون أنفسهم بالاقتصاديين **Economistes**، ولم يطلق عليهم اسم الفزيوقراطيين إلا فيما بعد تمييزاً لهم عن غيرهم من الاقتصاديين. ويترجم بعض المؤلفين المصريين كلمة الفزيوقراطيين بالطبيعيين.

٣٢- المبادئ التي يقوم عليها المذهب: يقوم مذهب الطبيعيين أو الفزيوقراطيين على ثلاثة مبادئ: أولها فلسفي وهو المبدأ الخاص بالنظام الطبيعي، والثاني سياسي وهو الخاص بوظيفة الدولة، والثالث اقتصادي وهو الخاص بالدورة الاقتصادية[٧].

المبدأ الأول -النظام الطبيعي- **Ordre Naturel** - من الفزيوقراطيون بوجود نظام طبيعي يحكم الظواهر الاقتصادية كسائر

---

(٧) يعتبر مؤلف **M.Weulresse** عن مذهب الفزيوقراطيين: « **Le mouvement physiocratique**» الصادر سنة ١٩١٠ في جزئين، أكمل عرض لهذا المذهب. كما يوجد مؤلف آخر باللغة الإنجليزية يجمع بين الغنجاز والدقة للكاتب **M. Higgs** باسم **Six lectures on the physiocrates** (١٨٩٧).

الظواهر الأخرى. ووصفوا هذا النظام الطبيعي بأنه نظام إلهي **ordre providentiel** من وضع الخالق بقصد من ورائه تحقيق السعادة والرفاهية للأفراد والمجتمعات والجنس البشري في مجموعه. وخلصوا من ذلك إلى أن هذه السعادة لا يمكن الوصول إليها إلا بترك القوانين الطبيعية تعمل بحرية دون تدخل يؤدي إلى عرقلة عملها.

وقد وصفوا هذه القوانين الطبيعية بأنها ثابتة (**immuables**) ومطلقة (**absolues**) وعالمية (**universelles**).

وقالوا بأن الإنسان يضار إذا سار على هلافها، ويجد السعادة إذا سار على هداها، وأنه يمكنه الكشف عن هذه القوانين الطبيعية بإحساسه وإدراكه أي ببحثه عن مصلحته الخاصة. وإن سعي كل فرد عن مصلحته يحقق في نهاية المطاف المصلحة العامة.

وترتب على هذه النظرة عدة نتائج نذكر من بينها:

(١) التفرقة بين القوانين الطبيعية والوضعية– فالأولى ربانية والثانية من وضع البشر. ويجب أن تكون هذه القوانين الأخيرة مطابقة للقوانين الالهية، عاملة على سريان مفعولها، مبتعدة عن كل ما يعرقل نفاذها. أو بعبارة أخرى يجب أن تضمن القوانين الوضعية الحرية الاقتصادية وتحمي الملكية الخاصة.

(٢) تبرير الفوارق الاجتماعية– وفي ذلك يقول كيناي إن انعدام المساواة هو ثمرة تفاعل القوانين الطبيعية. وإذا كانت هذه القوانين تبدو

للبعض غير عادلة أو غير موافقة، فما ذلك إلا لقصر تفكير البشر الذي لا يمكن أن يحيط بجميع الآثار: فالأمطار تضايق المسافرين، ولكنها تنبت الزرع وتحي موات الأرض.

المبدأ الثاني –وظيفة الدولة– وقد رسم الفزيوقراطيون بناء على المبدأ الأول حدود وظيفة الدولة. فقالوا إن مهمة الدولة الأساسية هي تقرير وإعلان القوانين الطبيعية ومراعاة احترامها لا تغييرها وإدخال التعديلات عليها. ولذا يجب أن تمتنع عن التدخل في حرية العمل وحرية التجارة وأن تقتصر وظيفتها على ما يأتي:

(١) حماية النظام الطبيعي من «الأيدي المدنسة الجاهلة» التي ترغب في الاعتداء عليه، وبصفة خاصة حماية الملكية في كافة صورها باعتبارها أساس هذا النظام، وذلك بنتظيم البوليس والقضاء والجيش.

(٢) التعليم نظرا لأنه يعتبر ضمانا لحماية النظام الطبيعي أكثر مطابقة للمباديء الفردية. فاتجاه المواطنين المستنيرين من تلقاء أنفسهم لحماية هذا النظام تخفف من وظيفة الدولة في حماية النظام عن طريق الزجر والعقاب.

(٣) القيام بالأشغال العامة التي تعين على حسن استغلال الملكية الزراعية كشق الترعوتعبيد الطرقات وإقامة الكباري مما يتفق مع اتجاههم في اعتبار الزراعة هي أساس الثروة كما سنرى فيما يلي.

غير أن الحرية الاقتصادية للفزيوقراطيين لم تؤد بهم إلى الحرية

السياسية إذ طالبوا بإعطاء الملك سلطة مطلقة وعللوا ذلك بأنهن يريدون مستبدا مستنيراً (**despote éclairé**) لا يعارض القوانين الطبيعية ويحل محلها إرادته المطلقة بل يعترف بها ويلزم الناس قاطبة باحترامها.

المبدأ الثالث –الدورة الاقتصادية **le circuit économique**–

انتقد الفزيوقراطيون مذهب التجاريين القائل بأن الثروة تتمثل في المعادن النفيسة، وقالوا بأن النقود ليست غاية للنشاط الاقتصادي وإنما وسيلة له. فأنكروا أن المعادن النفيسة مصدر الثروة ولكنهم انحرفوا بدورهم إذ اعتبروا أن الوراعة هي المصدر الوحيد للثروة، والعمل المنتج الوحيد. وعللوا ذلك بأن الزراعة تخلق مادة جديدة دون الصناعة والتجارة ولذا كانت هي العمل المنتج الوحيد، وبأنها العمل الذي يغل ناتجاً صافياً (**produit net**) أي فائضاً بعد تغطية كافة النفقات في حين أن الصناعة والتجارة لا تغل ناتجاً صافياً. فما يحصل عليه التجار والثناع وأرباب المهن الحرة لا يكفي إلا لمعيشتهم فقط، لأن دورهم قاصر على خلط أو أدماج مواد أولية موجودة بحيث لا يمكن أن يزيد ثمن منتجاتهم على ثمن هذه المواد الأولية مضافا إليه ثمن المواد اللازمة لاستهلاكهم وإشباع حاجاتهم.

ولذا كانوا يسمون التجارة والصناعة بالأعمال العقيمة، والتجار والصناع وأرباب المهن الحرة بالطبقة العقيمة (**classes stériles**) لأنها لا تخلق ثروة جديدة.

وقسموا المجتمع، تبعا لوجهة نظرهم في الإنتاج، إلى ثلاث طبقات:–

(١) الطبقة المنتجة وتشمل المزارعين (وكانوا يدخلون أحياناً تحت كلمة «الزراعة» علاوة غبى فلاحة الأرض، العمل في الغابات، وتربية المواشي، والصيد، واستغلال المناجم والمحاجر).

الطبقة المالكة، وتشمل أصحاب الأراضي الذين يعتبرون أساس النظام الطبيعي لأن عملها خلال الأجيال المتتالية هو الذي غير من وجه الأرض وجعلها صالحة للزراعة ومن ثم يجب احترام حقوقها عليها.

على أن هذه الطبقة لا تقتصر على أصحاب الأراضي بل تشمل أيضاً جميع الذين يباشرون نوعا من السيادة تحت أية صفة كانت من الصفات. وهذه النظرة تعتبر أثراً من آثار النظرية الاقطاعية القديمة التي تجعل السيادة ملحقة بالملكية.

(٣) الطبقة العقيمة وتشمل الصناع والتجار والخد وأرباب المهن الحرة. ولا يقصد من وصفها بالعقيمة أنها عديمة الأهمية ولكن يقصد فقط أنها غير منتجة لناتج صاف.

ويقول كيناي أن الناتج الصافي للزراعة يتداول بين أفراد الهيئة الإجتماعية ثم يعود في نهاية المطاف إلى المزارعين. فإذا فرض أن الناتج الكلي للزراعة يعادل خمسة ملايين من الجنيهات، وكانت نفقات معيشة الزراع والصمرفات التي أنفقت على الزراعة تبلغ المليونين فإن الناتج الصافي يكون عبارة عن ثلاثة ملايين من الجنيهات. يذهب منه مليونان مثلا إلى الملاك والدولة نظير الإيجار والضرائب، والمليون الباقية للتجار والصناع نظير ما يشتريه الزراع منهم. ولما كان الملاك

ينفقون جزءاً من نصيبه في شراء منتجات زراعية والجزء الآخر في شراء ما يلزمهم من الصناع والتجار، ولما كان الصناع والتجار سيشترون يما يصل إلى أيديهم ما يحتاجون إليه من منتجات زراعية (بين مواد غذائية ومواد أولية) فإن الناتج الصافي يعود إلى الزراع حسب رأي الفزيوقراطيين بعد أن يدور دورته في الهيئة الاجتماعية فيبعث فيها الحياة شأنه في ذلك شأن الدورة الدموية في جسم الإنسان.

وقد رتب الفزيوقراطيون على نظريتهم في الناتج الصافي وجوب فرض ضريبة واحدة في الدولة (**impôt unique**)، وهذه الضريبة تفرض على الأرض فقط باعتبارها مصدر الثروات، ويدفعها الملاك على الأرض فقط باعتبارها مصدر الثروات، ويدفعها الملاك على ألا تتجاوز هذه الضريبة $\frac{١}{٣}$ الناتج الصافي.

هذه هي المباديء الثلاثة التي يقوم عليها مذهب الفزيوقراطين، والتي تعتبر رد فعل لسياسة كلبير الصناعية في فرنسا. فقد وجهوا عنايتهم الزائدة للزراعة واعتبروها العمل المنتج الوحيد، ونادوا بالحرية الاقتصادية حتى يمكن تداول الحاصلات الزراعية بغير قيود أو عوائق، فترتفع أسعارها، ويستطيع المزارعون أن ينفقوا على الأرض، فيزداد الناتج الصافي ويعم الرخاء المجتمع بأسره.

٣٣- أثار المذهب والانتقادات الموجهة إليه: كان لتعاليم الفزيوقراطيين أثرها الكبير في تقرير الحرية الاقتصادية. فألغى الوزير ترجو الحواجز الجمركية داخل الأراضي الفرنسية وحرر تجارة الحبوب من

القيود التي كانت مفروضة عليها (١٧٧٤)، كما ألغى نظام الطوائف الحرفية مقرراً حرية العمل (١٧٧٦).

كما كان لمذهب الفزيوقراطيين أثره في توجيه الأنظار إلى العناية بالإنتاج الزراعي. فتألفت الجمعيات الزراعية للعمل على إدخال التحسينات الفنية في ميدان الزراعة، وقامت الدولة بدورها في تشجيع هذه الحركة بتنظيم المسابقات، وتوزيع البذور، ومنح إعفاءات ضرائبية لإصلاح الأراضي.

غير أن انتقادات كثيرة وجهت إلى هذا المذهب:

(١) لا جدال في أنه توجد قوانين تحكم الظواهر الاقتصادية. فالأقتصاد باعتباره علما، يسجل الظواهر الاقتصادية ويرتبها، ويستخلص العلاقات المتكررة بينها، التي تكون قوانين هذا العلم.

ومن أمثلة هذه العلاقات ما يلاحظ من تأثير ثمن السلعة في طلبها وعرضها: فإذا ارتفع ثمن سلعة من السلع فإن الطلب من جانب الراغبين في شرائها يقل بينا يزداد عرضها من جانب الراغبين في بيعها. كما أن تغير طلب السلعة أو عرضها يؤثر بدوره في ثمنها: فإذا زاد الطلب على السلعة، وبقى عرضها على ما هو عليه، فإن ثمنها يميل إلى الارتفاع، والعكس صحيح. وبناء على ذلك يمكن القول بوجود علاقة بين ثمن السلعة وعرضها وطلبها، وهذه العلاقة هي ما تسمى بقانون العرض والطلب.

غير أن أحداً لا يعتقد الآن أن لهذه القوانين الاقتصادية ما لقوانين الطبيعة أو الكيمياء أو الفلك من الدقة الحسابية وشمول التطبيق كما قال بذلك الفزيوقراطيون.

فالقوانين الاقتصادية لا يمكن الاعتماد عليها للحصول على نتائج دقيقة محددة، وإنما هي فقط عن مجرد ميل أو اتجاه معين، «tendance». فالعوامل المؤثرة في الأحوال الاقتصادية كثيرة ومتشابكة في غالب الأحايين، ويكفي أن يتغير عامل واحد من بين هذه العوامل الكثيرة حتى لا ينطبق القانون بحذافيره. ففي حالة إرتفاع ثمن سلعة من السلع مثلا، يقول قانون العرض والطلب بأن الطلب على هذه السلعة يقل في هذه الحالة، ولكن قد يحدث العكس إذا ما قام في ذهن الأفراد أن هذا الارتفاع في الثمن ليس إلا بداية لارتفاع أكبر ينتظر حصوله فيقبلون على الشراء رغم ارتفاع الثمن خشية أن يؤدي بهم الانتظار إلى شراء السلعة فيما بعد بثمن أكبر.

هذا إلى أن القوانين الاقتصادية ليست قوانين عامة، شاملة التطبيق، بل هي قوانين نسبية ذات تطبيق محدود تتغير بتغير الزمان والمكان. فالحياة الاقتصادية في المجتمعات الفطرية لا تشبه الحياة الاقتصادية في المجتمعات الراقية في العصر الحاضر. وينبني على ذلك أن القوانين الاقتصادية التي كانت على المجتمعات الأولى قد لا تنطبق على نفس النحو في المجتمعات الأخيرة. كما أن من هذه القوانين ما ينطبق في بعض هذه المجتمعات الأخيرة دون البعض الآخر لأختلاف

ظروف الحياة الاقتصادية في كل منها: فالقوانين الاقتصادية التي تنطبق على المجتمعات الرأسمالية لا تنطبق برمتها على المجتمعات الاشتراكية.

كما أن أحداً لا يؤمن في الوقت الحاضر بأن القوانين الاقتصادية قوانين حتمية لا فكاك منها ولا يمكن التغلب عليها، وأن دور علم الاقتصاد قاصر على مجرد ملاحظة الوقائع الاقتصادية وتحليلها وأستخلاص الروابط الموجودة بينها وأستنباط القوانين الاقتصادية. فلا يقبل الناس في هذه الأيام الاستسلام إلى فعل هذه القوانين، والخضوع للنقائض الاقتصادية والاجتماعية، وإنما يطالبون بالكفاح ضدها.

(٢) اعتبر الفزيوقراطيون أن الزراعة عهي العمل المنتج الوحيد على اعتبار أن الإنتاج هو خلق مادة جديدة وهو تعريف ضيق للإنتاج إذ أن الإنتاج في الحقيقة هو خلق المنفعة أو زيادتها وليس خلق مادة جديدة.

فالصناعة تعتبر عملا منتجاً لأن الصانع يغير في شكل المادة أو تكوينها فيجعلها بذلك ملائمة لرغبات الناس، كصناعة المنسوجات من القطن الخام مثلا.

كما أن التجارة وأعمال النقل تعتبر من الأعمال المنتجة لأن نقل السلعة إلى المكان الذي تعز فيه يزيد من منفعتها، وتخزين السلعة إلى الوقت الذي تشتد فيه حاجة الطلب إليها يعتبر عملا منتجا لأنها تكون حينئذ أكبر نفعا منها في الوقت الذي تقل فيه الحاجة إليها.

هذا إلى أن الإنتاج لا يقتصر على الأعمال التي تنصب على الأشياء

المادية بل يشمل أيضاً الخدمات الشخصية كخدمات الطبيب والمحامي وغيرهما لأنها خدمات تشبع بعض الحاجات لدى الأفراد.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الزراعة نفسها لا تخلق مادة جديدة، لأن اعناصر المكونة للحاصلات الزراعية مستمدة من الأرض والجو؛ فالقمح مثلا ينتج من تفاعلات كيماوية في التربة والبذور.

(٣) إن فكرة الفزيوقراطيين في دورة الناتج الصافي تعتبر ذات قيمة كبيرة من الناحية العلمية إذ لفتت الأنظار إلى خضوع تداول الدخل القومي إلى قوانين يمكن البحث عنها وأستخلاصها. كما أن كيناي حاول شرح الدورة الاقتصادية بجداول متجاورة وخطوط متعرجة مما جعل البعض ينظر إلى الفزيوقراطيين باعتبارهم مؤسسي مدرسة الاقتصاديين الرياضيين (**les économistes mathématiciens**)[٨].

ولكن فكرتهم عن الدورة الاقتصادية تعتبر تبسيطاً شديداً لتوزيع الدخل القومي يتنافى كثيراً مع حقيقة الواقع.

(٤) وأخيراً انتقد البعض نظام الضريبة الواحدى المفروضة على الأرض، وأعتبروا أن هذا النظام يجافي فكرة العدالة في توزيع الأعباء الضريبية على جميع المواطنين ومختلف فروع النشاط الاقتصادي. كما لا يعقل أن تكفي هذه الضريبة الوحيدة لسد حاجات الدولة.

---

(٨) وهم الاقتصاديون الذين يعتمدون في بحوثهم الاقتصادية على الطرق الرياضية كالمعادلات الجبرية أو الرسوم البيانية أو التقديرات الحسابية.

٢ - آدم سميث (١٧٢٢ - ١٧٩٠)

بالرغم من أن الفزيوقراطيين سبقوا آدم سميث بمبادئهم التي أخذها عنهم، فإن الكثيرين يعتبرون آدم سميث منشيء علم الاقتصاد أو أبا الإقتصاد.

فقد أستطاع آدم سميث أن يصوغ من أفكارهم الجوهرية نظاما أعم وأكمل، شرحه بأسلوب سلس مليء بالحياة والأمثلة الواقعية في كتابه المنشور في سنة ١٧٧٦ بأسم: « **An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations**» (أي بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) والذي يعتبر إنجيل الاقتصاديين التقليديين.

وآدم سميث (**Adam Smith**) فيلسوف اسكتلندي، كان طالبا ثم أستاذاً بجامعة جلاسجو بأنجلترا. وقد أتصل بالفزيوقراطيين أثناء رحلة هـ بفرنسا وأخ الشيء الكثير عنهم، ولكنه تفوق بنظرته إلى الأمور نظرة أوسع. فلم ينظر إلى الزراعة باعتبارها العمل المنتج الوحيد، وإنما أعتبر المجتمع الاقتصادي بأكمله بمثابة مصنع يقوم على تقسيم العمل، وأرجع السعي عن الثروة إلى دافع نفساني جوهري وهو رغبة الناس في تحسين مراكزهم من الناحية الاقتصادية ولم يجعل هدف السياسة الاقتصادية خدمة صالح طبقة معينة بالذات (الصناع أو الزراع) وإنما جعل هدفها تحقيق المصالح العامة للمجتمع بأسره.

وسنتناول فيما يلي هذه النقط الثلاث التي تتركز حولها آراء آدم سميث: تقسيم العمل، والتنظيم الذاتي للحياة الاقتصادية تحت تأثير الباعث الشخصي، وسياسة الحرية الاقتصادية:

٣٤- (١) تقسيم العمل: ذكرنا أن الفزيوقراطيين يرون أن المجتمع الاقتصادي بمختلف طبقاته يقوم على أكتاف الزراع الذين ينزلون لغيرهم من أعضاء المجتمع عن قدر مما تدره عليهم الأرض الرؤوم. وقد عارض آدم سميث هذه النظرة في العبارة الأولى من كتابه إذ قال: «إن العمل السنوي لكل أمة هو المصدر الأول الذي يمدها بكل ما تحتاج إليه في حياتها».

فإنتاج المجتمع يعتبر ثمرة عمل مختلف المشروعات الموجودة والتي تربط المبادلة بينها جميعا، فتقدم أي فرع من فروع النشاط الاقتصادي رهن بتقدم الفروع الأخرى بحيث لا يمكن القول بأن سد حاجات أفراد المجتمع يقع على كاهل طبقة معينة تزاول نوعا معيناً من النشاط الاقتصادي. فالصانع الذي يوفر على المزارع مؤونة بناء منزله أو صنع ملابسه يساهم على هذا النحو في زيادة المحصول الزراعي، كما أن الزارع، بإعفائه الصانع من حرث الأرض وبذر الحب، يعاون بدوره في زيادة الإنتاج الصناعي.

ولا يمكن الإدعاء بأن ازدياد الثروة القومية يتوقف على ازدياد المحصول الزراعي وحده بل إن ازدياد الثروة القومية يتوقف على إزدياد كافة المنتجات التي توضع تحت تصرف المستهلك.

«فالعمل» على اختلاف صوره هو العنصر الأساسي في الإنتاج وهو عماد الثروة. فثروة الأمم تقوم على القوة الإنتاجية للعمل، وتعتمد قوة العمل على تقسيم العمل **division of lab our** والتخصص في المهن، وقد بين في كتابه كيف أن تقسيم العمل يزيد من كمية المنتجات دون حاجة إلى مجهود أكبر من العمال.

وضرب آدم سميث مثلا، لا يزال يردده الاقتصاديون رغم فقدان قيمته بسبب استخدام الآلات على نطاق واسع. فذكر أن مصنع الدبابيس الذي يشتغل فيه عشرة عمال لا ينتج أكثر من مائتي دبوس في اليوم أي بمعدل عشرين دبوساً لكل عامل لو قام كل منهم بالعملية كاملة. أما إذا اتبعنا طريقة تقسيم العمل، بأن يقوم كل عامل بعملية جزئية معينة، فإن المصنع ينتج ٤٨٠٠٠ دبوساً في اليوم، فيكون متوسط ما يصنعه كل فرد ٤٨٠٠ دبوساً[٩] .

وقد أرجع آدم سميث قوة تقسيم العمل إلى ثلاثة أسباب جوهرية: المهارة التي يكتسبها العامل بتخصصه في أداء عمل معين، وتوفير الوقت الذي ينفقه العامل في الانتقال من عملية إلى أخرى، والتحسينات الفنية التي يوحي بها الانصراف إلى عمل محدد بصفة مستمرة.

٣٥- (٢) الحافز الشخصي: آمن آدم سميث كالفزيوقراطيين بوجود قوانين طبيعية، على علم الاقتصاد أن يكتشفها، ولكنه خلافا للفزيوقراطيين لم يشر إلى هذه القوانين إلا نادراً. إذ أهتم بصفة خاصة بتحليل ظاهرة نفسانية إلا وهي إتجاه كل إنسان إلى تحسين حالته بدافع المصلحة الشخصية، مبينا أن هذا الاتجاه يحقق في نفس الوقت مصلحة المجموع. «ففي الصناعة مثلا لا يفكر الصانع عندما يقوم بعمله إلا في كسبه الخاص» ولكن هذا العمل المراعى فيه الصالح الخاص وحده يؤدي دون أن يشعر صاحبه ودون أن يقصد إلى تحقيق الصالح

---

(٩) أنظر كتاب ثروة الأمم- الفصل الأول من القسم الأول.

العام. أو بعبارة آدم سميث «يجد نفسه مسوقاً بيد خفية لتحقيق غاية لم تدخل على الإطلاق في نيته»[١٠]. وهكذا نرى أن آدم سميث يؤمن بوجود توافق طبيعي بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة. فالمصلحة العامة تتحقق من تلقاء نفسها بمجرد أن يتابع كل فرد عمله مدفوعا بمصلحته الشخصية.

وهي نظرة يكاد يختلف عليها الجميع في الوقت الحاضر مع صاحبها آدم سميث!

٣٦- (٣) سياسة الحرية الاقتصادية: وطبيعي أن تكون النتيجة العملية للإيمان بالنظام الطبيعي، والنظر إلى الأمور بالتفاؤل الشديد هي المطالبة بالحرية الاقتصادية.

فما دامت المصلحة العامة تتحقق من تلقاء نفسها نتيجة المجهودات الفردية، فيجب أن تمتنع الدولة عن تدخل كل من جانبها اللهم إلا إذا كان ذلك لتنظيم القضاء، والدفاع عن البلاد.

ولكن إذا كان الفزيوقراطيون قد تطرفوا في آرائهم فنادوا بالحرية المطلقة، فإن آدم سميث كان على العكس أكثر مسايرة للواقع إذ أورد بعض الاستثناءات على مبدأ الحرية الاقتصادية. فأجاز

للدولة أن تقوم بجميع الأعمال التي تعود بالنفع على المجتمع والتي يحجم الأفراد عن القيام بها لقلة أرباحها.

---

(١٠) كتاب ثروة الأمم- الفصل الأول من القسم الرابع.

ولم يقصر آدم سميث هذه الحرية الاقتصادية على النطاق الوطني بل جعلها تشمل النطاق الدولي أيضاً. فطالب بحرية تداول النتجات بين الدول حتى يمكن الاستفادة من مزايا التقسيم الدولي للعمل. فتنصرف كل دولة إلى إنتاج السلعة التي تتوافر لها فيها مزايا خاصة، وتستورد ما تحتاج إليه من السلع الأخرى من الدول الأجنبية نظير سلعتها التي تخصصت فيها. فتحقق مصلحة المستهلكين بالحصول على السلع الجيدة النوع بأرخص الأسعار[11] .

هذه هي جوهر آراء آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم» والتي تعد دستور المذهب الحر.

المبحث الثاني

تطور المذهب الحر بعد الفزيوقراطيين وآدم سميث

٣٧- الملابسات التاريخية: تطور المذهب الحر بعد الفزيوقراطيين وآدم سميث تطورا متبايناً في فرنسا عنه في أنجلترا.

فاشتد الحماس في فرنسا للحرية الاقتصادية، وأخذ المذهب الحر إتجاها متفائلاً أكثر من اللازم حتى انتهى بأن فقد كل قيمة علمية. ويمثل هذا الاتجاه جان باتست ساي وفريجريك باستيا.

---

(١١) يفترض على فكرة تقسيم العمل الدولي بأنه مبدأ خطر لأنه لا يجعل الدولة في مأمن من التغيرات التي تطرأ على علاقتها بالدول الأخرى ويعرضها للافتقار إلى بعض السلع في حالة نشوب حرب.

بينما اصطبغت كتابات أنصار المذهب الحر بعد آدم سميث في انجلترا بطابع التشاؤم، الأمر الذي مهد السبيل لظهور الآراء الاشتراكية. ويظهر هذا الطابع في كتابات مالتس وريكاردو واستيوارت ميل.

ويرجع السر في هذا التباين في اتجاه الفكر إلى ظروف كل من الدولتين. فقد مانت انجلترا تقاسى من آثار الحصار الذي فرضه عليها نابليون، ولمس الاقتصاديون بأنفسهم جهاد الأمة جهاد اليائس لزيادة الناتج الزراعي دون جدوى. فأحسوا بضرر تزايد السكان، ونقص المواد الغذائية، وظهور أثر قانون الغلة المتناقصة معاديا لكل تدخل من جانب السلطان، وهكذا تشبعت المدرسة الفرنسية بالروح الصناعية، وبالعداء للدولة.

١ - الاتجاه الفرنسي المتفائل

يمثل الاتجاه الفرنسي للمذهب الحر بعد الفزيوقراطيين وآدم سميث رجلان هما: جان باتست ساي، وفردريك باستيا.

٣٨- جان باتست ساي (١٧٦٧- ١٨٣٢): كان جان باتست ساي **Jean- Baptiste Say** من أرباب الأعمال ثم أصبح أستاذاً للاقتصاد السياسي. ووضع في سنة ١٨٠٣ كتابا عنوانه:

«Traité d'économie politique ou simple exposé de manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses».

فقدم بعنوان هذا الكتاب التقسيم التقليدي لدراسة علم الاقتصاد والذي لا نزال نراه حتى أيامنا هذه في كثير من كتب الاقتصاد، وهو

تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: الإنتاج، والتداول، والاستهلاك.

وقد نقل ساي في وضوح وجلاء إلى الفرنسية آراء آدم سميث ولكنه أضاف إليها بعض اتجاهات جديدة في الفكر الاقتصادي:

(١) الاهتمام بالصناعة– كان طبيعيا أن يؤدي التقدم الذي لمسه ساي في الصناعة وطبقه بنفسه في مصنع الغزل الذي كان يدبره إلى اهتمامه إهتماماً كبيراً بالصناعة. فأشاد باستخدام الآلات وأبان أن إدخال آلات جديدة إلى مصنع أو فرع من فروع الصناعة يؤدي أحياناً إلى الاستغناء عن بعض العمال، ولكن لن تلبث الآلات أن تؤدي إلى زيادة المنتجات، فتقل الأثمان، ويرتفع الطلب عليها. ومتى زاد الطلب يعمد أرباب الأعمال إلى زيادة الإنتاج لمواجهة هذه الويادة في الطلب، ويضطرون بذلك إلى إعادة تشغيل العمال المستغنى عنهم.

(٢) دور المنظم– كما قام بشرح دور المنظم مميزاً بينه وبين الرأسمالي. فالمنظم هو الذي يدير المشروع ويتحمل مخاطره في حين أن الرأسمالي يقرض ماله نظير فائدة جزافية يتفق عليها. وقرر بأن المنظم هو عماد كل نشاط اقتصادي سواء من ناحية الإنتاج أو من ناحية التوزيع. فهو الذي يشتري أو يستأجر عناصر الإنتاج: العمل من العامل، ورأس المال من المدخر، والأرض من المالك العقاري، ويدفع لكل منهم على التوالي أجراً أو فائدة أو إيجاراً. وهو الذي يجمع بين هذه العناصر المختلفة للحصول على منتجات يبيعها في السوق، ويدفع من ثمنها ما يستحقه مقدمو هذه العناصر، ويستولة لنفسه على مكافأته أي الربح.

(٣) قانون تصريف المنتجات– وقد اقترن اسم ساي بقانون اقتصادي قال به ويعرف بأسم قانون نصريف المنتجات **la loi des débouchés** ويتلخص هذا القانون في أن «المنتجات تستبدل بمنتجات»، وأن النقود ما هي إلا أداة للتعامل. ورتب ساي على ذلك أنه لا خوف من حصول أزمة إفراط عام في الإنتاج، لأن الزيادة في إنتاج أي فرع يمكن تصريفها باستبدالها بالزيادة المقابلة في إنتاج الفروع الأخرى. وأن كل ما يخشى حصوله هو أزمات إفراط جزئي في الإنتاج في بعض فروع معينة نتيجة سوء توزيع عناصر الإنتاج. ولا تعالج هذه الحالة بخفض إنتاج هذه الفروع. بل بالعمل على زيادة إنتاج الفروع الأخرى حتى تلحق بها. ويمكن الوصول إلى ذلك إذا بقيت المبادلات حرة بفعل نظام الأثمان الذي يمكن المنظمين من معرفة حاجة المستهلكين إلى الزيادة من إنتاج سلعة معينة.

ويؤخذ على هذه النظرية أن ساي لم ينظر إلى النقود إلا باعتبارها أداة للتبادل في حين أن للنقود وظائف أخرى وفي مقدمتها أنها مستودع للقيمة أو أداة للادخار. فالنقود لا تطلب دائماً بقصد دفعها ثمنا لسلع تشتري بل يمكن أن تطلب لذاتها بقصد اكتنازها. وينبنى على ذلك أنه يمكن أن يوجد عرض لسلعة أي طلب لنقود لا يتحول مباشرة إلى عرض لنقود أي طلب لسلعة. وعلى العكس من ذلك إذ أخرج الأفراد جانبا من نقودهم المكتنزة، فإنه يمكن أن يوجد عرض لنقود وطلب لسلع دون أن

يسبقها مباشرة عرض لسلع وطلب النقود [1].

غير أن ساي كان متفائلا، فرأى في زيادة الإنتاج علاجا للأزمات؛ وكان نصيراً للحرية الاقتصادية، فاعتبر أنها خير سبيل يمكن أن يؤدي إلى هذه النتيجة.

٣٩- فريدريك باستيا (١٨٠١- ١٨٥٠): ذهب فريدريك باستيا Frédéric Bastiat في تفاؤله وإيمانه بالحرية إلى أبعد الحدود ولم يأت بنظريات جديدة ذات قيمة؛ وإنما جعل من الحرية الاقتصادية عقيدة لا تقبل المناقشة.

فأشهر سلاح الدين بكل عنف الدفاع عن النظام القائم وكانت حجته الجوهرية أن التفاعلات الطبيعية إنما ينظمها الخالق جل علاه، وأن الإنسان غير مستطيع أن يأتي بنظام أكثر خيراً من نظامه سبحانه. فتقرأ فيي كتاباته قوله: «من المخلوق الذي يتجاسر على رفع يده احتجاجا أو يحاول أن يقف عقبة في سبيل الأوامر الربانية». إن عمل «المنظم الأكبر (Grand mécanicien) لا يعارض أو يعدل وإنما يبارك؛ وكل من يرغب في تعديل أوامره بصورة أو أخرى ليس إلا زنديقا أو طاعنا في حق الدين».

وإذا ذكر باستيا فيجب أن نذكر معاصره دنوييه (Dunoyer) الذي أنساق بدوره إلى حد تبرير وجود الفقر بقوله إنه من المرغوب فيه

---

(١) قال بهذا النقد الاقتصادي الإنجليزي كينز سنة ١٩٣٦.

أن توجد في المجتمع أماكن هاوية تتعرض للتردي فيها العائلات المعوجة السلوك والتي لا يمكن أن تنبض منها إلا إذا قومت أتجاهها»، ولم يتردد في أن يعلن أنه من الخطر التفكير في تحسين حالى الطبقة العمالية.

وهكذا تحول المذهب الحر تحت تأثير كتابات باستيا ودنوييه إلى مذهب اجتماعي رجعي يدافع عن النظام السائد، مغفلا ما فيه من عيوب ومساوىء.

٢ - الاتجاه الإنجليزي المتشائم

ويمثل الاتجاه المتشائم للمذهب الحر في انجلترا بعد آدم سميث: روبرت مالتس، ودافيد ريكاردو، وجون استيوارت ميل.

٤٠- روبرت مالتس Robert Malthus (١٧٦٦- ١٨٣٦):

قسيس انجليزي ذاع سيته في أنحاء العالم بسبب نظريته في السكان.

وقد حفز مالتس على إعلان نظريته هذه رسالة نشرها الكاتب الإنجليزي جودوين (Godwin) سنة ١٧٩٣ بعنوان: «بحوث في العدالة السياسية وتأثيرها في الأخلاق والسعادة»، عزا فيها البؤس المنتشر في الهيئة الاجتماعية إلى عدم تنظيم المجتمع تنظيماً عادلاً، وأقترح إعادة توزيع الثروات الموجودة على أساس جديد حتى تزداد رفاهية الأفراد.

وتولى مالتس الرد على هذا الرأي قي كتيب نشر بعنوان: « An essay on the principle of population» خلا من ذكر اسمه

كمؤلف في سنة ١٧٩٨، ثم أعاد طبعه في سنة ١٨٠٣ مسجلا عليه اسمه وبين في هذا الكتيب أن سبب البؤس لا يرجع إلى سوء توزيع الثروات، وإنما إلى اختلال التوازن بين عدد السكان وكمية المواد الغذائية.

فيقرر مالتس أن هناك ميلا إلى ازدياد السكان بنسبة أسرع من زيادة المواد الغذائية. ويرى أنه يمكن أن يتضاعف سكان مل دولة في بحر ٢٥ سنة إذا لم يمنع زيادتهم عائق إذ أن يزداد بنسبة متزالية هندسية ٢: ٤: ٨: ١٦: ٣٢: ٦٤ مستنداً في ذلك إلى تضاعف سكان الولايات المتحدة في نحو ٢٥ سنة، في حين أن المواد الغذائية لا يمكن زيادتها في أحسن ظروف للإنتاج إلا بنسبة متوالية حسابية (أي بمقدار واحد في نفس المدة) ٢: ٣: ٤: ٥: ٦[٢] نظراً لأن مساحة الأرض الزراعية محدودة ولأن الإنتاج الزراعي يخضع لقانون الغلة المتناقصة[٣].

ولما كان من المستحيل عملا بقاء عدد من السكان على قيد الحياة يزيد على كمية المواد الغذائية اللازمة لمعيشتهم، فإن كل زيادة

---

(٢) يلاحظ أن مالتس لم يقصد أن يعطي لنظريته دقة حسابية. وإنما كان كل ما يقصده هو بيان أن هناك ميلا إلى زيادة عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة المواد الغذائية.

(٣) أي أنه لا يمكن زيادة الناتج في الزراعة بنسبة أكبر أو معادلة للزيادة في وحدات الإنتاج (مع عدم الزيادة في مساحة الأرض) إلى ما لا نهاية بل نلاحظ أنه بعد حد معين تقل نسبة الزيادة في الناتج عن نسبة الزيادة في عناصر الإنتاج الأخرى غير الأرض كالعمال والسماد والبذور.

في السكان عن هذه الكمية مصيرها إلى الفناء. وهذا ما تتمفل به الطبيعة من تلقاء نفسها لحفظ التوازن بين عدد السكان وكمية المواد الغذائية بواسطة المجاعات والأوبئة والحروب وغير ذلك من الكوارث التي يطلق عليها مالتس اسم الموانع الموجبة (**Positive checks**).

ولتفادي هذه النتيجة المؤلمة ينصح مالتس الناس بأن يقللوا من النسل من تلقاء أنفسهم بتأخير سن الزواج وامتناع من ليست لديه الموارد الكافية عن الزواج مع المحافظة على العفة. ويسمة هذه الموانع بالموانع الواقية (**preventive checks**).

تقدير النظرية– ولا يشاطر الاقتصاديون في الوقت الحاضر مالتس مخاوفه، فالخطر الذي كان يخشاه يبدو بعيد االحدوث. إذ لا يزال هناك أرض واسعة قابلة للزراعة لم تزرع بعد، كما أن هناك أراض تزرع زراعو خفيفة من الممكن زراعتها زراعة كثيفة هذا إلى أن الفن الزراعي وفن التغذية دائما التقدم مما يترتب عليه زيادة نسبة المواد الغذائية.

كما يجب ألا ننسى من ناحية أخرى ما نشاهده الآن من نقص معدل المواليد في كثير من الدول الأوروبية كأنجلترا وفرنسا.

وأخيراً فإنه ينظر إلى الناس إلا باعتبارهم مستهلكين فقط في حين أن كل فرد يعد مستهلكاً ومنتجاً في نفس الوقت. حقيقة أن لكل فرد فما يطالب بالغذاء، ولكن له أيضاً ذراعان يقومان بعمل[٤].

---

(٤) أنظر كتاب جان مارشال– ص ١١٤.

ومع ذلك فقد كان لنظرية مالتس في السكان أثر عميق في الفكر الاقتصادي إذ أدخلت فيه عنصر التشاؤم الذي لم يكن له وجود من قبل، فنبه الأذهان إلى أن الطبيعة قد تنزل الكوارث بالبشر، وأنه لا يجوز أن ننظر إلى المستقبل بنظرة كلها تفاؤل ورضا.

وإذا كان مالتس أحل التشاؤم محل التفاؤل، فقج أبقى على الحرية الاقتصادية. فلم يوافق على ما طالب به جودوين من إعادة توزيع الثروات لتحقيق العدالة، ورأى أن الحرية هي خير نظام أو بعبارة أدق أقلها سوءاً. ولذا عد مالتس من الأحرار المتشائمين.

٤١- دافيد ريكاردو David Ricardo (١٧٧٢- ١٨٢٣)

وقد زاد التشاؤم تفاقا بنظريتيه في الريع والأجور[٥].

(١) نظرية الريع- يقصد بالريع rent الإيجار الذي يدفعه المزارع للمالك نظير استغلال الأرض. وقد كان آدم سميث ينظر إلى هذا الريع- وهو متأثر في ذلك بالفزيوقراطيين- باعتباره ثمرة تعاون الإنسان والطبيعة أو بعبارة أخرى ثمرة من ثمرات سخاء الطبيعة. فجاء ريكاردو وقلب

---

(٥) ولد في لندن من أب يهودي، هولندي الأصل ثم أعتنق المسيحية بمناسبة زواجه وانفصل عن أسرته. وقد أشتغل بأعمال السمسرة في البورصة وانتخب عضوا بمجلس العموم البريطاني سنة ١٨١٩. وألف عدة كتب أهمها كتاب نشر سنة ١٨١٧ بعنوان: Principles of political economy and taxation. ولم يقل فقط بنظريتي الريع والأجور وإنما قال أيضاً بنظرية في التجارة الخارجية (وهي نظرية النفقات المقارنة وفحواها أن لكل دولة مصلحة في أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تنتجها بنفقات أقل من غيرها على أن تبادل بها على ما تحتاج إليه من الدول الأخرى)، وبنظرية في القيمة تعتبر أن العمل هو أساس القيمة.

الآية مبينا أن هذا الريع إنما يأتي نتيجة شح الطبيعة.

فلو كانت رقعة الأراضي الزراعية لا حد لها، وعلى درجة واحدة من الخصوبة، ما كان يمكن أن يطلب شيء نظير القيام بزراعتها. ولكن المشاهد أن الأراضي تتفاوت في الخصوبة. فإذا فرضنا أنه يوجد في بلد معين ثلاثة أنواع من الأراضي: الأولى أكثر خصوبة من الثانية والثانية أخصب من الثالثة. فإن الناس يبدأون بزراعة الأرض الأولى الأكثر خصوبة. وطالما أنه لا زال يوجد بعض أراض من نفس الفئة، فلا يمكن أن يحصل الملاك على أي ريع. ولكن إزدياد عدد السكان وعدم كفاية ناتج الأرض الأكثر خصوبة لسد حاجتهم، يؤدي إلى ضرورة زراعة أراضي الفئة الثانية. ويمكن بذلك لملاك أراضي الفئة الأولى أن يطلبوا ريعا فإذا كان الفدان من أراضي الفئة الأولى يغل أربعة أرادب من القمح، والفدان من الفئة الثانية يغل ثلاثة أرادب، فإن ملاك الأراضي الأولى يمكنهم أن يطالبون بريع يصل إلى ثمن أردب من القمح وهو عبارة عن فرق الخصوبة بين الأرضين. ولما كان عدد السكان في إزدياد مستمر، فإنه لا مناص من الالتجاء إلى أراضي الفئة الثالثة، وبذلك يمكن أن يرتفع ريع أراضي الفئة الأولى، وأن ينشأ ريع لأراضي الفئة الثانية. فإذا كان الفدان من أراضي الفئة الثالثة لا ينتج إلا أردباً واحداً من القمح، فإن ريع أراضي الفئة الأولى يصل إلى ثمن ثلاثة أرادب، ويحصل الفدان من أراضي الفئة الثانية على ريع يوازي ثمن أردبين من القمح.

ورب معترض يقول إنه من الممكن زراعة الأراضي الأشد الخصوبة زراعة كثيفة بدلاً من زراعتها زراعة خفيفة أو أن نزيد من إنتاجها بانفاق

كميات أكبر من العمل ورأس المال. ولكن ريكاردو يرد على هذا الاعتراض بأن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة [٦].

فالريع إذن لا يعتبر نتيجة لجود الطبيعة وإنما نتيجة لشحها. ويرجع السبب في وجوده إلى أن الأراضي الخصبة محدودة الكمية، وأنه لا يمكن الاستزادة من زراعة هذه الأراضي دون الاصطدام بقانون الغلة المتناقصة.

(٢) نظرية الأجور– كما وضع ريكاردو نظرية نظرية في الأجور متأثراً فيها بآراء معاصره مالتس من حيث تزايد عدد من السكان بنسبة أكبر من نسبة تزايد المواد الغذائية.

فقرر أن الأجور تتجه دائماً نحز الحد الأدنى اللازم للمعيشة. وعلل هذا الرأي بأنه في كل مرة يتجاوز الأجر هذا الحد الأدنى يكثر عدد المواليد في أسر العمال، كما أن ازدياد الرخاء يبعد البؤس والأمراض وبالتالي تنقص نسبة الوفيات. ويترتب على كل ذلك، أن يرتفع عدد أفراد الطبقة العمالية، ويزداد عرض الأيدي العاملة فتهبط الأجور إلى الحد الأدنى اللازم للحياة.

وهكذا نرى أن ريكاردو بنظريته الخاصتين بالأجور والريع نبه الأذهان إلى ضرورة الإصلاحات الاجتماعية من حيث لا يشعر. فإذا

---

[٦] راجع ما سبق أن وردناه بهامش صفحة ٧٥ عن المقصود بقانون الغلة المتناقصة. ويلاحظ أن ريكاردو استبعد كل تقدم فني يمكن أن يعوق أثر هذا القانون، ولكنه أخطأ في هذا التقدير فقد شاهد القرن التاسع عشر تقدما كبيراً في فن الزراعة، وكان الإفراط في الإنتاج وليس النقص فيه هو مصدر المخاوف في كثير من الأحايين.

كانت أجور العمال تتجه نحو الحد الأدنى بينما ريع الملاك الذين لا يقومون بعمل ما يميل إلى الارتفاع باستمرار نتيجة زراعة أراضي جديدة أقل خصوبة، فإنما يدل ذلك على أن المستفيدين من التقدم الاقتصادي هم أقل الناس مساهمة فيه. وقد استخدم الأشتراكيون قانون الحد الأدنى للأجور لمهاجمة المجتمع الرأسمالي وسماه الأشتراكي لاسال (**Lassalle**) قانون الأجور الحديدي نظراً لأن الأجور تعتبر محصورة داخل نطاق من الحديد.

ولكن يجب أن نلاحظ أن ريكاردو هيأ الأذهان للاشتراكية من حيث لا يقصد فلم يقصد يكاردو مهاجمة نظام الملكية الخاصة، وكان أبعد الناس عن الأصلاحات الاجتماعية. فبعد أن شرح نظريته الخاصة بالحد الأدني للأجور. قال إن «الأجور تتحدد بعقد، وهذا العقد ككل عقد آخر، يجب أن يكون خاضعا للمنافسة الحرة وألا تتدخل الحكومة فيه بحال من الأحوال، وبذا بقى ريكاردو في نطاق المذهب الحر.

٤٢- استوارت ميل- Stuart Mill (١٨٠٦- ١٨٧٣):

يعد كتاب جون استيوارت ميل: «**Principles of economy**» (١٨٤٨) تقنينا لمبادىء المذهب الحر أو الفردي [٧]. فشرح الباعث الشخصي، وأشاد بأهمية المنافسة، وعرض نظرية مالتس في السكان، وقانون الحد الأدنى للأجور ونظرية الريع لريكاردو، ودافع عن فكرة حرية

---

(٧) **Ses Principes constituent surtout une codification de l'individualisme**

أنظر كتاب بودان السابق الإشارة إليه ص ١٤٤.

التجارة الدولية. ولكن استيوارت ميل لم يقف عند حد بحث القوانين الطبيعية التي تحكم الإنتاج والتوزيع، وإنما عمد إلى بيان كيفية الوصول إلى تنظيم المجتمع تنظيماً جديداً لتحقيق السعادة للناس.

وقد أدخل استيوارت ميل بذلك في علم الاقتصاد إتجاهاً جديداً بعيد الأثر. فينما كان أسلافه يصفون القوانين الاقتصادية بالثبات ويعتبرونها قوانين مطلقة صالحة لكل زمان ومكان، قال استيوارت ميل بأن القوانين التي تحكم الإنتاج هي وحدها القوانين الثابتة المطلقة في حين أن القوانين التي تحكم التوزيع قوانين نسبية وغير ثابتة. ورتب على ذلك أنه إذا كان من غير الممكن تعديل نظام الإنتاج، فإنه يمكن على الأقل إصلاح نظام التوزيع ونادى ببعض الإصلاحات مما فتح الباب للنظريات التدخلية والإشتراكية. ولذا فإن استيوارت ميل رغم اعتباره من أنصار المذهب الحر لإيمانه بمزايا الحرية الاقتصادية، فإنه يعد حلقة الأتصال بين المذهب الحر والمذاهب الإشتراكية.

ويقوم برنامج استيوارت ميل على الإصلاحات الثلاثة الآتية:

(١) إلغاء نظام الأجراء (le salariat) الذي يؤدي إلى خفض الأجور إلى الحد الأدنى اللازم للمعيشة واستبداله بنظام تعاوني للإنتاج أي اشتراك جميع العمال على قدم المساواة في الإنتاج بأن يكون رأس المال المستخدم ف المشروع مملوكا لهم، والمديرون الذين ينفذون أوامرهم منتخبين بمعرفتهم.

(٢) مصادرة ريع الأرض لمصلحة المجموع بواسطة الضريبة العقارية. فريع الأرض وليد ازدياد السكان، ولا يجوز أن يفيد منه ملاك

الأراضي وحدهم دون بقية أعضاء المجتمع لأنه ليس وليد عملهم. فيجب أن تصادر الدولة ريع الأرض لمصلحة المجموع عن طريق الضريبة العقارية، وأن تراعي زيادة هذه الضريبة كلما إزداد ريع الأراضي.

(٣) تحديد حق الإرث بحدود بلغ معين حتى نحقق التكافؤ في الفرص، ونمكن الأفراد جميعاً من الكفاح في الحياة بأسلحة متساوية إذا كنا نريد للمنافسة الحرة أن تفعل فعلها بطريقة عاجلة لتنتج آثارها الطيبة.

وهكذا فتح استيوارت ميل الباب لتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي لإصلاح النقائص والمثالب التي يؤدي إليها الأخذ بنظام الحرية الاقتصادية.

وقد اضطرت الدول بالفعل في الخمسين سنة الأخيرة إلى التدخل في العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال، وبين المنتجين والمستهلكين، وإلى إحلال المشروعات العامة محل المشروعات الخاصة في بعض الأحيان. ورغم هذا الاتجاه، فقد ظل أنصار الحرية يدافعون عن مذهبهم دون تعديل، خلال فترة طويلة من الزممن. غير أنه سرعان ا تبين لقادة هذا المذهب أنه لا حياة لمذهبهم إلا بالتحوير فيه بما يضمن مسايرته للأوضاع الاقتصادية الحديثة. ومن هنا نشأ المذهب الحر الحديث «**le néo-libéralisme**» الذي صاغ قواعده بعض الاقتصاديين النمساويين والأمريكان.

المبحث الثالث

المذهب الحر الحديث

حاول بعض الاقتصاديين المعاصرين أن يجد الحل لمشكلاتنا

الاقتصادية الحاضرة في ظل نظام حر بدلاً من الالتجاء إلى حلول معادية للرأسمالية أو منافية للحرية مراعين إدخال التعديلات المناسبة على تعاليم المذهب الحر القديم حتى يتخلصوا مما وجه إليه من انتقادات.

ويطلق على هذا المذهب اسم المذهب الحر الحديث (**néo-libéralisme**) تمييزاً له عن المذهب الحر القديم. وتتجلى إتجاهاته في كتابات ليمان (**M. Lipmann**) ورويف (**Rueff**) وفون ميز (**Von Mises**) وفون هايك (**Von Hayek**) وروبك (**W. Ropke**).

ويعرض المذهب الحر الحديث بكل شدة فكرة التوجيه الاقتصادي، ولكنه حريص في نفس الوقت على التنصل من مذهب الحرية القديم الذي ينادي بالامتناع عن كل تدخل. وعلى ضوء هذين الاتجاهين يرسم أنصار هذا المذهب القواعد التي يجب الأخذ بها.

٤٣- نقد الحرية التقليدية: انتقد أصحاب هذا المذهب الحرية التقليدية، وأخذوا علها أنها عنيت فقط بفكرة الحرية المجردة بدلا من الأهتمام اهتماا منصبا على كل حرية من الحريات المختلفة، وبصفة خاصة المنافسة. فقد اختفت المنافسة في العالم الحديث، واختفت باختفائها العوامل المحققة للتوازن الاقتصادي.

ولم يقتل المنافسة سوى الحرية. فالحرية المطلقة أدت إلى اختفاء المشروعات الصغيرة، وتمكين المشروعات الكبيرة من احتكار الأسواق. فأفسدت هذه الاحتكارات نظام السوق، وأدت إلى المساويء التي تؤخذ على النظام الحر.

٤٤- فقد التوجيه الأقتصادي: وإذا كان أصحاب المذهب الحر الحديث ينتقدون الحرية التقليدية، فإنهم لا يعتبرون التوجيه الاقتصادي خيراً منها فيقولون إن التوجيه الاقتصادي يقوم على أساس أن الحرية لا يمكن أن تحقق التوازن الاقتصادي، وأن الأزمات أعراض اقتصادية مرضية يجب التخلص منها، وأنه يمكن التنبؤ بوقوعها والعمل على تجنبها، وأنه يمكن أن نلائم بين الإنتاج والاستهلاك بوضع برامج اقتصادية للمستقبل.

في حين أن التوجيه الاقتصادي لا يضمن في زعمهم تحقيق هذه النتائج التي يقول بأنه كفيل بتحقيقها. ولكن من المؤكد أنه يخلق بيروقراطية خانقة، ويمهد السبيل للدكتاتورية.

٤٥- اتجاه المذهب: ويرون أن النظام السليم إنما يكون حيث توجد حرية من نوع جديد لا تسمح باستخدامها لقتل المنافسة.

فمثل الحرية التقليدية كمثل نظام للمرور يترك للسيارات حرية السير على هواها دون أن تلتزم أحكام لائحة توضع لتنظيم قواعد المرور، فيؤدي إلى التزاحم وتعطيل حركة المرور ما لم تسحق السيارات الكبيرة وما يعترض طريقها من السيارات الصغيرة. ومثل التوجيه الاقتصادي كمثل نظام يعهد فيه إلى سلطة مركزية بأن تحدد لكل سيارة موعد سيرها، والمكان الذي تقصده، والطرق التي تسلكها إليه. أما الدولة الحرة بالمعنى الصحيح فهي التي تترك للسيارات حرية السير كما سائقوها على أن يحترموا أحكام لائحة خاصة بتنظيم المرور ويلتزمون قواعدها.

فالحرية لا تعني إتخاذ مرقف سلبي إذ أن عدم التدخل معناه تمييز

الأقوياء واعطائهم الفرصة للتصرف على النحو الذي يرونه. فيجب أن تتدخل الدولة للابقاء على المنافسة حتى تحافظ على بيئة الحرية.

فأنصار المذهب الحر الحديث يرون وجوب المحافظة على اقتصاديات السوق: أي أن حركات الأثمان التي تتم في سوق حر هي وحدها التي توجه الإنتاج لإشباع الحاجات. أما دور الدولة فيجب أن يقتصر على اختيار الإطار القانوني الذي يجرى داخله النشاط الاقتصادي (تشريعات الملكية، والعقود، واتحادات المنتجين) على أن يتم هذا الاختيار بناء على قرارات تصدر من برلمان منتخب، ويكون الغرض منه الإبقاء على المنافسة الحرة.

الفصل الرابع
المذاهب الاشتراكية

٤٦- ميلاد المذاهب الاشتراكية: تميز النصف الأول من القرن التاسع عشر بإزدهار الرأسمالية الصناعية التي أحدثت انقلابا خطيرا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

فنشطت حركة التصنيع في انجلترا وفرنسا نتيجة التوسع في استخدام الآلات. وتطور تبعاً لذلك قوام الصناعة: فبدأت المحال الحرفية الصغيرة تتدهور، وظهرت المصانع الكبرى التي تضم المئاتبل الآلاف من العمال.

وقد ساعدت سياسة الحرية الاقتصادية التي اتبعت في انجلترا وفرنسا في ذلك الحين- على إحداث هذا التطور. فقد ألغى نظام الطوائف الحرفية في فرنسا سنة ١٧٩١، ورفعت الحواجز الجمركية الداخلية وأعيدت الحرية إلى تجارة الغلال. واختفت في انجلترا البقية الباقية من نظام الطوائف سنة ١٨١٤ بإلغاء لائحة المتمرنين.

فاقتران سياسة الحرية بنظام الآلية (machinisme) هو الذي ساعد على ازدهار الرأسمالية الصناعية.

وترتب على هذه النهضة أثران هامان من الناحية الاقتصادية: فقد أدت من ناحية إلى زيادة الثروة والرخاء با لم يسبق له مثيل؛ غير أنها

تسببت من ناحية أخرى في وقوع أزمات إفراط في الإنتاج ذات صفة دورية. فبدلا من تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك كما تنبأ بذلك الاقتصاديون التقليديون، أصبحنا نستقبل كل سبع أو عشر سنوات كسادا عاما في الأسواق، وتدهوراً شديداً في الأسعار تعقبه حركة إفلاس وانتشار البطالة بين العمال.

أما من الناحية الاجتماعية، فإن الرأسمالية الصناعية خلقت طبقتين اجتماعيتين متضادتين: طبقة أرباب الأعمال أو الطبقة الرأسمالية، وطبقة العمال أو الأجراء. وأحست كل طبقة منهما يتعارض مصالحهما فتجمعوا في منظمات دفاعية: اتحادات أرباب الأعمال، ونقابات العمال. فحل إنقسام المجتمع إلى طبقتين متعادلتين محل التعاون والسلام الاجتماعي.

وقد كانت ظروف العمل القاسية التي يفرضها أصحاب الأعمال على العمال، بمثابة الوقود الذي زاد نار العداء بيم هاتين الطبقتين تأججاً. فلم يأل أصحاب الأعمال جهداً في استغلال العمال بغير رحمة أو شفقة. فكانوا يكلفونهم بالأعمال الشاقة غير عابئين بحداثة العامل وصغر سنه، ويرهقهم بالعمل طوال ساعات النهار وشطراً من الليل دون راحة، نظير أجور تافهة لا تسمن ولا تغني من جوع، وعهدوا بالعمل إلى النساء والأطفال بدلا من الرجال كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً نظراً لإنخفاض مستوى أجورهم عن أجور الرجال. وترتب على ذلك ان أصبحت الطبقة العمالية تعيش في مستوى يتنافى مع الكرامة الإنسانية.

وقد حرك البؤس والظلم الناشئان عن الرأسمالية الصناعية أقلام

المفكرين الاقتصاديين والمصلحين الاجتماعيين. فكان مولد المذاهب الاشتراكية.

٤٧- الخصائص العامة للمذاهب الاشتراكية: والمذاهبالاشتراكية كثيرة متنوعة ولكنها على تنوعها تشترك جميعا في خصائص عامة: بعضها سياسي، وبعضها اجتماعي، وبعضها اقتصادي.

فتتفق الذماهب الاشتراكية جميعاً من الناحية السياسية على إعلاء المجتمع على الفرد، وتخضع المصالح الذاتية لدواعي الحاجات الاجتماعية. فالاشتراكية (Socialisme) من المذاهب المناقضة للفردية (individualisme)، ولعل في استقاق كلمة الاشتراكية في اللغات الأجنبية ما يفيد هذا المعنى. فكلمة «Socialisme » مشتقة من كلمة «société» أي المجتمع. فالمذاهب الاشتراكية تنظر إلى المجتمع بأسره بعكس المذاهب الفردية فإنها تنظر إلى الفرد وحده.

وتطالب المذاهب الاشتراكية جميعها من الناحيةالاجتماعية بتحقيق المساواة بين الأفراد أي إلغاء الفوارق بين الطبقات. ولا يقصد من ذلك تحقيق المساواة التامة الكاملة وإنما إلغاء الفوارق التي لا يكون مردها المفاءة في الإنتاج أو العلم أو العمل الصالح المجموع.

كما تنادي المذاهب الاشتراكية جميعا من الناحية الاقتصادية بالقضاء على الرأسمالية، وإلغاء الملكية الفردية لأموال الإنتاج، واستبعاد المنافسة. فالرأسمالية تعتبر العدوة الطبيعية للطبقة العمالية، ولا بد من تحويل الملكية الخاصة لأموال الإنتاج إلى ملكية اشتراكية أو جماعية

(**propriété sociale ou collective**) حتى لا يستغل أصحاب الأعمال جهود العمال.

وقد نعت الاشتراكي الإنجليزي سدني وب الرأساليين بأنهم طفيليات اجتماعية (**social parasites**) تعيش على الجزية التي تفرضها على عمل المواطنين، وأنهم يعتبرون على أحسن الفروض مرتكبين لسرقة لا شعورية (**guilty of unconcious theft**) فلا حق لهم في رأس المال الموجود تحت أيديهم، ومن العدالة أن تنزع ملكيتهم لصالح المجموع.

وإذا كان البعض قد طالب بنزع هذه الملكية دون تعويض، فإن البعض الآخر يرى وجوب تعويضهم عنها.

هذا إلى المذاهب الاشتراكية لا تأخذ بهذا المبدأ على اطلاقه فيما يختص بملكية الأراضي الزراعية. بل يرون الاقتصار على نزع ملكية الأراضي الزراعية الواسعة تاركين الملكيات الزراعية الصغيرة مع تقييدها بشروط خاصة تتفق مع النظام الاشتراكي كما سنرى فيما بعد[1].

---

(1) وهذا ما حصل بالفعل في روسيا السوفييتية عقب ثورة سنة ١٩١٧ إذ استولى البلسفيك على ممتلكات النبلاء الزراعية تاركين الملكيات الزراعية الصغيرة.

وقد صدر في مصر مرسوم بقانون في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ يقضي باستيلاء الحكومة بمقتضاه في خلال خمس سنوات على ملكية ما يزيد على مائتي فدان نظير سندات حكومية تعط فائدة قدرها ٣% تستهلك خلال ثلاثين عاماً وتقوم الحكومة ببيع هذه الأراضي على صغار الزراعين (الذي لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة) بحيث يكون لكل منهم ملكية لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة. ويقسط الثمن على ثلاثين سنة. وإن كان القانون قد أباح للمالك التصرف فيما يزيد عن الحد الأقصى خلال نفس المدة بشروط معينة.

ومن الطبيعي أن القضاء على الشمروعات الخاصة يؤدي حتما إلى اختفاء المنافسة. فالمنافسة بين المشروعات تؤدي في عرف الاشتراكيين إلى تبديد جانب من القوة الإنتاجية للدولة. على أن استبعاد المنافسة لا يعني اختفاءها تماماً. ففي روسيا تتنافس الفرق العمالية في إنتاج أكبر كمية في وقت معين أو في تقليل نسبة العادم، كما تتنافس المصانع فيما بينها في إنجاز الحصص المحددة لها في مشروع الخمس سنوات في أقصر مدة.

٤٨- الفرق بين الاشتراكية والشيوعية: ولكن ما الفرق بين الاشتراكية (**socialisme**) وبين الشيوعية (**communisme**)؟

ولا نقصد بالشيوعية النظام المطبق في روسيا السوفيتية كما هو دارج على الألسنة ولكننا نقصد المذهب الشيوعي بمعناه العلمي الصحيح. فالنظام المطبق في روسيا حالياً هو نظام اشتراكي يعتبره القادة السوفييت مرحلة انتقال نحو الشيوعية.

إن الشيوعية ليست إلا اشتراكية في صورة متطرفة، فلا خلاف بين هذين المذهبين من حيث الطبيعة ولكن الخلاف بينهما في الدرجة والتفصيلات. وفيما يلي أهم هذه الفوارق:

(١) تنادي الاشتراكية بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج دون مساس بحق الأفراد في تلك أموال الاستهلاك. فالاشتراكية تبيح للأفراد التمتع بدخلهم الناتج من عملهم في الحصول على ما يريدون من السلع الاستهلاكية ولكن لا يجوز لهم فتح مصانع أو شراء ضيلع يستغلون فيها عمل الآخرين.

أما الشيوعية فترى وجوب إلغاء الملكية الفردية على اختلاف صورها. فجميع الأموال– سواء كانت أموال إنتاج أم أموال استهلاك– يجب أن تكون شيوعا للجميع.

(٢) تكافيء الاشتراكية كل فرد حسب عمله (**à chacun selon son travail**) على أن تراعي الظروف الشخصية لكل منهم. بأن يتميز من حيث الأجر المتزوج عن الأعزب، ومن له أولاد عمن ليس له ولد، عند التساوي في العمل.

أما الشيوعية فترى أن يكون التوزيع على كل فرد بقدر حاجته (**à chacun selon ses besoins**) أي أن يبذل كل فرد غاية جهده في العمل المحدد له ولكنه لا يحصل إلا على قدر حاجته. ويضرب الشيوعيون المثل على ذلك بأفراد الأسرة الواحدة، فإن كلا منهم يساهم بنصيب متفاوت المنزل بل منهم من لا يساهم بشيء على الإطلاق لصغر سنه، ومع ذلك فإن كلا منهم يحصل على كفايته عندما يجلسون إلى المائدة. ويعترض البعض على هذا النظام بأنه يحول دون بذل الهمة في العمل طالما أن كل فرد سيحصل على قدر حاحته بصرف النظر عن عمله، ويرد على ذلك الشيوعيون بأن هذا الاعتراض مرده التفكير بالعقلية التي تعيش في الرأسمالية، والتي ستتغير حتما في ظل النظام الاشتراكي بحيث يحس كل مواطن بأنه عضو في أسرة كبيرة يؤدي واجبه بغض النظر عن مقدار المكافأة.

(٣) تعترف الاشتراكية بالنظام النقدي، ويتم التوزيع في صورة

مرتبات وأجور نقدية يستخدمها الأفراد في شراء ما يحتاجون إليه من السلع.

وعلى العكس من ذلك فإن الشيوعية لا ترى محلا لوجود النقود كأداة للمبادلة. فالتوزيع يتم عينا. إذ يحصل كل فرد على ما يحتاج إليه من المخازن العامة بموجب بطاقات.

(٤) تنظر الاشتراكية إلى الدولة كهيئة دائمة، وتعتبرها ممثلة المجتمع في إدارة العجلة الاقتصادية.

أما الشيوعيون فيرون أن تطبيق مبادئهم سيؤدي إلى زوال الدولة إذ لن يعود هناك ضرورة لوجودها، وسوف يتعاون الأفراد فيما بينهم للقيام بعمليتي الإنتاج والتوزيع.

(٥) وأخيراً هناك الفارق فيي الوسيلة لتحقيق الأهداف فالاشتراكية انقلاب دستوري يبقى على الديمقراطية، في حين أن الشيوعية ثورية عنيفة تعمل على القضاء على خصومها بكافة الوسائل. فوسيلة الشيوعية هي العمل المباشر للقضاء على الرأسمالية وإقامة الدكتاتورية العمالية في حين أن الاشتراكية تعمل على تنفيذ مبادئها عن طريق استخدام القواعد الديمقراطية. ولذا نجد أن الشيوعيين أعداء لكل إصلاح جزئي لحال الفقراء أو العمال حتى يستمروا في بؤسهم ويثوروا على النظام القائم فيقوم إالنقلاب الاجتماعي الذي ينتظرونه في حين أن الاشتراكيين يعنون بالإصلاحات المختلفة التي تقدم الطبقات الكادحة ولو خطوة إلى الأمام.

٤٩- أنواع المذاهب الاشتراكية: أما وقد استعرضنا خصائص المذاهب الاشتراكية، وبينا الفارق بين الاشتراكية والشيوعية، فإنه يجدر بنا أن نتعرف على أهم المذاهب الاشتراكية.

ويمكن تفسم المذاهب الاشتراكية إلى ثلاثة أقسام:-

القسم الأول- الاشتراكية النظرية.

القسم الثاني- الاشتراكية الماركسية.

القسم الثالث- الاشتراكية الاصلاحية.

المبحث الأول

المذاهب الاشتراكية النظرية

ظهر في القرنين السادس عشر والسابع عشر كتاب مهدواالسبيل للاشتراكية. بل يمكننا أن نعثر على بعض الآراء الاشتراكية أو الشيوعية في كتابات أكثر قدما من هذا التاريخ. وقد سبق أن ذكرنا أن أفلاطون (٤٢٩- ٣٤٧ قبل الميلاد) كان أول من نادى بالشيوعية ولكنه قصرها على الطبقة العليا من المواطنين[٢].

غير أن هذه الآراء لم تكون نظريات متكاملة الأركان، ولم يؤلف أصحابها مدرسة تتميز بطابع خاص.

وقد كانت كتابات الكتاب المعهدين للاشتراكية في القرنين

(٢) راجع فيما سبق بند ٧ ص ١٨ و ١٩.

المذكورين قاصرة على نقد حالة المجتمع، والمباهاة بأحوال شعوب خيالية تأخذ بالشيوعية. وفي مقدمة هؤلاء الكتاب: الكاتب الإنجليزي توماس مور **Thomas Moore** الذي نشر مؤلفا كتبه باللغة اللاتينية في سنة ١٥١٦ عن جزيرة أثيوبيا **Utopie** أو جزيرة الخيال. ويعتبر الاشتراكيون هذا الكتاب السفر الأول للاشتراكية الحديثة.

وقد كتب توماس مور هذا الكتاب على صورة حديث دار بينه وبين رجالة برتغالي اسمه رفائيل (**Raphaël**) كان قد مر على جزيرة تسمة أثيوبيا أو جزيرة الخيال، وأخذ يروي له ما شاهد من مزايا النظام الشيوعي المطبق في هذه الجزيرة [٣] .

وإذا كان اسم «الاشتراكية النظرية أو الخيالية» ينطبق بالفعل على هذه الاشتراكية التي نادى بها توماس مور وأضرابه [٤]، فإنه لا يصور حقيقة المذاهب الاشتراكية التي انتشرت قرب منتصف القرن التاسع عشر قبل ظهور الاشتراكية الماركسية. ولكن أطلقت عليها هذه التسمية تمييزاً لها عن اشتراكية كارل ماركس التي يسميها أنصاره الاشتراكية العلمية.

---

(٣) ذكر توماس مور في وصفه لهذه الجزيرة أنها تمتاز بالتماثل. فقد بنيت على طراز واحد، وتساوي عدد سكان كل منها، وأحاطت بكل مدينة أرض زراعية متساوية المساحة. ويشتغل كل شخص ست ساعات في اليوم فقط لأنه لا وجود للأغنياء المتبطلين، ويتم الإنتاج التوزيع بمعرفة الدولة طبقا لاحصائيات دقيقة. والملكية الخاصة ملغاة ولكن العائلة متحتفظ بها. على أنه إذا زاد عدد الأطفال في الأسرة عن حد معين توزع الزيادة على الأسر الأخرى!!.

(٤) نشر الكاتب الإيطالي كامبانلا (**Campanella**) كتابا سنة ١٦٢٠ بعنوان «مدينة الشمس» على طريقة كتاب توماس مور، وصف فيه أحوال هذه المدينة الشيوعية.

فيقصدون أن المذاهب الاشتراكية قبل كارل ماركس كانت ترسم تخطيطات للمجتمع وتتقدم باقتراحات من نسج خيال المفكرين في حين أن الاشتراكية العلمية أو الماركسية لا تتقدم ببرنامج إنشائي من وضع صاحب المذهب، وإنما تكشف فقط- على حد قولهم- عن الطريق الذي سيسير فيه المجتمع بحكم التطور الطبيعي.

والواقع أن المذاهب الاشتراكية قبل كارل ماركس لم تكن مذاهب اشتراكية بالمعنى المعروف في الوقت الحاضر لأنها لم تتضمن جميع خصائص الاشتراكية التي سبق أن عددناها. ولكنها كانت مذاهل ذات إتجاه اشتراكي.

٥٠- المذهب السان سيموني: وقد سمى بذلك نسبة إلى سان سيمون **Saint – Simon** [٥] (١٧٦٠- ١٨٢٥) الذي بهرته الثورة الصناعية، وآمن بأن المستقبل للصناعة، وطالب بتوجيه العناية إلى الإنتاج، والتخلص من الخاملين حتى لا يكون هناك محل إلا للعاملين. وقد اقترح لتنفيذ ذلك تأليف البرلمان من ثلاثة مجالس: مجلس للاختراع، ومجلس للبحث، ومجلس للتنفيذ، وتحويل الحكومة السياسية إلى حكومة اقتصادية، حتى يصبح تنظيم المجتمع أشبه بنظام مصنع كبير.

وإذا كان سان سيمون قد اقترب بهذا الآراء من الاشتراكية إلا أنه لا

---

(٥) كان من نبلاء فرنسا، واشترك عندما كان سنة ١٦ عاما في حرب الاستقلال الأمريكية، وعندما شبت الثورة الفرنسية تنازل عن لقبه، وقد أصدر عدة نشرات كتب بعضها وحده، وكتب البعض الآخر بالاشتراك مع غيره.

يمكن اعتباره اشتراكيا طالما أن جوهر الاشتراكية هو إلغاء الملكية الفردية، إذ اعترف بحق رأس المال– شأنه شأن العمل– في الحصول على مكافأة

إنما تنطبق الصفة الاشتراكية على مذهب أتباعه وتلاميذه الذين يطلق عليهم اسم المذهب السان سيموني **–l'école Saint Simonienne–** وهذا المذهب يرمي إلى الغاء الميراث لأن عيب النظام الحاضر في نظرهم أن تنتقل الثروة بمجرد مصادفة المولد إلى الورثة بصرف النظر عن الكفاءة، فيجب أن تعطي الثروة للأكفاء. واقترحوا ألا يكون انتقال الثروة عائليا بل تنتقل الدولة بصفتها ممثلة للمجموع. وعلى الدولة أن تنظم الإنتاج وتعهد بإدارته إلى الأكفاء لمصلحة المجموع، وتؤسس نظام الإنتاج والتوزيع على قاعدة أن يعهد إلى كل شخص بالعمل الذي يتناسب مع كفاءته، وأن تعطي الكفاءات بقدر عملها:

A chacun sa capacité, à chaque capacité selon »
. [٦]«**ses œuvres**

٥١– روبرت أوين: يعتبر الكاتب الإنجليزي روبرت أوين **Robert Owen** (١٧٧١– ١٨٥٨) أول من استعمل كلمة **Socialisme** في سنة ١٨٣٥.

ومن العجيب أن روبرت أوين رغم أنه رجل أعمال فإنه يعتبر من مؤسسي المذهب الاشتراكي بل عمل على تطبيق آرائه في مصنعه لغزل

---

(6) Charles Gide et Charles Rist- Histoire des doctrines économiques- T. 1-7 e éd.- p. 223- 257.

القطن، فاستخدم أرباح مشروعة في زيادة الأجور، وإنقاص ساعات العمل، وتحسين مساكن العمال ورفع مستواهم المادي والمعنوي[٧].

وقد نادى أوين بوجوب إلغاء ربح المنظم الرأسمالي لأن السلع لا يجوز أن تباع بأكثر من نفقة إنتاجها. واعتبر الربح خطراً دائماً فوق أنه غير عادل. فالسبب الحقيقي لأزمات إفراط الإنتاج أو بعبارة أدق أزمات نقص الاستهلاك ترجع إلى أن هذا الربح يجعل من المستحيل على العامل أن يشتري السلعة التي أنتجها.

ولكن ما السبيل إلى إلغاء الربح؟ رأى أوين أن النقود هي وسيلة الحصول الربح، فإقتراح إلغاءها واحلال بونات عمل (labour notes) محلها. واعتبر أن العمل هو مقياس قيم المنتجات. فالمنتج يحصل على عدد من بونات العمل بقدر ما بذل في صنع السلعة من ساعات، كما أن المستهلك لا يدفع أكثر من هذا العدد من البونات، وبذا نكون قد ألغينا الربح.

على أن إلغاء النقود في ذاته ليس سوى فكرة ثانوية، أما الفكرة الأساسية فهي إلغاء الربح. وهذه الفكرة تعتبر الأساس الذي قامت عليه بعد الحركة التعاونية[٨].

---

(٧) يعد كتاب «Robert Owen»: M. Dolléans الصادر في باريس سنة ١٩٠٧ أحسن ما كتب عن حياة روبرت أوين وما نادى به من آراء.

(٨) قامت الحركة التعاونية في انجلترا تحت تأثير آراء وين، ولذا يسمونه بأبى التعاون. وقد أشنأ تلاميذه جمعية تعاونية للاستهلاك في سنة ١٨٨٤ في بلدة روتشديل بالقرب من مانشستر. وكانت هذه الجمعية التعاونية أساس الحركة التعاونية في جميع أنحاء العالم.

المبحث الثاني

الاشتراكية الماركسية

٥٢- حياة كارل ماركس: ولد كارل ماركس Karl Marx في تريف Trèves بألمانيا الغربية في ٥ مايو سنة ١٨١٨ من عائلة يهودية وقد نبذ أبوه الدين اليهودي ودخل إلى حظيرة الكنيسة البروتستانية عندما كان كارل في الخامسة من عمره. وبعد أن أتم كارل دراسته الثانوية دخل في السابعة عشر من عمره الجامعة حيث درس القانون واالتاريخ والفلسفة. وحصل على الدكتوراة سنة ١٨٤١ وبدأ حياته العامة بالإشتغال بالصحافة فكان يحرر في «صحيفة الرين». غير أن آراءه الثورية أقلقت السلطات فاضطر للهجرة إلى باريس حيث اتصل بالاشتراكيين الفرنسيين من أمثال برودون ولويس بلان وغيرهما الذين كان لهم أكبر الأثر في نفسه. واتصل في صيف ١٨٤٤ بانجيلز Engles وظلا صديقين حميمين منذ ذلك التاريخ. غير أن سفير بروسيا طالب بنفيه من فرنسا، فشد كارل ماركس الرحال إلى بروكسل التي أصبحت مركزاً للنشاط الشيوعي.

وفي هذا الوقت، أي في سنة ١٨٤٨. وضع ماركس «بيان الحزب الشيوعي» (le manifeste du Parti Communiste) وسافر ماركس مع انجليز إلى لندن لحضور اجتماع هناك حيث أعلنوا البيان الشيوعي. وفي نفس السنة قامت حركات ثورية في أقاليم الرين فعاد ماركس إلى وطنه وأسس «صحيفة الرين الجديدة» وناشد الشعب على صفحاتها الإضراب عن دفع الضرائب ومقابلة القوة بالقوة. وقد كانت هذه الكتابات الثورية سبباً في حرمانه من حقوقه المدنية، وإضطهاد

البوليس له، مما إضطره إلى العودة إلى فرنسا. وفي سنة ١٨٤٩ طالبت الحكومة البروسية بتسليم كارل ماركس، فصدرت إليه الأوامر بمغادرة فرنسا، فرحل إلى لندن حيث وضع كتابه رأس المال « Das Kapital»[٩] وبقى هناك حتى توفي في ١٤ مارس سنة ١٨٨٣.

ويعتبر «بيان الحزب الشيوعي» المذكور دستور الاشتراكية الماركسية، وكان الغرض الأساسي من هذا البيان أن يعلن على الملأ أن انحلال الطبقة البورجوازية قضاء محتوم لا مفر منه ولا منجي عنه.

وقد يتساءل البعض عن الدافع لكارل ماركس على وصف هذا البيان «بالشيوعي» بدلاً من «الاشتراكي». وللإجابة على هذا نقول إن لفظ «الاشتراكية» كان يطلق قبل عام ١٨٤٧ على الاشتراكية النظرية التي نادى بها روبرت أوين وأقرانهن كما كان يطلق أيضاً على جماعة من أدعياء الاشتراكية نادوا بإمكان إصلاح المجتمع دون التعرض لنظام رأس المال والربح. فأأراد ماركس بأستخدام «الشيوعية» أن تكون علما على الذين يؤمنون بالعمال ويوقنون أن إنهيار النظام الرأسمالي لن يتم إلا على أيدي ثورة جارفة تقوم بها الطبقات العاملة.

٥٣- الأسس الفلسفية والاجتماعية للاشتراكية الماركسية: تقوم النظرية الماركسية على أساس فلسفي يعرف باسم المادية التاريخية، وأساس اجتماعي هو الصراع بين الطبقات.

---

(٩) كتاب رأس المال مؤلف من ثلاثة أجزاء، صدر أولها سنة ١٨٦٧ في حياة ماركس وأصدر صديقه أنجيلز الجزءين الثاني والثالث في سنتي ١٨٨٥ و ١٨٩٤ بعد مماته.

(١) المادية التاريخية– تقوم النظرية الماركسية على أساس مادي. فماركس يخضع الروح للمادة، وينكر وجود الروح مجردة.

ويرى ماركس وجوب طرح كل عقيدة دينية للوصول إلى تحرير الطبقة العمالية، والإنسانية جمعاء[١٠]. فالدين في رأيه يخفف من تأثير البؤس الواقعي الذي يحس به الإنسان بما يعد به من سعادة خيالية في عالم آخر.

كما أخذ ماركس بالطريقة الجدلية (**méthode dialectique**) التي أخذ بها هيجل في ميدان الفلسفة. وفحواها أن الأمور تتقدم في عالم الحركة والتطور خلال سلسلة من المتناقضات. فكل مرحلة تناقض أو تنفي سابقتها كما أنها هي الأخرى تجد ما يناقضها وينفيها وهكذا. على أن هذا القول لا يعني العودة إلى الوضع الأول وإنما يؤدي إلى ظهور وضع جديد استمد جانبا من المرحلة السابقة التي يجب أن تزول في عملية التقدم. وهذه الظاهرة تسمى «تداخل الأضداد». فإذا زالت الرأسمالية من عالم الوجود وحلت محلها الاشتراكية، وعادت ملكية أموال الإنتاج فصارت ملكا للجماعة كما كانت في المجتمعات الأولى، فليس معنى هذا العودة إلى نظام الإنتاج البدائي الذي كان سائداً في المجتمعات الفطرية. بل تبقى الأساليب الحديثة في الإنتاج التي أوجدتها الرأسمالية إذ أن الأساليب البدائية لن تكون كافية لإشباع حاجات الناس بعد أن زاد عددهم زيادة كبيرة.

---

(١٠) عرف كارل ماركس الدين في مؤلفه «المدخل لنقد فلسفة القانون لهيجل» بأنه أفيون الشعوب.

وقد نقل ماركس هذه المباديء الفلسفية إلى الحياة الاجتماعية، فأكد أن المصالح المادية هي التي تسير الإنسان، وأن ارتقاء الإنسان رهن بارتقاء حالته الاقتصادية، وأن الأنظمة السياسية والأدبية تتأثر بالحالة الاقتصادية. ولكي يدلل ماركس على صدق نظريته، تولى عرض تاريخ الشعوب لاثبات هذه الحقيقة. ولذا سميت نظريته بالمادية التاريخية (**matérialisme historique**).

(٢) الصراع بين الطبقات– يعتبر ماركس أن ظروف الإنتاج التي تسود في كل عصر من العصور قسم المجتمع إلى طبقتين متضادتين إحداهما تستغل الأخرى. ولا بد أن ينشأ صراع بين هاتين الطبقتين وهذا الصراع هو قوام حيوية المجتمع وأساس تقدمه. ففي العصورالقديمة كان الصراع بين الأحرار والأرقاء ثم بين الأشراف والعامة ثم بين الأشراف والفلاحين. وفي المجتمع الحاضر يقوم الصراع بين الطبقة البرجوازية «**Bourgeoisie**» وطبقة العمال «**Prolétariat**».

٥٤– متناقضات النظام الرأسمالي: يرى كارل ماركس أن النظام الرأسمالي القام ينطوي على مساويء ومتناقضات ستؤدي إلى أن يهد نفسه بنفسه. وفي مقدمة هذه المتناقضات: ذلك التناقض الموجود بين نظام الإنتاج ونظام الملكية. فالإنتاج لم يعد فرديا أي يقوم به كل صانع بمفرده أو بمساعدة عدد قليل من العمال بل أصبح جماعياً أي يشترك فيه عدد كبير من الأفراد. أما نظام الملكية فلم يتغير إذ ظل فرديا. فكانت نتيجة ذلك أن طبقة العمال تشترك في الإنتاج ولا تشترك في

ملكية رأس المال، في حين أن أصحاب رؤوس الأموال يملكون رأس المال ولكنهم لا يشتركون بأنفسهم في الإنتاج.

وبذلك أصبح العمال تحت رحمة أصحاب رؤوس الأموال الذين يستغلونهم أسوأ استغلال. ولا بد أن يستمر الصراع بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال حتى يتلاءم نظام الملكية مع نظام الإنتاج فتصبح الملكية جماعية.

وقد بين ماركس هذا الاستغلال بنظريته في القيمة (**la théorie de la valeur- travail**)، ونظريته في فائض القيمة (**la théorie de la plus- value**).

٥٥- قيمة العمل وفائض القيمة: قرر كارل ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بعدد ساعات العمل التي ينفقها عامل متوسط المهارة في إنتاجها. ولم يغفل ماركس العناصر الأخرى لنفقة الإنتاج وإنما رأى أن تحسب قيمتها أيضاً على أساس ما أنفق فيها من عمل.

وعلى أساس نظرية العمل أساس القيمة، بنى ماركس نظريته اخاصة بفائض القيمة فقرر أن العامل أيضاً يجب أن يحصل على ما يوازي عدد الساعات اللازمة للإبقاء على حياته. غير أنه إذا كان أجر ثمانية ساعات من العمل تكفي لمعيشة العامل، فإن صاحب العمل يجب أن يكلفه بالعمل ثماني ساعات ويدفع له ما قيمته ثماني ساعات. ولكنه يجعله يشتغل في الواقع مدة أكبر كعشر ساعات مثلا. وبذا تكون القيمة التي يخلقها العامل أي قيمة المنتجات أكبر من الأجر الذي يحصل عليه. وهذا الفارق هو الذي يكون فائض القيمة أي ربح المنظم الرأسمالي.

ووجود هذا الفائض هو جوهر النظام الرأسمالي، وهو ما سيؤدي في نفس الوقت إلى القضاء عليه.

٥٦- خطوات انهيار النظام الرأسمالي: ويرى كارل ماركس أن فائض القيمة الذي يحصل عليه رب العمل يزداد بازدياد عدد العمال الذين يستغلهم. فمصلحته تقتضيه أن يزيد من رأس المال حتى يزيد ما يحصل عليه من فائض القيمة. وكلما زاد هذا الفائض كلما تمكن من تكوين رؤوس أموال جديدة، وهذا ما يؤدي إلى التركز الرأسمالي.

ثم يأتي دور المنافسة فتؤدي إلى اختفاء المشروعات الصغيرة أمام ضغط المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى دخول عدد من صغار أصحاب رؤوس الأموال في زمرة العمال. فيتزايد عدد العمال باستمرار بينما يتناقص عدد أصحاب رؤوس الأموال وفي ذلك ما يعجل بحصول الانقلاب لأنه يزيد من عدد مناصريه ويقلل من عدد معاضيه.

وسوف يؤدي هذا التركز وتلك المنافسة إلى الإفراط في الإنتاج إفراطاً لا تقابله زيادة في الاستهلاك (إذ أن قوة شراء العامل ضعيفة نتيجة عدم حصوله على قيمة العمل) مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فتحدث الأزمة. وتتوالى الأزمات ويكثر عدد أفراد طبقة البروليتاريا حتى تقع الكارثة النهائية (**la catastrophe finale**) فتتقوض أركان النظام الرأسمالي، وتصبح رؤوس الأموال الإنتاجية ملكا للمجموع، وتختفي المشروعات الخاصة، ويتحدد ثمن السلع بحسب ساعات العمل التي أنفقت في صنع السلعة بمعنى أن سلعة ما تعتبر أغلى

من سلعة أخرى لأن مقداراً أكبر من الوقت أنفق في صنعها. وبذا يتم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

وتعارض الماركسية كل إصلاح من شأنه أن يؤخر حلول هذه الكارثة. على أن الماركسية لا تنادي باتخاذ موقف سلبي بحث بل تطالب باستعمال العنف للتعجيل بالوصول إلى هذه النتيجة. ولهذا يدعو ماركس العمال إلى التكتل بذلك النداء المعروف: «أيها العمال في جميع أنحاء العالم، اتحدو!».

٥٧- الانتقادات الموجهة للنظرية الماركسية: وقد وجه إلى مذهب كارل ماركس الكثير من أوجه النقد. نأتي فيما يلي على أهمها:

(١) اعتبر ماركس أن الاقتصاد هو العامل الوحيد الموجه لتاريخ البشرية. ولكن إذا كانت العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في الأحداث التاريخية، وقد توجهها فعلا إلا أنه من المغالاة أن نهمل سائر العوامل الأخرى من سياسية واجتماعية وأدبية. ولنضرب مثلا على ذلك بالحروب الدينية التي زكتها العواطف الدينية التي لا تمت إلى الاقتصاد بصلة.

(٢) إن تقسيم الطبقات إلى طبقتين: الطبقة الرأسمالية والطبقة العمالية يعتبرتقسيما لا يتفق والحقيقة الواقعة. وإلا فأين مكان الطبقات المتوسطة في داخل هذا المذهب؟

هذا إلى أن صراع الطبقات ليس قاصراً على الصراع بين هاتين الطبقتين. فنحن نشاهد صراعا داخل الطبقة الرأسمالية: فيوجد صراع بين

رجال الصناعة والملاك الزراعيين، وبين المقرضين والمقترضين. كما أنه قد يحصل أن يحارب رجال الصناعة والعمال في صف واحد ضد المستهلك عند المطالبة برفع الرسوم الجمركية لحماية الصناعة المحلية. كما أنه قد يوجد صراع داخل الطبقة العمالية كالصراع بين العمال الفنيين وبين العمال اليدويين. ولا يفوتنا أن نذكر أنه في حالة الحروب الدولية تتحد كافة طبقات الأمة في الدولة ضد جميع الطبقات في الدولة الأخرى.

(٣) يقول كارل ماركس إن قيمة الشيء تتحدد بقيمة ما ينفقه عامل متوسط المهارة من جهد في إنتاج هذه السلعة. والحقيقة أن مقدار العمل الذي أنفق في إنتاج سلعة ما لا يكفي لتفسير قيمتها. فهناك أشياء لم ينفق فيها أي عمل ومع ذلك فلها قيمة مبادلة كبيرة كالينابيع الطبيعية، كما أن هناك أشياء تزداد قيمتها دون عمل كالصور التي تزداد قيمتها بموت راسمها، وهناك أشياء إحتاجت في صنعها إلى ساعات متساوية من العمل ومع لذلك فليس لها قيمة مبادلة واحدة كصورتين صنعت إحداهما بريشة مصور مشهور، والأخرى بريشة مصور خامل الذكر. فقيمة السلعة في الواقع لا تتحدد فقط بالعمل الذي أنفق فيها. ولكنها تتحدد بنفقة إنتاجها عموما مضافاً إليها عاملان آخران هما: المنفعة والندرة.

ويخلص منتقد والماركسية من هدم نظريته القائلة بأن العمل أساس القيمة إلى أن نظريته في «فائض القيمة» تعتبر منهارة بالتالي لانهيار الأساس الذي قامت عليه.

(٤) قرر البعض أنه في الدولة الوحيدة التي حدثت فيها الثورة التي تنبأ بها ماركس، لم تسر الأمور على النحو الذي قال به. فلم تكن روسيا في سنة ١٩١٧ دولة عريقة في الصناعة بل كانت قد بدأت بصعوبة الخطوات الأولى في مرحلة التطور الرأسمالي، في حين أننا لا نجد في أمريكا الدولة الرأسمالية الأولى في العالم أية بادرة تسمح بالقول بقرب تطورها نحو الجماعية.

وإذا كانت الثورة الشيوعية نجحت في روسيا فإنما يرجع الفضل في ذلك إلى نشر الأفكار الثورية وحيوية لينين أكثر منه إلى التركيز الصناعي والتطور التلقائي.

(٥) وأخيراً فإنهم ينتقدون نظرية كارل ماركس في تركز رؤوس الأموال وإزدياد عدد الطبقات العمالية، ويقولون إن ازدياد المشروعات الكبيرة من حيث العدد والقوة يوما بعد يوم، لا يعني مطلقاً أنها تقضي على المشروعات الصغيرة.

فالاحصائيات تثبت أن عدد صغار الصناع والتجار يزداد نتيجة ظهور اختراعا جديدة كالتصوير والدراجات والأشغال الكهربائية المنزلية؛ كما أن النظام الرأسمالي أوجد طبقة وسطى جديدة تتكون من الموظفين الذين يشتغلون في الشركات كالمهندسين والمحامين والأطباء. هذا إلى أن ظاهرة التركز لا يتضح أثرها في الزراعة. وحتى لو فرض ووجد قانون لتركز المشروعات فإن ذلك لا يفيد الماركسية في منطقها إلا إذا صاحب التركز في المشروعات تركز ملكيتها في أيدي عدد آخذ في التنقص مع

أن الحصائيات لا تؤيد منطق الماركسية في هذا المضمار. فإّا كان هناك أفراد أكثر ثراء مما مضى فإنه يوجد أفراد أثرياء أكثر عدداً مما كان؛ ففي جميع البلاد يزداد عدد الرأسماليين. وقد كان للشركات المشاهمة الفضل في تجزئة الملكية على عدد لا حصر له من الناس مما يثبت أن تركز المشروعات وتركز الملكية غير متلازمين.

ومن هذه الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الماركسية في صورتها الأولى، وجد من الاشتراكيين من حاولوا إدخال التعديلات عليها لتتلاءم مع الحالة الواقعة ومع عدم توقع الانهيار السريع للنظام البورجوازي. فأدت هذه الانتقادات إلى ظهور الاشتراكية الاصلاحية التي سنتكلم عنها في المبحث التالي.

٥٨- البلشفية: كما كانت الثورة الروسية بما حققته من نصر للمباديء الجماعية حافزاً للجهود على تحديد تعاليم ماركس على ضوء التجارب العملية ومع مراعاة التوفيق بين حاجات الاقتصاد السوفيتي ومبدأ الثورة العالمية. فكانت البلشفية (**le Bolchevisme**).

وتعتبر البلشفية أشد المذاهب الماركسية تطرفا. وقد لعب غالبية رجال هذا المذهب دوراً إيجابياً في الثورة السوفيتية وفي الأحزاب الشيوعية الأوروبية. ويأتي في مقدمتهم لينين (**Lénine**) [١١].

---

(١١) ولد في سنة ١٨٧٠ في روسيا وانضم أيام التلمذة إلى الحركة الماركسية عقب أعدام أخيه سنة ١٨٨٧. وقبض عليه وفي سيبريا حيث قضى حوالي ثلاث سنوات من١٨٩٧ إلى ١٩٠٠. وأصدر صحيفة ثورية كان يحررها من ميونيخ ثم من لندن ثم من جنيف. وقد تولى

ويرى أصحاب هذا المذهب أن التطور الذي نادى به ماركس يجب أن يصل إلى نظام لا تلغى فيه الملكية الفردية لأموال الإنتاج (اشتراكية) فحسب بل تصبح فيه أيضاً أموال الاستهلاك مملوكة ملكية جماعية (شيوعية). ولكن تحقيق هذه الشيوعية لا يمكن أن يتم دفعة واحدة بل يجب أن يمر بمرحلتين سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الاقتصادية.

فمن الناحية السياسية، يجب أن يكون الهدف قيام مجتمع لا حاجة به إلى وجود الدولة. فالدولة ليست سوى أداة منبعثة من العداء بين الطبقات، تعمل على تغليب طبقة على أخرى. ولذا فإنها تصبح عديمة الفائدة في اليوم الذي يصبح فيه المجتمع مجتمعاً شيوعياً لا طبقي ولكن لابد للوصول إلى هذا الطور من الديمقراطية العمالة من اجتياز مرحلة انتقالية هي مرحلة الدكتاتورية العمالية.

زعامة الأغلبية (البلشفيك) في مؤتمر لندن المنعقد سنة ١٩٠٣ لوضع أسس الثورة الروسية. وفي سنة ١٩٠٥ عاد إلى روسيا واشترك في القلاقل التي حدثت وانتهت بالفشل، فاضطر إلى الهرب إلى فنلندة ثم إلى سويسرا ثم إلى غيرها. وأصدر أخيراً جريدة برافدا (الحقيقة) في سان بطرسبرج. وعنى عقب الحرب العالمية الأولى بمراقبة الأحداث الروسية عن كثب حيث انتشر التذمر نتيجة الفساد الضارب الأطناب، وفي ١١ مارس ١٩١٧ شبت الثورة، وتنازل القيصر عن العرش وتألفت مجالس العمال (السوفييت)، وتولى الجنرال كرينكسي سلطات الحكم، واستطاع أن يعود لينين إلى روسيا حيث استقبل استقبال الأبطال. ولم تستطع حكومة كرينسكي المؤقتة أن تقضي على الفوضى السائدة، فقامت ثورة أخرى في أكتوبر رفعت السوفييت إلى الحكم. وتولى لينين قيادة الدولة بيد من حديد لتطهير البلاد من أعداء النظام الجديد وظل في الحكم حتى توفى سنة ١٩٣٤. وقد أصدر لينين عدة مؤلفات أهمها: الدولة والثورة، والاستعمار آخر مرحلة الرأسمالية.

فالدكتاتورية العمالية (**la dictature du prolétariat**) ضرورية للقضاء على النظام الرأسمالي واستئصال جميع جذوره: الأداة السياسية البورجوازية، والطبقة البورجوازية، والأفكار البورجوازية التي قد تكون منتشرة حتى بين صفوف العمال. وفي هذه الفترة تظل الدولة أداة طبقية ولكنها تكون في خدمة الطبقة العمالية. وهذه هي المرحلة التي لا تزال بها روسيا السوفيتية حتى اليوم.

أما الديمقراطية العمالية فإنه لا يمكن تحقيقها إلا بعد التطهير الكامل وزوال كل ما يمكن أن يخلق طبقات إجتماعية بحيث لا يبقى سوى كتلة متسقة من الأجراء. وعندئذ لا توجد حاجة إلى الزجر والإكراه لتجنب المنازعات التي لن يعود لها سبب، ويمكن أن تختفي الدولة تدريجيا.

أما الناحية الاقتصادية، فإن تطورا مشابها يمكن أن ينتقل بالمجتمع من الرأسمالية إلى الشيوعية ماراً بالاشتراكية.

فالاشتراكية مرحلة لازمة في التطور. وتعتبر أموال الإنتاج (المواد الاولية والمصانع ووسائل النقل والأراضي) وحدها مملوكة ملكية جماعية خلال هذه المرحلة أما أموال الاستهلاك فتبقى قابلة للتملك ملكية خاصة؛ وتقوم الدولة بتنظيم الإنتاج، وتحدد الأجور حسب العمل وليس حسب الحاجات. وهذا هو النظام الذي لا يزال قائماً في روسيا السوفيتية.

ولكن تبقى الشيوعية الكاملة هي الهدف النهائي. فتصبح أموال الاستهلاك مملوكة جماعية شأنها في ذلك شأن أموال الإنتاج، وبذا يزول كل أثر للملكية الفردية؛ ويتم التوزيع حسب الحاجة بعد أن تكون

الرغبات قد نظمت، والنفوس والعقول هذبت خلال فترة الانتقال.

غير أن يلزم لنجاح هذا التطور السياسي والاقتصادي أن تنتشر الدكتاتورية العمالية على نطاق عالمي. فمن المحال أن تعيش مباديء متعارضة كالشيوعية والرأسمالية جنباً إلى جنب في عالم واحد. ويخشى أن تقضي الدولة الرأسمالية على الأمة البروليتارية التي تحيطبها من كل جانب إحاطة السوار بالمعصم. فلا بد إذن –في اعتقادهم– من نشر الأفكار الشيوعية في شتى أنحاء العالم إذا أريد لها القاء على قيد الحياة.

٥٢– الصراع بين ستالين وتروتسكي: غير أنه لم تكد تنتهي حياة لينين حتى دب الخلاف بين اثنين من أتباعه: ستالين (**Staline**) وتروتسكي (**Trotsky**).

فقد وضع ستالين نصب عينيه نجاح التجربة الروسية وتدعيم بنيان النظام الجديد داخل روسيا على اعتبار أن هذا هو الأساس اللازم لانتصار الاشتراكية في أنحاء العالمين. وبناء على ذلك لم يتردد ستالين في التغاضي عن التطبيق الحرفي للتعاليم النظرية مراعياً وجهة نظره في تدعيم الدولة الروسية السوفيتية، مقتديا في ذلك بما سار عليه سلفه لينين عندما طبق نظام النين (**N. F. P.** أي السياسة الاقتصادية الجديدة) بعد نظام الحرب الشيوعية[١٢]. فوضع سياسة مشروعات الخمس سنوات، بل ووافق على تعاون الأحزاب الشيوعية مع الأحزاب البورجوازية في الخارج إذا تطلبت الظروف ذلك توصلا إلى طردها من

---

(١٢) راجع تفصيل ذلك في الفصل الخامس بالنظام الاشتراكي في الباب الثاني من هذا الكتاب.

الحكم في الوقت المناسب والاستيلاء الكامل على دفة الأمور.

هذا هو الوضع الذي دافع عنه ستالين في كتابيه: «تعاليم لينين» و«الماركسية والمسألة الوطنية»، والذي أقرته الهيئة العمالية الشيوعية المعروفة باسم «الدولية الثالثة»(١٣)، والكومنفورم (Kominform) الذي يضم ممثلي الأحزاب الشيوعية في مختلف الدول.

أما ليون تروسكي (١٨٧٩– ١٩٤٠)، فكان أكثر تشدداً. وهاجم «انتهازية» الزعماء الشيوعيين واعتبرهم خائنين للثورة. ووصفهم في كتابه «خيانة الثورة» (la révolution trahie) بأنهم قيصريون دكتاتوريون، ونادى بضرورة استمرار الصراع الطبقي الثوري للتخلص من القادة السوفييت، ونشر الثورة الاشتراكية في العالم بأسره واعتبر نفسه أنه المخلص الوحيد لمباديء ماركس وأسس «الدولية الرابعة» التي تضم مختلف الهيئات الشيوعية ذات النزعة الثورية العالمية.

---

(١٣) نشأت «الدولية الأولى» (La Première Internationale) سنة ١٨٦٤ كحركة عمالية دولية تحت تأثير ماركس لاشعار العمال بضرورة العمل على تحرير أنفسهم وانقض عقدها سنة ١٨٧٢ عندما قامت الهيئات العمالية داخل كل دولة بمهمة الدفاع عن مصالح العمالي في كل منها. أما الدولية الثانية فتأسست سنة ١٨٨٩ بباريس للكفاح في سبيل تحسين حال العمال ومنع الأحزاب الاشتراكية من الاشتراك في الحكومة ونشر السلام.

ولكن حدث أن اشتركت الأحزاب الاشتراكية في الحكم، ثم قامت الحرب العالمية سنة ١٩١٤، فلم يصبح لوجودها معنى أما الدولية الثالثة فتأسست في موسكو تحت رعاية لينين للعمل بروح التعاليم الشيوعية.

راجع: Robert Kothen- La socialisme, Louvain, 1947, p. 64- 67.

المبحث الثالث

الاشتركية الاصلاحية

رأى عدد من المفكرين أن الاشتراكية العلمية تتضمن الكثير من المباديء المحققة لسعادة الجماهير غير أن منطقها وأسلوبها في العمل لا يؤديان إلى نتيجة عملية. فنادوا بفائدة التعاون مع المنظمات البرجوازية والرأسمالية القائمة، ووجوب الاشتراك في الحكومات التي تتكون في ظل النظام الرأسمالي، وضرورة الاعتماد على الأفراد في إحداث الانقلاب المنشود، والموافقة على كل إصلاح يقدم الطبقات الكادحة ولو خطوة إلى الأمام.

فالاشتراكية الاصلاحية **le socialisme réformiste** تستبعد مقدما فكرة الاعتماد على الانقلاب الحتمي الناشيء عن تطور الظروف الاقتصادية (**le déterminisme économique**)، وترى التعويل على جهود الأفراد كمعاونين إيجابيين في خلق المجتمع الاشتراكي.

واعتبر الاشتراكيون الاصلاحيون أن كارل ماركس حلق في الخيال عندما إعتقد إعتقاداً جازماً في تغيير مفاجيء. يقلب المجتمع من اليمين إلى اليشار دون تدرج على خطوات، في حين أن أي نظام جديد لا يمكن أن يتقرر إلا تدريجياً.

فالاشتراكيون الاصلاحيون يوفقون بين المباديء المجردة للماركسية وبين الظروف الواقعية للزمان والمكان اللذين يوجدون فيها ومن هؤلاء برنستين **Bernstein** في ألمانيا، وملليران **Millerand** في فرنسا ورجال

الجمعية الفابية Fabian Society في انجلترا الذين يقرون من الأساليب ويتبعون من السياسات مالا يتفق تماما وحرفية نظرية ماركس.

ولعل طبيعة الماركسية الكاملة باعتبارها نظرية مطلقة عنيفة هي السبب في عدم انتشارها في انجلترا لتعارضها مع طبيعة الانجليز الهادئة النسبية. في حن أنه وجدت بها اتجاهات اشتراكية اصلاحية.

٦٠- الجمعية الفابية: وقد تكونت الجمعية الفابية[١٤] في الأصل كناد علمي ثم تخصصت منذ سنة ١٨٨٤ في دراسة الاشتراكية وإعداد نظام للدعاية لها. وتهدف هذه الجمعية إلى العمل على نشر الاشتراكية في العالم عن طريق التدرج. وتعتبر الجمعية أن المهم في الاشتراكية ليس هو تحقيق برنامج محدد تحديداً دقيقاً بقدر ما هو نشر الفكر الاشتراكي. فيجب غرس المباديء الاشتراكية في النفوس قبل أن نحاول إخراجها إلى ميدان العمل. وتحقيقا لهذا الغرض تصدر الجميعة النشرات والكتب التي تعالج شتى الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هؤلاء الفابيين سدني وب Sidney Webb، وبرناردشو B. Shaw، وويلز H. G. Wells.

٦١- حزب العمال البريطاني: وإذا كانت الجمعية الفابية لا تضم إلا رجال الفكر، وتعد بمثابة ناد للجدل النظري، فإن نقابات العمال البريطانية (Trade- Unions) اتجهت اتجاها عمليا نحو تطبيق

---

(١٤) نسبة إلى القائد الروماني «Fabius Cunctator» الذي عرف بأنه كان يضع خططه في قتاله مع هنانيبال على الصبر مع انتظار الفرصة المناسبة لتسديد ضربته القاضية.

المبادىء الاشتراكية. فاشتركت سنة ١٨٧٤ لأول مرة في الانتخابات النيابية، وبعثت بنائبين إثنين إلى مجلس العموم، فكانت نشأة حزب العمال (**Labour Party**). ولا يلتزم حزب العمال البريطاني المبادىء الاشتراكية حرفيا، ولكنه يعمل على تحقيق آمال الطبقات العمالية مسترشداً بالمبادىء الاشتراكية. وقد بدأت حكومة العمال البريطانية الأخيرة حركة تأميم تدريجية لتحويل الملكية الخاصة للمشروعات الصناعية والمالية الكبرى إلى ملكية جماعية. وبذا اتجهت بانجلترا نحو الاشتراكية بالتدريج وفي ظل المبادىء الديقراطية.

٦٢- الاتجاهات الحديثة لاشتراكية: ولم يقف تطور الاشتراكية بعد ماركس عند حد عدم الاعتماد على الانقلاب الحتمي أو المطالبة بالإصلاحات التي تحسن من حال الطبقات الضعيفة اقتصاديا في ظل الرأسمالية. بل تضمن هذا التطور نواح أخرى.

(١) الدين والاشتراكية- قلنا إن الاشتراكية الماركسية النظرية مادية لا تعترف بالروح المجردة وتنكر الأديان. ولم يتجه جميع الاشتراكين بعد ماركس في نفس الاتجاه بل وجد من الاشتراكيين من قرن الاشتراكية بالروحانيات، وجمع بين اشتراكية والدين[١٥].

---

(١٥) انظر مؤلفي الاشتراكي البلجيكي هنري دي مان:

(**Henri de Man**) : «**Au de là du Marxisme**», **«l'idée Socialiste».**

وقد أخذ الحزب الاشتراكي المصري بهذا الاتجاه، فجاء في برنامجه الرسمي: «الإيمان بالله خالق هذا الكون وعبادته هما أساس المجتمع البشري، وعبادة الله لا تتجلى في شيء قدر تجليها في خدمة الشعب في صدق وإخلاص كما دعت إلى ذلك الأديان السماوية».

(٢) الوطنية الاشتراكية– تعتبر الاشتراكية الماركسية مذهباً عالمياً لا يعترف بالقومية، ويؤمن بأن الفكرة الطبقية لا تحدها الحدود ولا تخص أمة وحدهاز ولكن وجد من الاشتراكيين من يؤمن بالوطنية إلى جانب إيمانه بالمباديء الاشتراكية[١٦] .

(٣) الحرية والاشتراكية– كان الكتاب الاشتراكيون (عدا البعض أمثال برودون) يؤيدون التوسع في وظيفة الدولة، ويعتقدون أن وضع أدوات الإنتاج تحت تصرف الدولة يضع حداً لاستغلال إحدى الطبقات لغيرها. غير أن التجربة الروسية لفتت نظر بعض المؤلفين الحديثين إلى الخطر الذين يتهدد الفرد من قيام نظام جماعي تشتد فيه قبضة الحكومة. ولذا فقد طالبوا بمراعاة التوفيق بين الحرية التي يجب أن تكفل للأفراد وبين المباديء الاشتراكية.

---

(١٦) انظر كتاب الاشتراكي الفرنسي ليون بلوم: **A. l'échèlle humaine**.

الفصل الخامس

المذاهب الموفقة بين الاشتراكية والحرية

توجد بين الحرية والاشتراكية عدة مذاهب أخرى، لا يمكن أن ندخلها في عداد مذاهب الحرية، كما لا يمكن وصفها بالاشتراكية. فهي تختلف عن المذهب الفردي الحر في أنها لا توافق على أن الحالة الاجتماعية الراهنة هي خير ما يمكن الوصول إليه، وفي أنها لا تعتبر أن تدخل الحكومة في الشئون الاجتماعية والاقتصادية مفسد للآثار الطيبة المترتبة على سريان القوانين الطبيعية. بل ترى على العكس من ذلك أن تدخل الدولة لازم لمصلحة المجموع.

كما تختلف هذه المذاهب عن الاشتراكية وإن اتفقت معها في ضرورة إصلاح حال المجتمع. فهي تبقى على نظام الملكية الفردية ونظام الإنتاج الرأسمالي في صورته القئمة.

ويمكن تقسيم هذه المذاهب الموفقة بين الحرية والأشتراكية إلى أربعة أقسام تبعاً للغرض الذي تهدف إليه:

(١) مذهب التدخل الوطني **l'interventionnisme national**

(٢) مذهب التدخل الاجتماعي **l'interventionnisme social**

(٣) مذهب التدخل الاقتصادي **l'interventionnisme économique**

(٤) مذهب التدخل النقابي **l'interventionnisme professionnelle**

المبحث الأول

مذهب التدخل الوطني

٦٣- فريدريك لست: مؤسس هذا المذهب أستاذ ألماني إسمه فردريك ليست Frédéric List[١] (١٧٨٩- ١٨٤٦). وقد نشر آراءه في كتاب ظهر بالألمانية في عام ١٨٤١ تحت اسم «النظام القومي للإقتصاد السياسي» منادياً بتدخل الدولة لحماية الإنتاج الوطني. فهو يرى أن من واجب الدولة أن تتدخل لحماية الصناعة الوطنية الناشئة والتي لا تقوى على تحمل المنافسة الأجنبية بوضع العقبات الجمركية في سبيل الواردات الأجنبية.

ويرى فريدريك لست أن كل أمة تمر بخمسة أدوار في حياتها الاقصتادية: فتبدأ بدور الوحشية حيث يعيش الناس من الصيد وجمع الثمار التي تقدمها الطبيعة، وتمر بعدئذ بدور الرعي، ثم بالدور الزراعي، فالدور الزراعي- الصناعي، وأخيراً الدور الزراعي- الصناعي- التجاري. ومتى وصلت الدولة إلى هذه المرحلة تعتبر أمة عادية إذ يصبح إقتصادها متنوعا أي أن كل فرع من فروعه يدعم الفروع الأخرى بحيث تكون

---

(١) كانت ألمانيا في ذلك الحين مجزأة إلى عدة ولايات مستقلة تقوم بينها الحواجز الجمركية. وفي سنة ١٨١٩ تألفت بفرانكفورت جمعية من التجار والصناع الألمان تحت تأثير فردريك لست الأستاذ بجامعة توبنجن «Thübingen» للنهوض بألمانيا اقتصادياً عن طريق تحقيق الوحدة الألمانية. وقد نجح في تكوين الاتحاد الجمركي المعروف باسم الزلفرين Zollevrein بين جميع الولايات الألمانية. وعندئذ ثارت مشكلة تنظيم علاقة هذا الاتحاد مع الخارج. وفي هذه الظروف ظهر كتاب «النظام القومي للاقتصاد السياسي» لمؤلفه فردريك لست.

مجموعاً متكاملاً. فيجب على كل أمة لم تصل بعد إلى هذه المرحلة أن تعمل جاهدة للوصول إليها. وكان لست متأثراً بحالة وطنة ألمانيا في ذلك الحين إذ كانت أمة زراعية ولم تكن قد أصبحت صناعية بعد.

وقد أبرز لست مزايا تصنيع الأمم الزراعية مقرراً أنه كلما تزايد عدد السكان قل نصيب كل أسرة من الأراضي الزراعية إلى أن يصل إلى حد يهبط بمستوى معيشة أفراد الشعب هبوطاً مزرياً، ولا خلاص من هذه النتيجة إلا بالتجاه نحو الصناعة. وأضاف إلى ذلك أن تجمع العمال في المصنع يرفع من المستوى الأدبي والثقافي للجماهير.

غير أن الانتقال من الدور الزراعي إلى الدور الزراعي– الصناعي يستلزم الأخذ بنظام لحماية الصناعة الناشئة من جانب الدولة إذ لا يمكن أن تؤدي التجارة الحرة مع الدول الصناعية المتقدمة إلا إلى الوقوع تحت وصايتها والبقاء في حالة البؤس والركود. ونعى على المذهب التقليدي أنه لم يراع التباين الموجود بين الدول من حيث قوتها الإنتاجية واستعدادها الطبيعي والفني، الأمر الذي لا يمكن عه تطبيق سياسة موحدة فيها جميعاً.

وتختلف الحماية التي يطالب بها لست عن الحماية التي كان يطالب بها التجاريون وعن الحماية في الوقت الحاضر نظراً لأنها مؤقتة وقاصرة على الصناعة. إذ كان من رأيه ألا تدوم الحماية إلا الزمن اللازم لنشوء الصناعات الجديدة، وأن تزول متى بلغت هذه الصناعات أشدها. كما كان يعتقد أن الزراعة ليست بحاجة إلى الحماية لأن رقي الصناعة

يساعد على تصريف المنتجات الزراعية ورخاء الزراع. وكان لست متأصراً في ذلك أيضاً بحالة ألمانيا في ذلك الحين إذ كانت المنافسة الأجنبية وبخاصة منافسة البضائع الإنجليزية على أشدها، وكانت المصانع الألمانية لا تقوى على مقاومتها.

ولا زالت آراء لست محل التقدير حتى الوقت الحاضر ولكن الدول تبتعد شيئاً فشيئاً عن فكرة الحماية المؤقتة والجزئية، وتتجه بصفة عامة نحو القومية الاقتصادية التي كثيراً ما تنتهي إلى الرغبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي[٢].

المبحث الثاني

مذهب التدخل الاجتماعي

٦٤- سيسموندي: من أهم أصحاب مذاهب التدخل الاجتماعي سيسموندي **Sismondi** (١٧٧٣- ١٨٤٢) إذ جاهر بمحاربة نظام المنافسة الحرة الذي يدفع بالمنتجين- رغبة منهم في تخفيض نفقة الإنتاج- إلى إنقاص أجور العمال وتشغيل الأيدي الرخيصة من نساء وأحداث. ويرى سيسموندي ألا إنسجام أو توافق بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، وأن مركز العامل ضعيف أمام رب العمل، ومن ثم فإن القوانين المتنازعين غير متكافئتين. لكنه لا ينكر حق رب العمل في الربح وإنما يطلب تدخل الدولة لحماية الضعيف من القوى، وذلك مع احترامه لمبدأ الملكية الفردية ونظام الميراث.

---

(٢) يقصد بالاكتفاء الذاتي (**autarcie** أو **self- sufficiency**) ؟أن تكفي كل دولة نفسها بنفسها، فتقوم بإنتاج كل ما تستطيع إنتاجه حتى تصبح في غنى عن يرها من الدول، وتتخذ من الحماية التجارية أداة لتحقيق استقلالها الاقتصادي.

ويعتبر سيسموندي أول من قال بضرورة سن التشريعات العمالية لتحديد ساعات العمل وتنظيم الأجور، وتقرير الراحة الأسبوعية، وإلزام أصحاب الأعمال بإعانة العمال في حالات المرض والعجز والشيخوخة والبطالة. وتعتبر آراؤه أساس فكرة التأمين الإجتماعي.

٦٥- مذهب التضامن: يعتبر مذهب التضامن (**solidarisme**) من مذاهب التدخل الاجتماعي. وقد نشأ هذا المذهب في فرنسا وحمل لواءه ليوم بورجوا **Léon Bourgeois**. وأساس هذا المذهب أن كل جيل مدين لسابقه وكل فرد مدين في حياته لباقي الأفراد. فيجب على الغني أن يساعد الفقير وفاء لهذا الدين. ويجب أن تتدخل الدولة لتحول هذا التضامن الواقعي إلى تضامن قانوني بأن تفرض مثلا ضرائب مرتفعة وتصاعدية على الأغنياء (أي تزداد نسبتها كلما ازدادت الثروة) وتستعمل حصيلة هذه الضرائب في تخفيف ويلات الفقراء، وإيجاد أعمال لهم، وتأمينهم ضد المخاطر التي يتعرضون لها[٣].

ويقترب مبدأ التعاون (**coopération**) من مذهب التضامن. فشعار التعاون: الفرد للجماعة، والجماعة للفرد. غير أن هناك فارقاً بين الذهبين. فبينما يكون التعاون بإشتراك الأفراد من تلقاء أنفسهم في جمعيات بقصد إلغاء الوسيط، يلجأ مذهب التضامن إلى الدولة لتحقيق برنامجه.

---

(٣) وهذا المبدأ يتفق مع مباديء الشريعة الإسلامية، فقد فرضت الزكاة على الأغنياء لمصلحة الفقراء، وجاء في القرآن: «والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم»

المبحث الثالث

مذهب التدخل الاقتصادي

٦٦- اشتراكية الدولة: المقصود بالتدخل الاقتصادي هو تدخل الدولة في الإنتاج وأهم مذهب من مذاهب التدخل الاقتصادي هو مذهب اشتراكية الدولة Socialisme s'Etat.

وتتفق اشتراكية الدولة مع الاشتراكية بالمعنى الحقيقي في أنها تطالب بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وأنها ترى أن النظام الاجتماعي الحالي معيب. غير أنها تختلف عنها في أنها تبقى على نظام المنافسة الحرة مع اعتقادها بضرورة التعديل فيه منعاً لمساوئه بأن تتدخل الدولة مثلا في تنظيم العلاقة بين العمال وأرباب الأعمال، وهو ما يميز عن المذهب الحر.

وهذا المذهب متبع الآن في كثير من الدول إذ تتولى الدول والبلديات الكثير من المشروعات العامة، وتتولى الرقابة على بعض المشروعات الخاصة، وتوجه الكثير من المسائل الاقتصادية بمختلف الطرق.

ويطلق على النظام الاقتصادي الخاضع لتدخل الدول اسم الاقتصاد الموجه أو المدار Economie dirigée أو dirigisme تمييزاً له عن الاقتصاد الحر أو المرسل Economie libre.

ويختلف هذا الاقتصاد الموجه عن الاقتصاد المصمم أو المرسوم Economie planifiée الذي تأخذ به الدول الاشتراكية. إذ أن الاقتصاد الموجه لا يشمل مختلف نواحي الحياة الاقتصادية بل يقتصر على بعض

جوانب منها في حين أن الاقتصاد المصمم يقوم على برنامج موضوع مقدماً لتنظيم كافة نواحي النشاط الاقتصادي كمشروعات الخمس سنوات الروسية التي سنتكلم عنها عند الكلام عن النظام الاشتراكي.

المبحث الرابع

مذهب التدخل النقابي

٦٧- الفاشية: يقصد بمذهب التدخل النقابي ادخل الدولة في سائر نواحي النشاط الاجتماعي عن طريق النقابات مع الإبقاء على الملكية الفردية أو بعبارة أخرى المذهب الفاشتي أو الفاشي (le facisme)[٤] الذي يرجع ظهوره إلى الزعيم الإيطالي موسوليني[٥].

وتشابه الفاشية الاشتراكية من حيث الاعتراض على نظام الحرية الاقتصادية والرغبة في تنظيم الإنتاج، ولكنهما يختلفان في الأسلوب

---

(٤) كلمة **facisme** مشتقة من **Facio** أو **Fascaeu** ومعناها العصية أو الحزمة وهو شعار للحركة يرمز إلى الاتحاد.

(٥) نشأ موسوليني اشتراكيا من أنصار العمل المباشر وعدوا للبرلمانية والملكية فبدأ حملته منذ سنة ١٩١٤ كجمهوري متطرف وانشق على الحزب الاشتراكي الإيطالي سنة ١٩١٥ مكونا الحزب الفاشتي الثوري الذي انضمت إليه كل العناصر الثورية المنشقة على الاشتراكية، من أنثار جورج سوريل (**Sorel**) الذي ينادي بنشر النقابية والاعتماد عليها في قلب النظام القائم بالقوة. وتحول موسوليني بعد الحرب العالمية الأولى عن موقفه الثوري قليلا، ونظم حزبه من جديد سنة ١٩١٩. وابتدأ نضاله السياسي مع الحكومات الإيطالية المتوالية وانتهز أخيرا فرصة الفوضى السائدة فزحف على روما مع أنصاره مع ذوي القمصان السوداء، فدخلها في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ واستولى على الحكم، واستمر قابضاً على أزمة الأمور في إيطاليا حتى منيت بلاده بالهزيمة في الحرب العالمية الثانية ولقي مصرعه سنة ١٩٤٥.

المؤدي إلى هذه النتيجة. فترمي الاشتراكية إلى إلغاء الملكية الفردية لأموال الإنتاج عن طريق التوجيه وإقامة دكتاتورية أساسها التعاون النقابي دون إلغاء للمجهود الفردي أو الملكية الخاصة.

ولا تعتقد الفاشية في مادية تاريخية تسير الناس، ولا بكفاح مستمر بين الطبقات بل تعمل على إزالة ما بين الطبقات من خلاف وبغضاء في ظل الملكية الفردية.

والفاشية تدين بالقومية المتعصبة على عكس الاشتراكية التي تنظر إلى مصلحة الطبقة الكادحة في كافة أنحاء العالم.

وتتميز الفاشية بفكرة الدولة النقابية. فيعتبر النظام النقابي في مقدمة قواعدها الأساسية، وتشكل النقابات في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي، وتحل حقوق النقابات محل حقوق الأفراد، ويصبح البرلمان هيئة ممثلة لمختلف النقابات.

ويختلف نظام النقابات العمالية (**Syndicalisme**) عن نظام النقابات الفاشية (**corporatisme**) في أن النقابات الأولى لا تضم سوى العمال وتتولى إذكاء الكفاح بين الطبقات في حين أن النقابات الفاشية تضم العمال وأرباب الأعمال وتقوم على أساس التعاون بينهم تحت سيطرة الدولة [٦].

---

(٦) غير أنه ليس لها حق احتكار المهنة كما كان الحال في نظام الطوائف المهنية في القرون الوسطى.

الباب الثاني

النظم الاقتصادية

تمهيد

٦٨- أختلاف الآراء حول المقصود بالنظام الاقتصادي: اختلف الاقتصاديون في تحديد المقصود بالنظام الاقتصادي « **Système économique**». وأتخذوا أسسا متباينة للتفرقة بين النظم الاقتصادية: فبينما نظر البعض إلى طبيعة النشاط الاقتصادي السائد، اهتم البعض الآخر بدائرة إتساع هذا النشاط، في حين أن فريقاً ثالثاً عنى بالأداة المستعملة في المبادلة، وجعل فريق رابع الأوضاع الخاصة بالإنتاج والتوزيع نصب عينيه.

(١) التمييز بين النظم الاقتصادية تبعاً لطبيعة النشاط الاقتصادي- ذكرنا في الباب الأول عند دراسة المذاهب الاقتصادية أن الأستاذ الألماني فريدريك لست أشار إلى أن الحياة الاقتصادية تمر بعدة أدوار يعد كل دور منهل نظاماً اقتصادياً: دور الوحشية، ثم دور الرعي، ثم الدور الزراعي، ثم الدور الزراعي الصناعي، وأخيراً الدور الزراعي - الصناعي- التجاري. فقسم بذلك النظم الاقتصادية إلى خمسة أنظمة تبعاً للنشاط الاقتصادي السائد في المجتمع.

(٢) التمييز بين النظم الاقتصادية تبعاً لواسطة التبادل- قرر هيلد براند (**Hildebrand**) أن الحياة الاقتصادية تمر بعدة أطوار اقتصادية متتالية تبعاً

للأداة الوسيطة في التبادل. فهناك نظام الاقتصاد العيني (économie en nature)، ونظام الاقتصاد النقدي، ونظام الاقتصاد الائتماني.

ففي نظام الاقتصاد العيني، يسد الفرد حاجاته بعمله الفردي أو الالتجاء إلى المقايضة (troc) أي مبادلة سلعة بسلعة أخرى.

بينما يتميز نظام الاقتصاد النقدي، بظهور النقود كأداة وسيطة في المبادلة. كما يتميز نظام الاقتصاد الائتماني (économie de crédit) باستخدام سندات وعمليات الائتمان.

(٣) التمييز بين النظم الاقتصادية تبعاً لأتساع نطاق النشاط الاقتصادي– ميز العلامة الألماني بوخر Bücher بين عدة أنظمة اقتصادية تبعاً لأتساع دائرة النشاط الاقتصادي أو تطور الجماعة الاقتصادية: الاقتصادي العائلي، والاقتصادي المدني (نسبة إلى المدينة)، والاقتصاد القومي[1]. وهو تقسيم ذو قيمة تاريخية ملموسة.

ويقصد بالاقتصاد العائلي (Economie familiale ou domestique) ذلك النظام الذي كان النشاط الاقتصادي فيه لا يتعدى حدود الأسرة أو القبيلة. وكان هذا النظام سائداً في القديم عندما كانت الحاجات ضئيلة محدودة النطاق. فكانت كل عائلة تكون وحدة اقتصادية قائمة بذاتها، تشبع حاجاتها بنفسها مستقلة بذلك عن غيرها.

وعندما اتصلت الأسر والقبائل ببعضها عن طريق المبادلة، ووجدت

([1]) K. Bücher- Etudes d'histoire et d'économie politique- traduction française, 1901.

الأسواق في المدن، وأصبحت كل مدينة تتصل بما حولها من القرى، وجد الاقتصاد المدني (**Economie urbaine**) فلم يصبح قوام الجماعة الاقتصادية القرابةوالمصاهرة، بل أصبح قوامها الإقامة والسكن في حدود مدينة معينة.

غير أنه لم تكن هناك صلات تستحق الذكر بين المدن بعضها وبعض بل كانت تقوم الحواجز الجمركية حائلا بينها. ولما جاء عهد القوميات، وتوحدت المدن، وكونت الدول الحديثة، انتقل العالم إلى نظام الاقتصاد القومي (**Economie nationale**).

فأصبحت كل دولة عبارة عن وحدة اقتصادية لها ظروفها وأحوالها الخاصة من حيث الموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي، والمناخ، وعدد السكان.

ولا يعني ذلك اشتراط وجود تشابه كامل بين مختلف أجزاء هذه الوحدة الاقتصادية الكبرى. بل كثيراً ما تنقسم هذه الوحدة الكبرى إلى بيئات مختلفة صغيرة تبعاً لاختلاف المناطق من زراعية وصناعية في داخل الدولة الواحدة. ولكن ترتبط هذه المناطق جميعاً فيما بينها بوحدة اللغة والنظم وعدم وجود عوائق في سبيل إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال من جهة إلى أخرى في داخل الدولة التي تكون وحدة اقتصادية واحدة.

وقد صاحب الانتقال من طور الاقتصاد المدني إلى طور الاقتصاد القومي إلغاء العوائق الجمركية القائمة بين المدن ثم بين أقاليم الدولة الواحدة، وتعبيد الطرق وتيسير سبل المواصلات، وتنظيم البوليس

والإدارة العامة جلبا للطمأنينة، وتوحيد العملة في سائر أنحاء الدولة بعد أن كان لكل مدينة أو إقليم نقد خاص.

كما تطورت الأسواق في هذا الدور إذ لم يصبح السوق محلياً خاصاً بإقليم معين بل قومياً يمتد نشاطه إلى كافة أنحاء الدولة، وذلك مع قيام أسواق محلية صغيرة في المدن والقرى لسد الحاجات البسيطة لقاطنيها.

غير أن قيام الثورة الصناعية، وتعدد الحاجات، وتحسن طرق المواصلات أدى إلى خلق نظام جديد من حيث إتساع دائرة النشاط الاقتصادي، لم يقل به بوخر ألا وهو نظام الاقتصاد الدولي (Economie internationale)[٢] فلم تعد الأسواق قومية بحتة قاصرة على دولة واحدة بل غدت دولية مرتبطة بعضها ببعض، كما أصبحت أثمان السلع الهامة موحدة في الأسواق العالمية.

وبالرغم من هذه الأهمية التاريخية للتقسيم الذي أتى به بوخر، فإنه يؤخذ عليه قيامه على اعتبار واحد وهو نطاق النشاط الاقتصادي دون أن يقيم وزنا لأشكال الإنتاج وصور التوزيع.

(٤) التمييز بين النظم الاقتصادية تبعاً لصور الإنتاج والتوزيع– إتجه المؤرخون والاقتصاديون الحديثون إلى التمييز بين النظم الاقتصادية على أساس الشكل الذي يتخذه الإنتاج والصورة التي يتم عليها توزيع الدخل القومي أي شكل النشاط وطلبعة الأوضاع التي يتم بمقتضاها

---

(٢) أتم الاقتصادي الألماني Schmoller التقسيم الذي قال به برخر بإضافة دور الاقتصاد الدولي.

تحويل الأموال لجعلها أكثر صلاحية لإشباع الحاجات، وكيفية توزيع الناتج الاجتماعي على الأطراف المساهمة في إيجاده.

فيجب إذن– تطبيقا لهذا الرأي– أن نتساءل عما إذا كانت ظاموال الإنتاج وقوى العمل موجودة تحت تصرف شخص واحد أو أشخاص ينتمون إلى فئة واحدة أم تحت تصرف أضخاص مختلفين ينتمون إلى فئات متباينة من الفئات المشتركة في الإنتاج.

ويفرقون على هذا الأساس بين ثلاثة أنظمة: نظام الاقتصاد المغلق، ونظام الاقتصاد الحرفيي، ونظام الاقتصاد الرأسمالي.

على أنه يلاحظ لأول وهلة أنه لا خلاف من هذه الناحية بين النظامين الأول والثانيي. ففي الاقتصاد المغلق كما في الاقتصاد الحرفي، نجد أن أموال الإنتاج وقوى الإنتاج وقوى العمل تحت تصرف نفس الشخص: السيد الاقطاعي في إحداهما، ورب الحرفة المستقل في الآخر. فلا بد إذن من إتمام هذا التمييز القائم على عناصر اقتصادية بعناصر أخرى فنية وسياسية واجتماعية.

٦٩– عناصر النظا الاقتصادي: فالنظام الاقتصادي عبارة عن مجموعة الأوضاع الخاصة بالنشاط الاقتصادي التي تسود في وقت ومكان معينين. وهذه الأوضاع تتألف من ثلاثة عناصر[٣].

(١) غرض يستهدفه النشاط الاقتصادي– ويتجلى هذا الهدف في

---

(3) François Perroux. Cours d'économie politique-1- 5e. édi, 1947, p. 90.

الدوافع الميطرة على القائمين بالإنتاج. فقد يكون الدافع هو السعي المباشر لإشباع الحاجات بطريقة أفضل؛ وقد يكوم الدافع هو البحث عن أكبر ربح أو كسب نقدي ممكن.

(٢) فن يستعان به في تحقيق هذا الهدف. ويقصد بذلك مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بالتحويل المادي للأموال. وتختلف هذه الطرق من نظام إلى نظام.

فقد يكون هذا الفن راكداً أو متطوراً مع اختلاف في درجات هذا الركود أو ذلك التطور. وقد يعتمد نظام اقتصادي معين على استخدام الآلات اليدوية في حين أن نظاماً اقتصاديا آخر يستعين بالآلات الميكانيكية. كما يتضمن الفن مبلغ ما وصل إليه تقسيم العمل؛ فأحياناً يقف تقسيم العمل عند حد التقسيم المهني، وأحياناً يصل إلى حد تقسيم العمل الواحد إلى عدة عمليات فنية صغيرة.

(٣) تنظيم سياسي واجتماعي يهيء الجو اللازم لتحقيق الهدف المقصود بواسطة الأساليب الفنية الموجود– فالملكية مثلا إما أن تكون خاصة أو جماعية أو عامة. والمبادلات إما أن تكون حرة وتأخذ شكلا إتفاقياً أو تكون مبادلات مفروضة بمعرفة السلطة العامة.

٧٠– أنواع النظم الاقتصادية: على أننا في تحديد النظم الاقتصادية على ضوء هذه العناصر التي تسقوم عليها، لن نستطيع أن نرجع إلى بدء الخليقة حتى لا نقع فيما وقع فيه بعض المؤلفين من أخطاء نظراً لعدم وجود الوثائق التاريخية الثابتة التي تعصم الباحث من الزلل.

فقد حاول بوخر أن يصف الحياة الاقتصادية للشعوب الفطرية (**Naturvoelker**)، فذكر من أحوالها ما يناقض ما وصل إليه علم الأجناس (**éthnographie**).

إذ صور بوخر النشاط الاقتصادي الفطري في صورة البحث الفردي عن الغذاء، مستنداً إلى الأنانية المتأصلة في النفوس. فالإنسان الفطري –في رأيه– كان يبحث بنفسه عن المواد الغذائية، ويأكلها وحده: في حين أن أبحاث علم الأجناس تقرر أن الشعوب الفطرية لم تعرف مطلقا الاستهلاك الفردي وإنما كان الاستهلاك فيها يأخذ صبغة عائلية. كما كان يقدم الكثيرون مساعدات غذائية إلى المسنين والنساء والأطفال.

كما خالف بوخر غيره من علماء الاجتماع في إعتقاده بأن نظام الملكية الفردية هو الذي كان سائداً في المجتمعات الفطرية. وقد أثبتت دراسات علم الأجناس أن الجماعة الفطرية لم تعرف نظاماً واحداً للملكية بل وجدت بها عدة أنظمة جنباً إلى جنب: فكان يوجد نظام للملكية يتضمن مجموعة من الحقوق تقترب من الملكية الشائعة أو الجاعية، ونظام المكية الفردية، ونظام للملكية العائلية.

ووصف بوخر الإنسان الفطري بأنه لا يحسب حساب المستقبل فلا يدخر من يومه لغده. في حين أن علماء الأجناس توصلوا إلى أن جميع الجماعات الفطرية كان يحتفظ ببعض المواد الاستهلاكية مما يهدم ما ذهب إليه الاقتصادي التاريخي الألماني.

فلنترك إذن لعلم الأجناس مهمة البحث والتنقيب للوصول إلى

حقيقة ما كانت عليه الحياة الاقتصادية للشعوب الفطرية والتي تجب عدم الخلط بينها وبين الشعوب المتطورة. ولنقتصر على الكلام على النظم الاقتصادية في المجتمعات التي نملك عنها وثائق تاريخية ثابتة.

وقد توالت على هذه المجتمعات أربعة أنظمة اقتصادية تتباين من حيث العناصر التي تقوم عليها:

(١) النظام الاقتصادي المغلق.

(٢) النظام الاقتصادي الحرفي.

(٣) النظام الرأسمالي.

(٤) النظام الاشتراكي.

الفصل الأول
النظام اللااقتصادي المغلق

وجد نظام الاقتصاد المغلق (**le système de l'économie fermée**) في عهد الجماعات الأولى، واستمر في العصر القديم حتى أوائل القرون الوسطى.

ويتميز هذا النظام كما يدل عليه إسمه بانطوائه على نفسه وعدم اتصاله بغيره.

وقد إتصف هذا النظام في العصور القديمة بخصائص عينة سواء من ناحية الإنتاج أو المبادلة أو التوزيع، أو من حيث الغرض الذي يستهدفه، أو الفن الذي يعتمد عليه.

على أنه قبل أن نتناول هذه الخصائص بالدراسة يجدر بنا أن نشير إلى أن الاقتصاد المغلق لم يأخذ صورة واحدة بل تعددت صوره، ولا زالت آثاره باقية حتى الوقت الحاضر.

وسنتكلم فيما يلي عن صور النظام الاقتصادي المغلق، ثم عن الإنتاج والتوزيع في ظل هذا النظام، وأخيراً عن هدفه ووسائله.

المبحث الأول
صورة النظام الاقتصادي المغلق

يأخذ النظام الاقتصادي المغلق صوراً متعددة: فقد يكون الاقتصاد قاصراً على عائلة واحدة (**Economie familiale fermée**) أو قبيلة

معينة (économie de tribu)، وقد يكون مغلقاً في حدود مزرعة (économie domaniale fermée) أو في حدود قرية من القرى (économie de village fermée).

٧١- الاقتصاد العائلي المغلق: كان الاقتصاد عائليا في عهد البشرية الأولى إذ كانت الحاجات ضئيلة محدودة النطاق. وكانت العائلة تؤلف وحدة اقتصادية قائمة بذاتها، تشبع حاجاتها بنفسها مستقلة بذلك غير غيرها.

وكانت العائلة لا تقتصر على الزوج والزوجة والأبناء الغير المتزوجين، كما قد يتبادر إلى الأذهان نظراً للأوضاع العائلية الحالية بل كانت تشمل جميع الأشخاص المنحدرين من أصل مشترك، كما كانت تضم أحياناً أرقاء يتفاوتون كثرة أو قلة حسب المناطق والعهود.

ورغم هذا النطاق اعائلي الضيق، كان يوجد نوع من التخصص في الأعمال تبعاً للأعمار أو القوى الجسمانية أو الاستعداد أو الجنس. وكان الواجب العائلي وعلاقة القرابة ومصلحة الجماعة تغلب على المصلحة الخاصة للفرد. فكان رئيس العائلة هو صاحب الأمر المطلق في تقسيم الأعمال وتوزيع الحاصلات بين أفراد الجماعة بغير معقب. وكثيراً ما تكون قراراته بعيدة كل البعد عما توحيه المصلحة الشخصية للفرد أو مما كانت تؤدي إليه البواعث الاقتصاديةة لو تركت تفعل فعلها.

ونظراً للاستقلال الاقتصادي للعائلات، لم يكن للمبادلة والتجارة -بطبيعة الحال- شأن في ذلك النظام. وكانت العلاقة بين العائلة الواحدة أو العشيرة الواحدة وغيرها من العائلات أو العشائر علاقة قوة

ونزال، وليست علاقة مبادلة اقتصاد. غير أنه ظهر تدريجيا نوع من تبادل الثروات بين أفراد العشيرة الواحدة أو بين عشيرة وأخرى، وكان يحاط هذا التبادل بالطقوس الخرافية أو الأوضاع الشكلية.

فما يؤثر عن هذا العهد عادة تبادل الهدايا. فكان الشخص يقدم هدية إلى آخر دون أن يطلب منه مقابلا وغالباً ما يكون ذلك بمناسبة عيد من الأعياد. وكان العرف يلزم المهدى إليه بقولها بأن يقدم إلى المهدى بدوره هدية تكون على الأقل مساوية لهديته في القيمة.

ولم تكن هذه الهدايا من المواد التي تسد الحاجات الضرورية للإنسان وإنما يغلب أن تكون من الأشياء الثمينة التي ترمز إلى القوة والسلطان أو التي ينظر إليها باعتبارها ذات قيمة دينية، ولذا فلم يكن تبادل هذه الهدايا تجارة وتبادلا بالمعنى الاقتصادي. غير أن هذه العادة لم تكن عديمة الأثر من الناحية الاقتصادية إذ أنها حملت الأفراد على الاعتياد على تقدير قيم الأشياء.

ووجد أيضاً في الجماعات الأولى في آسيا وأفريقيا والشرق الأسوط نوع من التجارة يمكن تسميتها بالتجارة الصامتة. تجرى على الحدود التي تفصل بين القبائل المتعادية والتي بدأت ترتبط بروابط اقتصادية. فكان يحمل أحد أفراد القبيلة (أ) السلعة التي يريد التخلي عنها إلى منطقة الحدود حيث يضعها وينصرف. ثم يأتي إلى هذه المنطقة أحد أفراد القبيلة. (ب) لمعاينة السلعة المعروضة ويضع إلى جانبها السلعة التي يرضى أن يعطيها في مقابلها وينصرف إلى حال سبيله. وعندئذ يعود عضو قبيلة (أ)

فإذا راقت في عينه السلعة المعروضة عليه أخذها في مقابل سلعته. وإلا فإنه يسترد بضاعته التي كان يعرضها أو يترك الاثنتين دلالة على أنه يطمع في مقابل أكبر قيمة من المقابل المعروض عليه.

ويلاحظ أن هذه الإجراءات الطويلة المعقدة تشف عن حقيقة العلاقة بين أفراد القبائل المختلفة: فهي تتطلب قدراً معيناً من الثقة المتبادلة إذ أن أصحاب السلع الراغبين في المبادلة يتخلون عن حيازتها مؤقتاً موقنين بأن الطرف الآخر لن يستولى عليها بغير مقابل. إلا أن هذه الثقة محدودة وضعيفة مما جعل الطرفين يفضلان تجنب المواجهة خوفاً من حصول إحتكاك بينهما يشعل نار الحرب والقتال بينهم من جديد.

٧٢- الاقتصاد المغلق في حدود مزرعة أو قرية: أما الاقتصاد المغلق في نطاق المزرعة أو القرية. فيقصد به حالة المالك المستقل الذي يعيش في مزرعته مستقلا عن غيره من الملاك، يشبع حاجاته وحاجات من حوله داخل حدود مزرعته دون أن يتصل بغيره.

كما يقصد به الحالة التي كانت تسود أوروبا في عهد النظام الاقطاعي حيث كان يقوم السيد الاقطاعي باستغلال أرضه بمعاونة خدمه والملحقين بأرضه معتمداً على إنتاجهم في إشباع حاجاتهم وسد رمقهم.

وكانت المزرعة أو الاقطاعية تكوَّن وحجدة اقتصادية مستقلة تكفي حاجات قاطنيها في داخل حدودها دون أن تعتمد على غيرها.

٧٣- الاقتصاد المغلق في الوقت الحاضر: على أن الاقتصاد

المغلق لم ينقرض تماماً في الوقت الحاضر. فلا زالت آثاره باقية حتى في المجتمعات الرأسمالية الكبرى.

فلا تزال توجد بعض الضياع الزراعية التي تنتج جزئيا للسوق ولكنها تنتج جانبا في نفس الوقت لإشباع حاجات المقيمين على أرضها بصورة مباشرة. كما نجد أفراد العائلة هم الذين يقدمون العمل اللازم للإنتاج.

المبحث الثاني

الإنتاج والتوزيع في ظل النظام المغلق

على أنه أيا كانت صورة النظام الاقتصادي المغلق، فإن الإنتاج والتوزيع في ظله يتصفان بطابع واحد.

٧٤– تجمع عناصر الإنتاج في يد واحدة: فقوى الإنتاج من عمل وأموال توجد في نظام الاقتصاد المغلق تحت تصرف فرد واحد– سواء كان رب الأسرة أو المالك المستقل أو السيد الإقطاعي– أو عدد من الأفراد ينتمون إلى نفس الفئة.

وكانت الزراعة هي ميدان العمل الأول في نظام الاقتصاد المغلق وكان يقوم بمباشرتها صغار الملاك المستقلين أو السادة أو النبلاء أصحاب الإقطاعيات والضياع.

وواضح فيما يختص بالمالك الصغير المستقل أنه يملك رأس المال والأرض وقوة العمل في آن واحد. كما أن رب الأسرة في نظام الاقتصاد العائلي المغلق هو صاحب التصرف في أموال الأسرة وأفرادها.

وبالمثل كان السيد الإقطاعي في وضع يختلف تماماً عن وضع الرأسمالي في العصر الحديث. فالرأسمالي –سواء أكان صانعاً أم تاجراً– يسعى للحصول على رأس المال أو العمل عن طريق التعاقد مع الغير؛ فهو ليس بصاحب التصرف المطلق في عناصر الإنتاج جميعاً من طبيعة وعمل ورأس مال. أما السيد الإقطاعي فهو المالك للأموال، وهو المتصرف في أدوات الإنتاج، وهو صاحب الحقوق الواسعة على الأشخاص ونشاطهم. فلا وجود إذن لانفصال قانوني أو اقتصادي بين عنصر العمل وعنصر رأس المال.

٧٥– التوزيع طبقاً لقرار المسيطر على الإنتاج: أما عن توزيع الناتج، فإن المساهمين في إنتاجه لا يحصلون فيي نظام الاقتصاد المغلق على دخل تحدده الأثمان في السوق كما هو الحال في النظام الرأسمالي؛ فنظام الإقتصاد المغلق لا يعرف نظام السوق كما سنرى حالا.

وإنما يتم التوزيع في نظام الإقتصاد العائلي المغلق تبعا لما يأمر به رئيس العائلة. كما أن تحديد حصة السيد الإقطاعي وحصة فلاحيه في الناتج الإجمالي يجرى طبقاً لأمر هذا السيد في النظام الاقطاعي. على أن بعض القواعد العرفية المقررة كانت تخفف من تحكمه.

وإذا كان التوزيع يتم أيضاً في النظام الاشتراكي الكامل طبقاً لقرارات تصدرها الدولة، وليس طبقاً للأثمان التي تتحدد في الأسواق كما هو الحال في النظام الرأسمالي– فإنه شتان بين ما يؤدي إليه نظام التوزيع الاشتراكي ونظام التوزيع في ظل الاقتصاد الاقطاعي المغلق.

فالتوزيع تقوم به الدولة في النظام الاشتراكي مراعية في ذلك

العدالة الاجتماعية والتوفيق بين مختلف المصالح في حين أن التوزيع الذي يتم بقرار السيد الاقطاعي تمليه مصلحته الشخصية مستغلا في ذلك جهود الآخرين من أتباع وفلاحين.

المبحث الثالث

هدف النظام ووسائله

٧٦- الرغبة في سر الحاجات: لا تعد الرغبة في تحقيق أكبر نفع مادي أو كسب نقدي ممكن هي المحرك للنشاط من الناحية النفسانية في داخل النظام الاقتصادي المغلق، بعكس الحال في النظام الرأسمالي.

وإنما تعتبر الرغبة في الحصول على السلع والخدمات اللازمة للمحافظة على مستوى حياة السيد الإقطاعي وحاشيته، ولسد رمق فلاحيه، هي العامل المسيطر في توجيه الاقتصاد المغلق.

وقد كان لهذا الهدف أثره في الإنتاج في ظل هذا النظام، كما كان له أثره في المبادلة.

٧٧- نظام اقتصادي بغير أسواق: فالنظام الاقتصادي المغلق يعد -على حد تعبير المؤرخ البلجيكي الكبير بيرين **Pirenne**- نظاماً اقتصادياً بغير أسواق. فالجزء الأكبر من حاجات الأفراد الذين يشتغلون داخل المزرعة أو الإقطاعية تشبع من السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها داخلها[١].

فنجد صغار الملاك يعيش ذكل منهم في عولة عن الآخرين معتمداً

---

(1) **H. Pirenne- Les périodes des l'histoire a ociale du capitalisme, 1914.**

على أرضه وعائلته في إنتاج كل ما يشبع حاجاتهم من صنع الخبز، وتربية المواشي للحصول على ألبانها ولحومها، والدواجن للاستفادة من نتاجها، إلى قيام النساء بعمليات القز والنسيج. أو نجد السيد الإقطاعي يقوم باستغلال أرضه بمعاونة خدمه والملحقين بأرضه ليكفي حاجاته وحاجاتهم.

على أن هذا القول لا ينفي حصول بعض المقايضات التافهة بين عائلة وأخرى أو بين مزرعة أو إقطاعية وأخرى(٢). ولذا فإن بعض المؤرخين يقرون في الوقت الحاضر أنه لم يوجد على وجه الإطلاق اقتصاداً مغلقاً تماماً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة. ولكن إذا نظرنا إلى حاجات القاطنين في نطاق العائلة أو الإقطاعية في مجموعها، نجد أنها تشبع بالخدمات التي تؤدي والمنتجات التي يمكن الحصول عليها في دخل حدود العائلة أو الإقطاعية.

هذا إلى أن هذه المبادلات لم يكن يقصد من ورائها تحقيق كسب وإنما سد بعض الحاجات التي يمكن سدها في داخل تلك الحدود وفقاً للروح التي تسود هذا النظام القائم.

٧٨- الفن السمتخدم: أما عن الفن الذي كان يستعين به نظام الاقتصاد المغلق، فقد كان فناً بدائياً: إذ لم يتجاوز استعمال بعض الأدوات البسيطة، كما أن تقسيم العمل كان في صورته الأولى.

وكانت الحاجات تعرف بالتجربة، ولا تتغير إلا ببطء شديد. وكانت الاختراعات نادرة وقليلة الأهمية بالقياس إلى حالها في ظل النظام الرأسمالي.

---

(٢) راجع ما سبق ذكره عن المبادلات في عصر الاقتصاد العائلي.

الفصل الثاني
النظام الاقتصادي الحرفي[1]

تطور تقسيم العمل الاجتماعي، وانقلب من تقسيم عمل عائلي إلى تقسيم عمل مهني. فتخصص الأفراد في بعض الحرف كالنسيج والنجارة والحدادة إلخ. واقتران هذا التخصص بظهور المدن في أوائل القرون الوسطى. فكان النظام الاقتصادي الحرفي (**économie artisanale**).

وكانت تسيطر على الاقتصاد الحرفي الطوائف المهنية التي تضم أرباب الحرف. ولذا كان طبيعياً أن نستعرض نظام هذه الطوائف.

وبناء على ذلك سنقسم دراستنا للنظام الاقتصادي الحرفي إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول– الطوائف المهنية.

المبحث الثاني– الإنتاج والمبادلة في ظل النظام الحرفي.

المبحث الثالث– هدف النظام الحرفي ووسائله.

المبحث الأول

الطوائف المهنية

٧٩– يقصد بالطوائف المهنية (**corporations**) تجمع أرباب

(1) **H. Pirenne- La civilisation occidentale au Moyen Age, du Xle Siècle au milieu du XVe. Siècle. Les villes du Moyen Age, 1938.**

الحرفة الواحدة بقصد الذود عن مصالحهم، وتنظيم المنافسة بينهم، والعمل على الإرتقاء بالحرفة.

وقد ظهر هذا النظام في أوروبا في غضون القرن الثالث عشر واستمر إلى نهاية القرن الثامن عشر حين آذن عهده بالزوال نظراً لإنتشار مذاهب الحرية الاقتصادية(٢)، كما استمر في مصر حتى ختام القرن التاسع عشر.

وكانت تتألف الطوائف من صبية وصناع ومعلمين، وعلى رأس كل طائفة شيخ يتولى شؤونها، كما كان للطوائف جميعاً رئيس عام يسمى «سر تجار» أو «الشابندر» وله حق تعديل قرارات مشائخ الطوائف.

وكان الصبية لا تناولون أجراً أثناء تمرينهم، ولم يكن نظام التمرين خاضعاً للوائح معينة، بل كان يسلم الأب إبنه لمعلم يثق به فيدربه عدة سنوات على أصول المهنة. وكثيراً ما كانت تنتقل الحرفة من الآباء للأبناء.

وكان لا ينتقل الصبي إلى درجة الصانع أو العريف إلا بعد إجراءات معينة حفلة خاصة تقام أمام شيخ الطائفة، كما لا يرتقي العريف إلى درجة المعلم إلا إذا صنع شيئاً نفيساً يعرض على كل رؤساء الحرفة وبعد ذلك تقام الحفلة (٣).

---

(٢) يراجع فيما يختص بنظام الطوائف المهنية في أوروبا كتاب:

Martin St. Léon- Histoire des corporations de Métiers, 1941.

وقد ألغى ترجو وزير لويس السادس عشر نظام الطوائف في فرنسا فس سنة ١٧٧٦، ثم أعيد بعد ذلك، ولم يلغ نهائياً في فرنسا إلا في سنة ١٧٩١ بالقانون المسمى «**Loi Chapelier**» نسبة إلى مقرر القانون. وأعلن بهذا القانون حرية الأشخاص في مزاولة المهن الصناعية والتجارية.

(٣) كانت تقام الحفلة أمام معلمي الحرفة، فينادي الشيخ المرشح ويطلب منه ومن الحاضرين تلاوة الفاتحة، ثم يناقشه في مؤهلاته وبعدئذ يطوقه بشال رمزاً لممارسته المهنة ويزوده

أما شيخ الطائفة فيعين بالانتخاب بواسطة عرفاء ومعلمي الحرفة لمدة سنة ثم يقوم بعدئذ باختيار مساعديه وأعضاء مجلسه. وكان يحصل من أعضاء طائفته جعلا بنسبة دخل كل منهم. وكان للشيخ نفوذ كبير إذ كان يفصل في المنازعات الخاصة بالمهنة والتي تقوم بين الرؤساء والصناع والصبية أو بين أعضاء الطائفة والجمهور. وكان لا يحق للصانع أن يترك معلمه لنزاع طاري إلا بعد عرض الأمر على الشيخ وعدم نجاحه في التوفيق بينهما، ويقوم الشيخ حينئذ بتشغيل العامل عند رئيس آخر مقابل جعل يدفعه. كما كان يقوم شيخ الطائفة بتحديد الأجور وشروط العمل، وكان له حق توقيع عقوبات على من يخالف أصول المهنة أو تقاليد الطائفة، كما يقوم الشيخ بإيجاد الأعمال للعاطلين من طائفته وبمساعدة فقراء الطائفة ممن يقعد بهم المرض أو تمنعهم الشيخوخة عن العمل. وكان يعتبر الشيخ مثلا لطائفته أمام السلطات العامة ومسئولا عن الاضطرابات التي يحدثها أتباعه.

وقد زال اختصاص مشايخ الطوائف في فض المنازعات بإنشاء المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٣ ثم جاء مرسوم قانون ضريبة المهن (الباتنتا) في ٩ يناير سنة ١٨٩٠ فقضى نهائياً على نظام الطوائف في مصر إذ نصت المادة الأولى منه على حرية كل سكان مصر في مزاولة المهنة التي يختارونها لأنفسهم.

بنصائحه ثم تصدح الموسيقى ويقبل المدعوون على الوليمة التي يقيمها المرشح على نفقته ويزع عليهم الهدايا من أقمشة وسكر وشمع وصابون.

ولا ريب في أن نظام الطوائف يؤدي إلى السلام الاجتماعي بين العمال وأرباب الأعمال نظراً للعلاقة الشخصية التي تربط المنطوين تحت هذا النظام بعضهم ببعض(٤)، هذا إلى أنه كان سبباً في ارتقاء التمرين الفني. غير أن ننظام الطوائف كان من ناحية أخرى عقبة في سبيل حرية العمل، خصوصاً عندما أساءت بعض الطوائف استعمال حقها(٥). هذا إلى أنه لا يساعد على رقي فن الصناعة، فقوانين الطوائف كانت تحدد بدقة طرق صنع المنتجات، بحيث كان من المستحيل الأخذ بأي تختراع جديد لم توافق عليه الطائفة.

المبحث الثاني

الإنتاج والمبادلة في ظل النظام الحرفي

٨٠- صور الإنتاج الحرفي: يتفق النظام الحرفي مع نظام الاقتصاد المغلق في أن عناصر الإنتاج من عمل وأموال يملكها نفس الأشخاص ألا وهم أرباب الحرف المستقلين. فهم الذين يقدمون رأس المال اللازم للاستغلال، وهم الذين يباشرون بأنفسهم عملية إنتاج أو تحويل السلعة.

على أن ذلك لا يعني أن هذه هي الصورة الوحيدة للإنتاج في ظل النظام الحرفي. فإن من يتتبع التاريخ يكشف عن وجود صور متعددة لهذا النظام.

---

(٤) ومن هنا تختلف الطوائف المهنية عن النقابات. فالطوائف تجمع بين العمال وأرباب الأعمال في الحرفة الواحدة، في حين أن النقابات لا تضم إلا العمال وحدهم أو أرباب الأعمال وحدهم.

(٥) إذ كان يحصل أحيانا أن تتخطى الطوائف الأكفاء ولا تمنحهم درجة «معلم» وتقصرها على أبناء المعلمين وأصهارهم.

فكان صاحب الحرفة يشتغل أحياناً في منزله بحساب الساعة أو القطعة. فيتلقى من عملائه طلباتهم، وقد يقدمون إليه المادة الأولية أو يحددون له طريقة العمل. وفي هذه الحالة لا نجد أي وجه للشبة بين رب الحرفة (**artisan**) وبين صاحب العمل أو المنظم (**entrepreneur**).

ولكن كان رب الحرفة يشتغل في غالب الأحوال في حانوت أو ورشة يعاونه بعض الصناع. وفي هذه الصورة يقترب رب الحرفة من المنظم الرأسمالي الذي يستخدم عمالا بالأجر، ولكن يظل هناك فارق يميز بينهما يتجلى في قيام رب الحرفة بأداء جانب كبير من العمل التنفيذي.

٨١- عدم وجود المخاطر الاقتصادية: وقد كان لنظام الإنتاج في النظام الحرفي أثره في المبادلة. فإنه وإن كانت حركة المبادلة بدأت تنشط في ظل هذا النظام نتيجة التخصص المهني وظهور المدن، وإلا أن المبادلة كانت في غالب الأحوال مبادلة مباشرة: فلا ينتج صاحب الحررفة لعملاء مجهولين له بل كان ينتج لمجموعة من المستهلكين يعرفهم أو يمكنه على الأقل أن يعرفهم. وبذا كانت المخاطر الاقتصادية محدودة.

ويقصد بالمخاطر الاقتصادية تلك المخاطر التي تنجم عن اختلال التوازن بين الكميات المعروضة من سلعة معينة وبين الكميات المطلوبة منها.

وبذا كان صاحب الحرفة لا يتعرض إلا للمخاطر الفنية التي يتعرض لها كل إنتاج أيا كانت صورته. ويقصد بهذه المخاطر الفنية المخاطر التي تنشأ عن سوء الصنعة أو عن خطأ في طريق التحويل المادي للأموال أو عن تدخل أية قوة خارقة كحدوث حريق مثلا.

٨٢- من نظام الحرفة إلى نظام المشروع: وبقى الحال على هذا المنوال ما بقيت المبادلة قاصرة على السوق المحلي (المدينة وما يجاورها من القرى). ولكن بمجرد أن تدخل التاجر الكبير، وأصبح يعمل لحساب عملاء لا يعرفهم، واتسعت دائرة عمله من الناحية الجغرافية، تغير النظام. إذ أخذ الصانع يشتغل لحساب الوسيط الذي يقدم له المادة الأولية بل وأدوات العمل في بعض الأحيان. وعندما فقد الصانع ملكية المواد الأولية، والمواد التي يستعملها، والمنتجات التي يصنعها، أضاع صفته كمنتج مستقل وأضحى أجيراً يشتغل لدى الوسيط الذي أصبح رب عمل. فتطور نظام الحرفة (**l'artisanat**) إلى نظام المشروع (**entreprise**).

وبناء على ما تقدم يمكننا القول بوجوب حدوث تطورين للانتقال من نظام الحرفة إلى نظام المشروع: إلتحاق عدد متزايد من المساعدين الأجراء بالحرفة، وحلول إنتاج مقصود به عملاء غير معروفين محل إنتاج يتم بناء على طلب تقدم به فعلا عملاء معروفون من قبل.

على أن حلول نظام المشروعات محل نظام الحرفة لا يفيد أن الصانع المستقل أختفي من عالم الوجود، فلا يزال هذا الصانع موجوداً حتى اليوم في بعض الحرف في جميع الدول. وتعمل الحكومات على مساعدة أصحاب الحرف إبقاء عليهم عن طريق منحهم القروض بشروط ملائمة، وتشجيع الجمعيات التعاونية الإنتاجية.

المبحث الثالث

هدف النظام الحرفي ووسائله

٨٣- الهدف الأساسي ليس الربح: لم يكن المحرك الأساسي للنظام الاقتصادي الحرفي هو البحث عن الربح، وبصفة خاصة عن أكبر ربح ممكن. فإن تحقيق الربح كان محدوداً بحدود الأنظمة القانونية والعرفية القائمة.

فكانت للطوائف المهنية التي تحدثنا عنها سيطرة على كافة نواحي الاقتصاد الحرفي بما في ذلك التوزيع. فلم تكن الدخول تتحدد بأثمان العناصر الإنتاجية التي تتكون في سوق حر. وإنما كانت تقاليد الطائفة وقواعدها تتدخل إلى حد كبير في توزيع الناتج الاجتماعي.

٨٤- الفن المستخدم: أما عن الفن الذي كان يستعين به النظام الحرفي، فلم يكن فناً تقدمياً بالمعنى الصحيح إذ كان مقصوراً على استخدام الأدوات اليدوية.

ويرجع السبب في ذلك إلى العاملين الآتيين:

(١) ثبات العرض تبعاً لثبات الطلب- كانت الحاجات في هذا النظام تخص عدداً محدوداً من الأفراد القاطنين في نطاق جغرافي معين: كما كانت هذه الحاجات لا تتزايد أو ترتقي بسر عة، بحيث لو طرحت فجأة كمية إضافية من السلع في السوقن فإنها لا يمكن أن تمتص، الأمر الذي يثبط الجهود التي تبذل للإرتقاء بالفن المستخدم في الإنتاج.

(٢) تدخل الطوائف المهنية– هذا إلى أن تدخل الطوائف المهنية في تحديد الكميات المنتجة، وأساليب الصناعة كان عائقاً آخر في سبيل تقدم الفن المستخدم في النظام الحرفي.

الفصل الثالث
النظام الرأسمالي [1]

ليس من السهل تعريف النظام الرأسمالي (**le capitalisme ou le régime capitaliste**) تعريفاً جامعاً مانعاً لأن هذه التسمية إنما تنطبق على مجموعة من مختلف الروابط الإقتصادية والقانونية، تختلف من دولة إلى أخرى، بل ومن وقت لآخر في نفس الدولة.

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن كثيرين ممن يستخدمون اصطلاح الرأسمالية أو النظام الرأسمالي يقصدون به الإيحاء بمعنى معين لصالح أو ضد هذا النظام.

فيذهب المدافعون عن الرأسمالية إلى وصفها بأنها نظام يتميز بالملكية الخاصة، والحرية الإقتصادية، والابتكار الفردي، والتقدم في طرق الإنتاج، والمكاافآت النقدية اليت تنفق والحيوية والنشاط الشخصي. بينما ييستخدم خصوم هذا النظام اصطلاح الرأسمالية للتعبير عن تملك أقلية صغيرة لوسائل الإنتاج في ظل أنظمة قانونية تسمح بل وتشجع استغلال حفنة ضيئلة من السكان للأكثرية الكادحة.

---

(1) المراجع:

Francois Perroux- Le capitalisme, Paris 1948.
David Mc Cord Wright- capitalisme, New York 1951.
Joseph Schumpeter- Capitalism, socialism and democracy, London 3 rd ed 1949.
A. C. Pigou- Socialism versus capitalism, London 7th ed. 1946.
G. Moldin and F. Traver de Vyver- Development of economic society, Boston 1938.

على أنه يمكننا أن نعرف النظام الرأسمالي ببيان خصائصه العامة دون تعرض للتفصيلات التي تختلف من دولة إلى أخرى ن الدول التي يقوم فيها هذا النظام، ودون أن نصدر حكماً له أو عليه. وستكون هذه الخصائص محل دراستنا في المبحث الأول.

وبعد أن نلم بالأسس التي تقوم عليها الرأسمالية، ننتقل إلى بحث التطورات التي طرأت عليها منذ نشأتها إلى الوقت الحاضر.

ونخلص بعد مل ذلك إلى بيان الأسباب التي خلقت أزمة هذا النظام، وطبعته بطابع الفشل، مما كان له أثره في ظهور النظام الإشتراكي كمنقذ للعالم من مساويء الرأسمالية.

المبحث الأول

خصائص النظام الرأسمالي

يتميز النظام الرأسمالي بخصائص عامة لا يختلف عليها أنصار هذا النظام وخصومه، ولا توجد في دولة من الدول الرأسمالية دون الأخرى.

وسنستعرض هذه الخصائص، والواحدة تلوالأخرى فيما يلي، عرضنا سريعاً يعطي ثورة واضحة عن طبيعة هذا النظام وكيفية دوران عجلة الحياة الإقتصادية في ظله.

٨٥- (١) الانفصال بين العمل ورأس المال تعترف تشريعات الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة سواء أكانت هذه الأموال من أموال الاستهلاك أو من أموال الإنتاج.

على أنه لا يشترط في النظام الرأسمالي أن تكون جميع الأموال مملوكة للأفراد ملكية خاصة بل يجوز أن تتملك الدولة أو البلديات جانباً من هذه الأموال.

كما أنه لا يشترط أن يكون حق الملكية الخاصة الذي يعترف به للأفراد حقاً مطلقاً بل يجوز أن ترد عليه بعض القيود كالحق المخول للدولة بنزع الملكية للمنفعة العامة مع دفع التعويض المناسب للملاك.

ولكن يلاحظ أن الاعتراف بحق الملكية الخاصة –ويهمنا هنا الملكية الخاصة لأموال الإنتاج– لا يعد أمراً قاصراً على النظام الرأمالي. فقد وجد هذا الحق بالذات في أنظمة أخرى غير رأسمالية كالنظام الاقتصادي الحرفي. وإنما أسبغت الطرائق الرأسمالية في الإنتاج أهمية خاصة على بقاء الملكية الخاصة لأموال الإنتاج [٢].

فالإنتاج الآلي الضخم في ظل النظام الرأسمالي يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لا يتسنى للعمال اليدوين أن يحصلوا عليها في الظروف العادة. وبذا فقد العمال كل أمل لهم في أن يصبحوا يوما ما من أصحاب

---

(٢) بلغ الفن في النظام الرأسمالي اقصى درجاته نتيجة تكدس رؤوس الأموال، والمنافسة يسن أصحاب الأعمال. ويتميز الفن في هذا النظام بالآلية والتقسيم الفني للعمل. ويقصد بالآلية استخدام الآلات ذات القوى المحركة على نطاق واسع في الإنتاج. أما التقسيم الفني للعمل، فيقصد به تجزئة العملية الواحدة فيي دورة الإنتاج إلى عدة عمليات بسيطة بحيث يعهد بكل عملية من هذه العمليات الصغيرة إلى عدد معين من العمال يتخصص في أدائها. ويمكننا أن نضيف إلى الفن المادي أنواعاً أخرى من الفنون التي ظهرت في ظل النظام الرأسمالي كالتطور الذي طرأ على الأنظمة المالية أي النظم النقدية والائتمانية ونظام الشركات المساهمة.

الأعمال. وأصبح الحائزون لأموال االإنتاج من رأسماليين وأصحاب أعمال طبقة متميزة عن طبقة العمال الذين يؤجرون قواهم واستعدادهم للعمل نظير أجر يحصلون عليه.

فالمميز إذن للنظام الرأسمالي في ذاته ليس هو وجود الملكية الخاصة لأموال الإنتاج وإنما الانفصال الذي أدت إليه هذه الملكية بسبب ظروف الإنتاج الرأسمالي– بين عنصر الاعمل وعنصر رأس المال. ولم يعد هذا الانفصال انفصالا فنياً فحسب بل أَبح انفصالاً قانونياً أيضاً.

وإن كانت مقارنة النظام الرأسمالي بالنظام الاشتراكي بالذات تجعل من الملكية الخاصة لأموال الإنتاج إحدى خصائص النظام الأول. لأن النظام االاشتراكي يلغي الملكية الخاصة لأموال الإنتاج ويضع هذه الأموال بين أيدي الدولة كممثلة للجموع لتديرها لمصلحتهم.

فيرى الاشتراكيون أن رأس المال أعطى السيادة على العمل في النظام الرأسمالي، فتحكم أصحاب رؤوس الأموال في رقاب العمال. بينما كان العمل مسيطراً على رأٍ المال قبل ظهور هذا النظام، وكان يعتبر رأس المال خادماً للعمل. فلما أفلت رأس من يد العامل ظهرت الرأسمالية. فهم لا يبغضون رأس المال لذاته وإنما لطريقة استعماله، إذذ يعترفون بأهمية رأس المال للصناعة ولكنهم يريدون نزعه من أيدي الرأسماليين الحاليين لتستولى عليه الدولة وتستخدمه في الإنتاج لمصلحة المجموع.

٨٦– (٢) الحرية الإقتصادية: يقوم النظام الرأسمالي على أساس عدم تدخل الدولة للتقييد من نشاط الأفراد في الميدان الاقتصادي فأصحاب

رؤوس الأمووال أحرار في اختيار الطريق الذي يستثمرون فيه أموالهم. وأصحاب الأعمال أحرار فيما ينتجون كماً ونوعاً، وفي تحديد الشروط التي يشترون على أساسها ما يحتاجون إليه من آلات أو موارد أو عمل، والتي يبيعون على أساسها ما ينتجون من سلع أو يؤدون من خدمات.

كما يعتبر العمال بدورهم أحراراً –من الناحية القانونية– في اختيار نوع العمل الذي يقومون به، ورب العمل الذي يقبلون العمل لحسابه، وتحديد الشروط التي يعملون على أساسها، ورفض ما يعرض عليهم من روط لا تناسبهم.

على أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن هذه الحرية االخاصة بالعمال ليست إلا حرية من الناحية القانونية دون أن تكون حرية حقيقية من الناحية الفعلية. إذ كثيراً ما يضطر العمال إلى قبول أعمال لا يرغبون فيها، ويجبرون على الاشتغال بشروط لا ترضيهم تحت ضغط الحاجة المادية وخشية الموت جوعاً.

المهم أن الحياة الاقتصادية لا تسير في ظل النظام الرأسمالي وفق برنامج موضوع مقدما بل يتميز هذا النظام بتقرير حرية الأفراد الاقتصادية، وأن اللعلاقات الاقتصادية التي تقوم بينهم علاقات تعاقدية بمعنى أن تبادل السلع والخدمات يتم على أساس ما يبرمون من عقود، والأصصل أن كلا منهم حر في التعاقد.

ولكن ذلك لا يعني أن الأفراد يسيرون في حياتهم الاقتصادية بغير تدبر إذ أن كل منتج يضع لمشروعه خطة يلتزمها حسبما يراه أكثر

تحقيقاً لمصلحته. كما أن كل مستهلك يضع خطة يسير عليها في الاستهلاك، فيرتب حاجاته حسب أهميتها في نظره ويوازن بقدر الإمكان بين حاجاته الحاضرة والمستقبلة. وإنما الذي نعنيه بقولنا إن الإنتاج لا يسير في النظام الرأسمالي وفق خطة مرسومة، أننا لا نجد في هذا النظام برنامجاً عاماً لمجموع الإنتاج في الدولة، يلتزم الأفراد بالسير في نشاطهم الاقتصادي على مقتضاه[٣].

على أنه لا يشترط في النظام الرأسمالي أن تكون هذه الحرية الاقتصادية مطلقة من كل قيد. إذ يحصل أن تتدخل الدولة أحياناً فتحد من هذه الحرية بما تراه كفيلاً بالمحافظة على الصالح العام. فقد تحرم الدولة مزاولة نوع معين من النشاط الاقتصادي لإضراره بالصحة أو الأخلاق كالأتجار شئفي المواد المخدرة، أو تفرض نوعاً من الحماية لصالح العمال كوضع حد أدنى للأجور مثلا دون أن يغير ذلك من طبيعة النظام القائم باعتباره نظاماً رأسمالياً.

وطبيعي أن يؤدي تمتع الأفراد بالحرية الاقتصادية إلى التنافس فيما بينهم. فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم للحصول على المواد الأولية وغيرها من عناصر الإنتاج، ولإجتذاب المستهلكين، والسيطرة على الأسواق.

ويقول المدافعون عن النظام الرأسمالي إن هذه المنافسة بين المنتجين تؤدي إلى إجادة الصناعة وتخفيض الأسعار، ولكننا سنرى عند دراسة تطور الرأسمالية أن هذه المنافسة تؤدي في نهاية الشوط إلى

---

(٣) راجع الدكتور حسين خلاف –مباديء الاقتصاد– الجزء الأول– ص ١٠٤و ١٠٥.

الاحتكار بما ينطوي عليه من استغلال للمستهلكين وتحكم في الأسعار.

على المنافسة ليست قاصرة على المنتجين، بل توجد أيضاً المنافسة بين عناصر الإنتاج فيما بينها. فالآلات مثلاً تنافس العمال، والعمال ينافسون الآلات. كما توجد منافسة أيضاً بين المستهلكين في سبيل الحصول على السلعة التي يحتاجون إليها.

٨٧- (٣) السعي لتحقيق أكبر كسب ممكن: (**profit motive**)

إن السعي للحصول على أكبر كسب نقدي هو الدافع المحرك للنشاط الإقتصادي في ظل النظام الرأسمالي. فلم يعد هناك وجود للطوائف المهنية التي تحد من الجري وراء الكسب، بل وجد من الأنظمة ما يؤدي إلى النقيض. فقد جعلت الحرية الاقتصادية والمنافسة والملكية الخاصة هذا الككسب هو الهدف الأسمى، والدافع الأول على العمل والنشاط.

فأصحاب رؤوس الأموال يقبلون على إنشاء المشروعات التي ينتظرون أن تحقق لهم أكبر الأرباح، كما تميل عناصر الإنتاج كالعمال مثلا إلى التوظيف في المشروعات التي تحقق لها أكبر كسب.

ولما كان غرض المنتجين هو الحصول على أكبر ربح ممكن، كان طبيعياً أن يفصلوا إنتاج السلع التي تباع بأثمان مرتفعة، وأن ينصرفوا عن غيرها من السلع. فليست حاجات الأفراد في ذاتها هي التي تعنيهم، وإنما تعنيهم الحاجات التي يحس بها الأشخاص الذين في مقدورهم أن يدفعوا الأثمان العالية للسلع التي يشبعون بها هذه الحاجات.

فلم تعد الحاجات التي تشبع في النظام الرأسمالي وفق ضرورتها وإنما وفق المقدرة على الدفع. وترتب على ذلك أن عجلة الإنتاج قد تتجه إلى إنتاج الكماليات والسلع الترفية التي يدفع فيها الأغنياء غاليا، فيحقق المنتجون من ورائها أرباحاً طائلة بينما تظل هناك حاجات ماسة وملحة دون إشباع.

٨٨- (٤) دور الأثمان: تلعب الأثمان في النظام الرأسمالي دوراً خطيراً سواء من حيث التوزيع أو الإنتاج أو الاستهلاك، كما يعتمد هذا النظام على حركات الأثمان في تحقيق التوازن الاقتصادي المنشود بين الإنتاج والاستهلاك.

فتوزيع النائج الإجتماعي على أفراد المجتمع يتم في صورة أجور للعمال وأرباح لأصحاب الأعمال وفوائد للرأسماليين تتحدد وفق حركات الأثمان في السوق. وهذه الحركات تتأثر بدورها بالعرض والطلب.

فالربح ليس إلا الفرق بين ثمن عناصر الإنتاج (**Prix de revient**) وثمن البيع (**Prix de vente**). والأجر ليس إلا ثمن العمل ويتوقف هذا الثمن على عرض العمل وطلبه. والفائدة ليست سوى ثمن رأس المال المقترض، ويتوقف هذا الثمن على عرض رؤوس الأموال وطلبها في السوق.

وتختلف الرأسمالية من هذه الناحية اختلافاً كبيراً مع كل من نظام الاقتصاد المغلق والنظام الاشتراكي. فالناتج الإجتماعي لا يوزع بناء على قرار يصدر من سلطة آمرة وإنمشا يوزع وفق حركات الأثمان أي تقلبات السوق.

أما من ناحية الإنتاج، فإن الثمن يعتبر الموجه له نظراً لأنه يقوم بتوزيع عناصر الإنتاج على نواحي النشاط الاقتصادي المختلفة. فالعامل يوجه عمله إلى فرع الإنتاج الذي يكفل له الحصول على أكبر أجر أو بعبارة أخرة الذي يشتري منه عمله بأعلى ثمن. والرأسمالي يستثمر أمواله في فرع الإنتاج الذي يدر عليه أكبر فائدة أي يدفع فيها أغلى ثمن. والمنتج أو المنظم بدوره يقبل على إنتاج السلع التي يتوقع أن تحقق له أكبر ربح ممكن، وبذا يتجهه إلى إنتاج أغلى السلع ثمنها وأاقلها نفقة.

وهذا النظام يؤدي بطبيعة الحال إلى توزيع القوى الإنتاجية على الفروع التي تحقق أكبر ربح لصاحبها، لا على الفروع التي تكون أكثر نفعاً للمجتمع.

وكما تؤثر حركات الأثمان في تنقل عناصر الإنتاج، وفي نوع وكمية السلع المنتجة، فإنها تؤثر أيضاً في نوع وكمية السلع التي يطلبها المستهلكون نظراً لدخول الأفراد المحدودة. فالأفراد لا يقبلون إلا على استهلاك السلع التي يكون في مقدورهم دفع ثمنها، ويستهلكون ممن كل سلعة الكمية التي تتناسب مع رغبته فيها وقدرتها على دفع ثمنها. فأرتفاع ثمن سلعة معينة يؤدي إلى أن يمتنع عن طلب السلعة بعض من كان يود شراءها لو كان ثمنها منخفضاً، كما أنه قد يؤدي إلى أن من يواصل طلب السلعة لن يلب منها حينئذ إلا كمية أقل من تلك التي كان يشتريها في حالة إنخفاض الثمن. وعلى العكس من ذلك، فإن إنخفاض ثمن السلعة يمكن من طلبها –الأفراد الذين لم يكن في مقدروهم شراؤها، ويشجع الذين لم يكن يطلبون منها إلا مقدار قليلاً– على طلب كمية أكبر.

ويؤخذ على نظام الأثمان كمنظم للاستهلاك أنه لا يوزع السلع على أفراد المجتمع توزيعاً عادلاً لأنه طبقاً لهذا النظام لا يستطيع أن يحصل على السلعة إلا من يقدر على دفع ثمنها، في حين يحرم منها من لا يقدر على دفعه.

ويؤدي التفاوت الكبير في الدخول في الدول الرأسمالية إلى أن بعض الأفراد يحصلون على الكماليات والسلع الترفية نظراً لدخولهم الكبيرة وقد لا يؤدون عملاً منتجاً، في حين أن غالبية الأفراد لا يستطيعون الحصول على الضروريات نظراً لقلة دخولهم. ولذا فإن الدول الرأسمالية تضطر إلى التدخل في نظام توزيع السلع على الأفراد في بعض الظروف الاستثنائية كأوقات الحروب. إذ تقل المواد الغذائية في هذه الأوقات ويخشى أن تؤدي قلتها إلى إرتفاع ثمنها إرتفاعاً كبيراً يعجز الطبقات الفقيرة عن الحصول عليها لو ترك الثمن يقوم بدوره كموزع للسلع والخدمات بين الأفراد. فتعمد هذه الدول إلى فرض التسعير الجبري ونظام البطاقات حتى تضمن لكل مستهلك كمية معينة من المواد الغذائية.

وأخيراً فإن الأثمان تقوم في البلاد الرأسمالية بتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك أي بين عرض السلع وطلبها. إذ لم يعد الإنتاج يتم بناء على توصيات المستهلكين كما كان يحصل في النظام الحرفي، بل أصبح المنتج ينتج إنتاجاً كبيراً للأسواق الداخلية والخارجية، ولم يعد عملاءه والمستهلكين لسلعته لتعدد الوسطاء بينه وبينهم. ولذا فإنه أصبح عليه أن يقدر الكمية التي ينتجها من سلعته بحيث لا تزيد عن حاجة

المستهلكين فلا يمكن تصريفها[٤]، مسترشداً في ذلك بحركات الأثمان.

فحركات الأثمان تمكن المنتج من معرفة حاجة السوق إلى سلعته: فإذا أرتفع ثمن سلعته في السوق على أن الطلب عليها كبير، وأن المستهلكين في حاجة إليها، وأن الإنتاج أقل من حاجة الاستهلاك. ولكي يفيد من إرتفاع ثمن سلعته، يزيد من إنتاجه ليحقق أرباحاً أوفر، فيزيد بذلك عرض السلعة، حتى يتعادل الإنتاج مع الاستهلاك ويكفي المعروض منها حاجة السوق.

وإذا انخفض ثمن السلعة أدرك المنتجون أن المعروض منها أكثر من حاجة السوق، أي أن الإنتاج أكثر من حاجة الاستهلاك ويؤدي هذا الانخفاض إلى انسحاب المنتجين الذين كانوا يغطون نفقاتهم دون تحقيق أرباح تذكر، قبل انخفاض الثمن، حتى لا يتحملوا خسائر من جراء استمرارهم في الإنتاج. كما يؤدي بالمنتجين الآخرين إلى التقليل من الكميات المنتجة نظراً لصعوبة تصريف السلعة، فيأخذ الإنتاج في النقص حتى يتعادل مع حاجة الإستهلاك.

وهذا هو التوازن التلقائي أو الأتوماتيكي الذي يحققه نظام الأثمان في الدول الرأسمالية بين الإنتاج والإستهلاك دون تدخل من جانب الدولة. غير أن هذا التوازن لا يتحقق في كل الأحوال بل كثيراً ما يكون المعروض من بعض السلع أكبر من طلبها وبالعكس. ويؤدي هذا الاختلال في

---

(٤) وينبني على ذلك أن عمل المنتج في النظام الرأسمالي أصبح ينطوي على مخاطر اقتصادية تنجم عن حصول اختلال في التوازن بين الكميات المنتجة والكمييات المطلوبة.

التوازن بين الإنتاج والاستهلاك إلى أزمات إفراط في الإنتاج أو قلة فيه.

فالتوازن لا يتحقق إلا من خلال الاضطرابات. ويشبه بعض الكتاب الإشتراكيين هذا التوازن التلقائي أو الأوتوماتيكي بحالة السكران الذي يسير في الطريق، فيصطدم تارة بالجدار الأيمن وتارة بالجدار الأيسر، ولكنه يتوسط الطريق عندما يرتد من جانب إلى جانب.

أما في النظام الإشتراكي، فتوجد أيضاً أثمان ولكنها لا توجه الإنتاج بل يتم الإنتاج طبقاً لبرنامج مرسوم يحقق التوازن بينه وبين الاستهلاك، ولا تتحدد هذد الأثمان في الأسواق طبقاً لحالة العرض والطلب، وإنما تحددها الدولة بمحض مشيئتها مراعية في ذلك شتى الاعتبارات من سياسية واجتماعية وصحية. فقد تبيع سلعة كاللبن بثمن يقل عن نفقة إنتاجه حتى تشجع الأفراد على استهلاكه لفوائده الصحية، وقد ترفع من ثمن سلعة أخرى حتى تقلل من استهلاكها.

المبحث الثاني

تطور الرأسمالية

٨٩- نشأة الرأسمالية: حاول المؤرخون والاقتصاديون أن يردوا نشأة الرأسمالية غلى عوامل متباينة: فأرجع البعض التغييرات التي طرأت على النشاط الاقتصادي إلى عنصر السكان. فازدياد عدد السلكان مع بقاء مساحة الأرض محدودة، أدى إلى حصول هذه التغييرات

الاقتصادية وظهور الرأسمالية[٥]. مع أننا نلاحظ أن تقدم الرأسمالية فاق في الولايات المتحدة الأمريكية كل حد بالرغم من أنها تملك مساحات واسعة من الأراضي.

وأرجع بعض المؤرخين وعلماء الاجتماع الألمان مثل **Max Weber** و **Troeltsch** و **Sombart** نشأة الرأسمالية بصفة أساسية إلى عوامل دينية. فذكر سومبار أن اليهود والتفكير اليهود كان لهم أكبر الأثر في مستهل نشأة الرأسمالية: فقد ساهم اليهود مساهمة فعالة في تكوين رؤوس الأموال الكبيرة في نهاية العصور الوسطى نتيجة عدم إلتزامهم التعاليم المسيحية القاضية بتحريم الاقتراض بفائدة. ودلل على ذلك بأن الرأسمالية التجارية والمالية انتشرت في هولندة وانجلترا قبل ظهورها في فرنسا نظراً لأن اليهود استوطنوا جماعات في هولندة منذ نهاية القرن السادس عشر، وفي انجلترا خلال القرن السابع عشر. غير أنه فات سومبار أن هولندة كانت مركزاً تجارياً ومالياً من الدرجة الأولى قبل عام **١٥٩٣** أي قبل توطن اليهود في أمستر دام، كما أن التجارة الدولية أصابت رواجاً في انجلترا، وبدأت بشائر الرأسمالية التجارية والمالية تظهر في هجرة اليهود في القرن السابع عشر[٦].

أما ماكس فيبر وترولتش، فقد نسبا الفضل في ظهور الرأسمالية إلى

---

(٥) من هؤلاء الاقتصادي الإيطالي آشيل لوريا **Achille Loria**.

(٦) انتقد **André Sayous** أحد مؤرخ الرأسمالية الممتازين نظرية سومبار بشدة وبطريقة مقنعة في بحثه: **les juifs on-il été les fondateurs du Capitalisme moderne** بمجلة **Revue Economique Internationale** عدد مارس ١٩٣٢.

حركة الإصلاح الديني: البيورتان وأنصار كالفن. تلك الحركة التي دفعت التجار إلى الإقبال على أعمالهم في حرارة وحيوية بوحي الاعتقاد الديني، والتي نادت بأن النجاح في الأعمال من علامات رضاء المولى عن عبيده.

على أن كارل ماركس كن أكثر الجميع اقتراباً من الحقيقة إذ أرجع الرأسمالية إلى عوامل مادية فنية وهي المخترعات الحديثة التي عرفها العالم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، واستخدام الآلات والقوى المحركة.

ولكن يلاحظ أن الرأسمالية لا ترجع فقط إلى ظهور الرأسمالية الصناعية في القرن الثامن عشر إذ سبقت الرأسمالية الصناعية رأسمالية تجارية ومالية منذ القرن السادس عشر. ثم سيطرت الرأسمالية المالية على الرأسمالية الصناعية –كما سنرى– خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

فمنذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر، نشطت حركة التجارة الدولية بعد عودة العلاقات بين الشرق والغرب، وظهرت طبقة من كبار التجار الذين أثروا ثراء كبيراً. في حين أن الإنتاج الصناعي كان لا يزال يجرى في صورته الحرفية أو في صورة الصناعة المنزلية البسيطة.

وتصدق نفس هذه الملاحظة على تجارة النقود. فقد فتحت بورصة أمستر دام أبوابها، وقام رجال المال بالعمليات الائتمانية (التسليف) منذ زمن طويل، في الوقت الذي كانت فيه الأعمال الصناعية تتم في محال أرباب الحرف في أوربا الغربية.

وما أن ظهرت الرأسمالية الصناعية نتيجة الاختراعات واستخدام الآلات حتى انتشرت بسرعة في أنحاء العالم. فمن مهدها في انجلترا حيث تثبت دعائمها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، انتقلت إلى أمريكا الشمالية والقارة الأوربية. غير أنها لم تتسلل إلى دول أولابا الشرقية إلا ببطء شديد. ومن أوربا امتدت إلى الدول الناشئة الحديثة وإلى بعض المستعمرات. ولا يزال هناك مجال كبير للتوسع الرأسمالي في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية حيث توجد مناطق واسعة لم تستغل بعد.

على أن الرأسمالية لم تقو وتزدهر بنفس الدرجة في الدول التي شملتها. فنجد الرأسمالية في أمريكا الحديثة العهد نسبياً بها، قد بلغت أعلى درجاتها، بينما نجد دولا أخرى أعرق منها كانجلترا لم تبلغ فيه

الرأسمالية هذه الدرجة. كما نجد إلى جانب هذه الدول دولة كبرى كروسيا لم تظهر فيها الرأسمالية بتاتاً إذ انتقلت إلى النظام الإشتراكي مباشرة دون مرور بدور الرأسمالية.

على أنه إذا كان للرأسمالية في كل بلد من هذه البلاد طابعها وظروفها الخاصة، إلا أن التطورات التي طرأت على النظام الرأسمالي تكاد تكون واحدة في جميع البلاد التي توطدت فيها أركان هذا النظام وبصفة خاصة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية.

وقد بدأت هذه التطورات قبيل الحرب العالمية الأولى، وعجلت بها أحداث الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) والأزمة الاقتصادية (١٩٢٩ وما بعدها) حتى أنه يمكن القول أن الرأسمالية الحالية قد

اختلفت اختلافاً كبيراً عن الرأسمالية الأولى السابقة على الحرب.

ويمكن أن نميز بين أربعة تطورات جوهرية في النظام الرأسمالي: فقد تطورت الرأسمالية من رأسمالية متنافسة إلى رأسمالية احتكارية، ومن رأسمالية تجارية وصناعية إلى رأسمالية مالية، ومن رأسمالية منفصلة عن الدولة إلى رأسمالية خاضعة لرقابة الدولة، ومن رأسمالية ذات صبغة دولية إلى عدة رأسماليات قومية منطوية على نفسها، وسنلقي نظرة سريعة على كل تطور من هذه التطورات الأربعة المذكورة فيما يلي.

٩٠- من رأسمالية متنافسة إلى رأسمالية احتكارية: لعبت الطوائف المهنيى دوراً كبيراً من الناحيتين الاقتصادية والإجتماعية في النظام الاقتصادي الحرفي كما ذكرنا. وكان معلمو وصناع الحرفة الواحدة يشتركون في طائفة واحدة، فكانت هناك روابط تجمع بينهم، وكانوا يخضعون جميعاً لقواعد مشتركة تهدف إلى حماية مصالح المهنة والمستهلك.

وما أن ألغى نظام الطوائف نتيجة للمساوىء التي خلفها، وحل نظامم المشروع محل نظام الحرفة، حتى انفصل العمال عن أصحاب الأعمال وزالت القواعد التي كانت تحكم الإنتاج. فقامت الحرية مقام التنظيم، أو نفرط عقد المنتجين واتحادهم.

وترتب على ذلك أننا أصبحنا بصدد سوق حر لا أثر فيه للتنظيمات القديمة، وعدد كبير من صغار المنتجين يتنافسون فيما بينهم، وجماهير غفيرة من العمال المتفرقين. فوجدت المنافسة التي لا يمكن أن نردها إلى خلو السوق من التنظيم المفروض فحسب بل إلى عدم

وجود منتج يستطيع أن يسيطر على السوق بمفرده أيضاً.

غير أن هذه الحالة لم تدم طويلاً، فقد عمد العمال الأجراء إلى تكوين النقابات لمقاومة الاستغلال الذي وقعوا بين براثينه واضطراب السلطات العامة بعد مناهضة هذه النقابات فترة من الزمن إلى التغاضي عنها ثم الاعتراف بها.

وعمد أصحاب الأعمال من ناحيتهم إلى تكوين اتحادات للوقوف في وجه المطالب العمالية وللعمل على زيادة أرباحهم باحتكار السوق.

وهكذا تحاول اتحادات أصحاب الأعمال السيطرة على سوق السلع التي ينتجونها للتحكم في المستهلك. كما تحاول اتحادات العمال السيطرة على جميع الأيدي العاملة وتنظيم صفوفهم في الفروع التي يعملون فيها. فأختفت المنافسة وحل محلها الاحتكار.

وقد ساعد على اتفاق المنتجين أن المنافسة الحرة نفسها قضت على المشروعات الصغيرة التي لم تقو على الوقوف في وجه المشروعات الكبرى. فمكن أن تعقد هذه المشروعات الكبيرة الاتفاقيات الصناعية فيما بينها للسيطرة على الأسواق، والقضاء على المنافسة فيما بينها.

وتجاوزت الاتفاقيات الصناعية النطاق الوطني بحيث امتدت إلى السوق الدولية، فأصبحت تضم المشروعات الخاصة بفرع معين من فروع الإنتاج في أهم دول العالم كما نشاهد في ترست البترول. وبذا لم يعد النظام الرأسمالي نظاماً قوامه النشاط الفردي حيث تلعب المنافسة فيه دورها بحرية

بل أصبحنا أمام قوى رأسمالية متكتلة تتمتع بقوة مخيفة وسلطان رهيب[٧].

٩١- من رأسمالية تجارية وصناعية إلى رأسمالية مالية: لم تكن المشروعات المتوسطة والصغيرة تحتاج فيما مضى إلى رؤزس أموال نقدية كبيرة. ولكن المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى التي ظهرت بتقدم الرأسمالية أصبحت في حاجة إلى مبالغ نقدية ضخمة لتأسيسها وتوسيعها وتسيير أعمالها. ووجدت ما تحتاج إليه لدى بنوك الأعمال أو بنوك الودائع، فأصبحت الصناعة والتجارة خاضعة للبيوت المالية. وأمكن في بعض الأحيان لبنك أو مجموعة من البنوك أن تسيطر على عدد كبير من المشروعات. وقد حدا هذا الاتجاه ببعض كبار أصحاب الأعمال مثل فورد إلى إسداء النصح إلى المشروعات بأن تحتفظ بجزء من أرباحها لتستخدمه فيما تحتاج إليه حتى لا تضر إلى الخضوع للمنظمات الأئتمانية، وتعرف هذه الطريقة باسم «التمويل الذاتي» (**l'auto- financement**).

كما عانت الصناعة والتجارة من سيطرة الماليين أيضاً عن طريق البورصات. فالمشروعات الكبرى في ظل الرأسمالية المتطورة تأخذ شكل الشركات المساهمة، التي تتداول أسهمها في البورصات، الأمر الذي يجعلها تحت سلطان مضاربات ومناورات الماليين وتقلبات الأسعار فيها. وهكذا نرى أن رجال المال يحدثون من الاضطراب في دولاب الإنتاج بنفس قدر المعونة التيس يقدمونها له.

---

(٧) ويقول في ذلك الأستاذ فرنسوا برو (**Perroux**).

Un capitalisme de grandes unités a remplacé le capitalisme atomique d'autrefois.

على أن تأثير رجال المال يقف عند حد الاقتصاد بل تعداه إلى ميدان الساعة: فيمدون إلى حكوماتهم يد المعونة في فترات الضيق، ويساعدونها في التوسع السياسي عن طريق القروض التي يقدمونها إلى الدول الصغيرة الناشئة، فتفتح مجال التدخل لدولهم باسم ضمان سداد هذه الديون.

٩٢- من رأسمالية منفصلة عن الدولة إلى رأسمالية الدولة: لا جدال في أن الدولة لعبت دوراً هاماً في نشأة الرأسمالية الصناعية. وقد أشرنا في الباب الأول عند الكلام عن مذهب التجاريين، أن الدولة في ذلك الوقت خلقت بعض الصناعات، ودعمت وشجعت البعض الآخر.

وقد قامت الدولة بأداء نفس الدور- مع اختلاف في الوسائل- في البلاد التي ظهرت فيها الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر كاليابان.

على أنه مجرد أن اشتد ساعد الكيان الاقتصادي الجديد، تخلت الدولة عن التدخل فيه وأصبح يعتمد أساساً على عمل الأفراد. وقد تم هذا الانفصال- وإن لم يحدث مطلقاً أن كان انفصالاً تاماً- في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أوربا الغربية.

فوجدت مذاهب الحرية التي نادت بعدم التدخل في الحياة الاقتصادية ووجوب اقتصار وظيفتها على تحقيق النظام والسلام وضمان احترام الملكية والعقود، وعدم وجود ما يحد من نشاط الفرد سوى حقوق غيره من المجاورين له.

بيد أن الواقع لم يساير هذه الآراء النظرية تمام المسايرة. فكانت الدولة في أشد أوقات الحرية، تجبي الضرائب وتنشيء النظم الجمركية وتضع التشريع اللازم لحماية العمل. ولكن الاقتصاد في جملته على الأقل كان اقتصاداً يقوم على المصالح الخاصة. وإذا ما تدخلت الدولة فإنما تتدخل غالباً لأسباب غير اقتصادية: قد تكون ضرائبية أو اجتماعية.

ولكن الوضع اختلف منذ الأعوام السابقة على الحرب العالمية الأولى، وعلى الأخص بعد نهاية هذه الحرب. إذ أخذت الطوائف الاقتصادية يرتفع صوتها يوما بعد يوم داعية الدولة إلى التدخل. فأصبحت الدولة تراقب الحياة الاقتصادية أو غدت الدولة نفسها رأسمالية لأسباب غالباً ما تكون اقتصادية ترجع إلى تغيرات في البنيان الاقتصادي ذاته:

(١) تضخم حجم المشروعات– أصبحت المشروعات في ظل الرأسمالية الحديثة من الضخامة بمكان كبير. فمن مصانع تضم جيوشاً من العمال ويؤثر نشاطها في كثير من المصانع الأخرى إلى بنوك تحتفظ وتوظف الآلاف بل الملايين المملوكة لصغار ومتوسطي المدخرين وتغذى باعتماداتها نواح مختلفة من نشاط الأمة. فهذه المشروعات الضخمة وإن كانت مشروعات خاصة، فإن أمرها يهم الصالح العام نظراً لحجمها وبصرف النظر عن صفتها. إذ أن مصيرها يؤثر في جانب كبير من أبناء الأمة، إن لم يكن في مصير الأمة بأسرها ولذا فإن الدولة لا تستطيع أن تترك هذه المشروعات تهوى حتى تحول دون الإضرار بمصالح المواطنين.

(٢) تضارب مصالح الجماعات- قلنا إن كلا من أصحاب الأعمال والعمال ألفوا الاتحادات والنقابات. وتضاربت مصالح المنتجين في الفرع الواحد من فروع الإنتاج مع مصالح المنتجين في الفروع الأخرى، كما تضاربت مصالح العمال مع مصالح أصحاب الأعمال. وكان لابد من تدخل الدولة للتووفيق بين هذه المصالح المتضاربة. فالاقتصاد الرأسمالي القائم على هذه المتجمعات أدى إلى إخضاع الاقتصاد لرقابة الدولة.

(٣) تأثير المال على الاقتصاد والدولة- إن تأثير المال على كل من الاقتصاد والدولة على النحو السابق بيانه، أدى إلى تداخل المصالح بحيث لم يعد من السهل الفصل بين الاقتصاد والدولة.

لكل هذه الأسباب ذات الصفة المستديمة والمتصلة بطبيعة البنيان الاقتصادي[٨]، ازدادت درجة رقابة الدولة على الرأسمالية وأتسع نطاق رأسمالية الدولة[٩] بما لا محل لمقارنته السابقة على الحرب.

٩٣- من رأسمالية دولية إلى رأسماليات منطوية على نفسها: أصبح الاقتصاد -قبل الحرب العالمية الأولى- دولياً، ولمسنا اتجاها نحو قيام سوق دولي لعدد كبير من السلع والمنتجات.

---

(٨) هناك أسباب أخرى عارضة لتدخل الدولة: كنشوب الحرب التي تعطي للدولة حق السيطرة على الإنتاج والمبادلات، ووقوع الأزمات التي تضطر إلى إنقاذ الاقتصاد المضطرب.

(٩) يقصد برأسمالية الدولة (**le Capitalisme d'État**) أن تقوم الدولة نفسها بعمل المنظم والرأسمالي.

فالاتجاه الحر من الناحية النظرية يؤدي إلى العالمية. غير أن العالم لم يعرف في أي وقت من الأوقات حرية كاملة للمبادلات بين الدول. وإنما عرف حرية نسبية في العلاقات التجارية بين الدول خلال القرن التاسع عشر. فنشطت حركة التجارة الدولية وحركة انتقال رؤوس الأموال والأشخاص.

غير أن تيارات المبادلة هذه تقلصت أثناء الحرب العالمية، وعاقت دون عودتها إلى حالتها الأولى بعد الحرب.

فقد أرادات فرنسا وانجلترا أن تحتفظا بحرة التجارة. ولكنهما سرعان ما عدلتا عنها إبتداء من سنة ١٩٣٠ استعداداً لخطر الحرب الثانية، أما ألمانيا وإيطاليا فقد انطوت كل منهما على نفسها لكي تستغل مواردها أسحن استغلال استعداداً للمقاومة والتوسع في ظل الحكمين الهتلري والفاشستي. كما أخذت الدول التي نشأت بعد الحرب كدول البلقان بنفس السياسة نتيجة السياسة نتيجة لذكريات الحرب واستعداداً للأخطار المقبلة.

ولا زالت هذه الحالة هي السائدة في الوقت الحاضر نظراً للخطر الدائم للحرب الذي يعيش العالم في ظله.

المبحث الثالث

فشل النظام الرأسمالي

أثبتت المشاهدة واستقراء الوقائع بأجلى بيان أن النظام الرأسمالي فشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان الحياة الرغدة للبشرية.

ويرجع هذا الفشل إلى عدم توفر الظروف التي افترض أنصار الاقتصاد الفردي الحر أو المرسل، وجودها في المجتمع لضمان حسن سير النظام الرأسمالي– من ناحية، وإلى عيوب نجمت عن تطبيق النظام الرأسمالي ذاته– من ناحية أخرى.

٩٤– عدم توفر الظروف المفترضة لحسن سير النظام الرأسمالي:
أتضح من سير عجلة الحياة الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر أن شروط المنافسة الكاملة اللازمة لحسن سير النظام الرأسمال لا تتوفر في جميع الأحوال، بل إن عدداً من الصناعات تمتع باحتكار طبيعي يخرجها من دائرة المنافسة، وأن المنافسة المطلقة من كل قيد تؤدي في كثير من الأحيان إلى احتكارات اطصناعية.

(١) المنافسة غير الكاملة– إذا كان إنتاج بعض السلع وبيعها يتم في الوقت الحاضر في ظروف يمكن أن توصف إلى حد ما بأنها منافسة كاملة. فإن الشرائط التي تتطلبها المنافسة لا تكاد تتوفر إلا جزئياً بالنسبة للغالبية العظمى من السلع. وبناء على ذلك، لا يمكن القول بأن المنافسة تؤدي دورها المرعوم في عرف الرأسمالية لتنظيم الإنتاج والتوزيع في المجتمع.

فالمستهلك لا يدرك دائماً مصلحته الخاصة كما ينبغي؛ وقد يدركها في بعض الأحيان، ولكنه لا يستطيع لسبب أو لآخر أن يعمل على تحقيقها. ففي كثير من الأحوال، لا يلم المستهلك إلماماً كافياً بصفات السلعة التي يشتريها، ويقد لا يكون لديه من الوقت ما يسمح له بمقارنة الأسعار.

هذا إلى أن مصلحة منتج معين بالذات لا تتفق دائماً والمصلحة العامة

للمجتمع. فقد يعمل على الحصول على ربح أكبر عن طريق استغلال العمال الذين يشتغلون لديه بارهاقهم في العمل بصورة أو بأخرى.

وإذا كان للمنتجين الحرية في الدخول إلى بعض الأسواق، فإن هذه الحرية تشوبها الكثير من المضايقات. فكثيراً ما يعمد المنتجون القدامى إلى استقبال المنتج الجديد بتصرفات لا تتفق والمنافسة العادلة، وبخفض الأسعار لفترة من الزمن خفضاً يقصد به إجباره على الإنسحاب من الميدان قبل أن يثبت أقدامه فيه.

هذا إلى أن التكافؤ في المقدرة على المساومة بين طالبي وعارضي العمل تكاد تكون منعدمة. فالعامل الذي لا يملك من الموارد سوى عمله لا يمكن أن يعد وهو طلب عملا به حياته وحاة أسرته، في نفس مركز رب العمل الذي لا يعنيه كثيراً أن يستأجر عمل هذا العامل أو ذاك.

فالمنافسة إذا وجدت في بعض الظروف، فإنها لا تكاد توجد في معظم الحالات. وترتب على ذلك أن تزعزعت الثقة في صلاحية المنافسة غير المنظمة، وظهرت الحاجة إلى فرض رقابة من جانب المجتمع لحماية مصالحه إما بإحلال التوجية والإشراف محل المنافسة، وإما بالإبقاء على المنافسة مع إتخاذ الإجراءات المنظمة لها.

(٢) الاحتكارات الطبيعية– يقصد بالإحتكارات الطبيعية تلك الإحتكارات التي توجد في بعض الأعمال التي لا تتفق طبيعتها ونظام المنافسة الحرة كالسكك الحديدية والتليفونات، ولذا فإننا نرى اتجاهاً في العصر الحديث إلى أن تتولى الدولة إدارة هذه الأعمال على اعتبار

أنه ما دام لا بد من الاحتكار، فأهون على المستهلك أن تكون الحكومة هي المحتكرة من أن يكون المتحكر شخصاً آخر أو هيئة أخرى.

ولا تعتبر المنافسة بطبيعة الحال هي العامل المنظم للإنتاج بالنسبة لهذا النوع من الأعمال كما أنها لا يمكن أن تكون المنظمة للإنتاج في الأعمال التي تتمتع باحتكار فعلي، وهو الاحتكار الناجم عن عدم وجود منتجين آخرين في هذا الفرع، وإن كان لا يوجد مانع قانوني من ظهور المنافسة في أي وقت من الأوقات.ويتفرع على ذلك وجوب البحث عن منظم آخر للإنتاج والأثمان خلاف المنافسة بالنسبة لهذا النوع من الصناعات التي تتمتع بإحتكارات طبيعية أو فعلية.

(٣) الإحتكارات الإصطناعية- قد يجد المنتجون في بعض الصناعات أن من مصلحتهم التقليل من الكمية المعروضة من سلعهم حتى يتوصلوا إلى رفع ثمنها والحصول على قدر أكبر من الأرباح، وأن الظروف تساعد على نجاح هذه السياسة. فيتفق المنتجون في هذه الصناعات فيما بينهم على ما يضمن تحقيق هذه الخطة، فتختفي المنافسة باعتبارها الأداة المنظمة للإنتاج والأثمان. وقد كثر إبرا مثل هذه الأتفاقيات بين المنتجين في أواخر القرن التاسع عشر، وعم انتشارها اليوم رغم المحاولات التي تبذلها بعض الكحومات للحيلولة دونها.[١٠]

---

(١٠) هذا إلى أنه يعترض على نظام المنافسة الحرة بأنه يؤدي في نهاية الأمر إلى الإحتكار، لأن المنافسة تقضى على المشروعات الضغيرة التي لا تقوى عليها، فيتركز الإنتاج في أيدي

٩٥- عوامل الفشل الناجمة عن طبيعة النظام: إلى جانب هذه الأسباب المترتبة على عدم توفر الظروف التي افترضها النظام الرأسمالي لضمان نجاحه، ظهرت عوامل أخرى للفشل نجمت عن طبيعة النظام الرأسمالي نفسه. ويأتي في مقدمة هذه العوامل: الأزمات الاقتصادية التي تحل بالنشاط الاقتصادي، والخسائر المترتبة على المنافسة، ومشكلة البطالة.

(١) الأزمات الاقتصادية الدورية- اعترت العالم منذ تطبيق النظام الرأسمالي كوارث اقتصادية ذات صفة دورية تميزت بكساد الأعمال، وإفلاس المشروعات، وتدهور الأسعار، وانتشار البطالة بين العمال. فوقعت في الفترة ما بين سنتي ١٨٢٩و ١٩٢٩ ثلاث عشرة أزمة اقتصادية بمعدل أزمة كل ثماني أو عشرة سنوات أي في سنوات: ١٨٢٥، ١٨٣٦، ١٨٤٧، ١٨٥٧، ١٨٦٦، ١٨٧٣، ١٨٨٢، ١٨٩٠، ١٩٠٠، ١٩٠٧، ١٩٢٠،١٩١٣، ١٩٢٩.

ولا يعني ذلك أن العالم لم يعرف الأزمات قبل الرأسمالية، وإنما كانت فترات الضيق والحرمان تحل بالعالم قديماً ترجع إلى الكوارث الطبيعية أو الحروب. أما الأزمات الاقتصادية الحديثة ذات الصفة الدورية فترجع إلى أسباب ناجمة عن ذاتية النظام الاقتصادي القائم.

فالمنافسة الحرة التي يعتمد عليها النظام الرأسمالي في تحقيق

القلائل الذين يتمكنون من احتكار السوق. فالمنافسة تؤدي إلى القضاء على والمنافسة، كما يقول برودون (**Proudhon**).

التوازن بين الإنتاج والاستهلاك لا تؤدي دورها المزعوم على النحو الي أشرنا إليه. فكسل منظم يتمتع بحرية كبيرة في الإنتاج أو يرمي إلى تحقيق أكبر الأرباح، والمشروعات زودة بوسائل ميكانيكية قوية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج عن حاجة الإستهلاك لأنعدام الخطة العامة التي تضمن التوفيق بين الكميات المنتجة والكميات المطلوبة [١١].

وليس أدل على أن الأزمات الاقتصادية وليدة النظام الرأسمالي من أن الأزمة الأخيرة التي وقعت في سنة ١٩٢٩ وما بعدها، واجتاحت العالم الرأسمالي بأسره، لم تمتد إلى روسيا السوفيتية التي تطبق النظام الاشتراكي في بلادها.

(٢) تبديد جانب من القوى الإنتاجية– يتحمل المنتج في النظام الرأسمالي مخاطر اقتصادية كبيرة، لأن السلع أصبحت تنتج للسوق عامة وليست تنفيذاً لتوصيات خاصة بمستهلكين معينين بالذات. ولا يجد المنتج مرشداً له في تحديد إنتاجه سوى ما يتنبأ به من احتمالات تقلبات الطلب على سلعته في المستقبل فإن صدقت تنبؤاته ربح، وإلا حلت به الخسارة. ولا تعد هذه الخسارة يسيرة في الوقت الذي ساد فيه الإنتاج الكبير وأصبحت فيه رؤوس أموال المشروعات من الضخامة بمكان. وهذه الخسائر الجسيمة التي تحل بهذه المشروعات الكبيرة لا تقتصر بطبيعة الحال على المنتجين كأفراد وإنما تحل بالمجتمع بأسره.

---

(١١) وقد قيلت نظريات أخرى كثيرة في تعليل هذه الأزمات الدورية، وكلها ترجع أيضاً إلى أسباب منبعثة من طبيعة النظام الرأسمالي.

هذا إلى أن المنافسة التي تقوم بين المشروعات في النظام الرأسمالي بما يؤدي إليه من القضاء على بعض المشروعات، تقضي على ثمرة أموال وجهود أنفقت في سبيل إنشاء هذه المشروعات، وتبدد جانباً من قوى الأمة الإنتاجية.

(٣) مشكلة البطالة– علق الككثيرون في مستهل القرن التاسع عشر آمالاً كباراً على زيادة التخصص وأتساع الأسواق باعتبارها من العوامل المؤدية إلى تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي وضمان العمل المستمر للعمال. غير أن العالم وصل إلى نتيجة مؤسفة تناقض ما كان يتوقعه: فالأزمات الاقتصادية التي تحل بالعالم من وقت لآخر، تلقي بالعمال إلى عرض الطريق، والتغيير المستمر في طرائق الإنتاج نتيجة استخدام الآلات يؤدي إلى الاستغناء عن عمل فريق منهم، كما أن ظروف الإنتاج الآلي تتعرض العمال لخطر الإصابات والأمراض المهنية دون أن يجدوا عوناً أو رعاية. ولا شك في أن هذه المخاطر الشخصية التي تحل بالعمال أشد بكثير من المخاطر المالية للمشروع التي يتعرض لها أصحاب الأعمال.

هذا إلى أن الفن الصناعي الحديث يستلزم من الحيوية وسرعة الخاطر ما يجعل العامل مهدداً بعدم الصلاحية للعمل في سن مبكرة عما كان عليه الحال في ظل الإنتاج اليدوي البسيط.

كل هذه الظروف أصبحت تستلزم من الدولة التدخل في الميدان الاقتصادي لتضمن عملا لكل مواطن، الأمر الذي لا يحققه النظام

الرأسمالي. فوجدت المشروعات الخاصة بالعمالة الكاملة التشغيل الكامل (Full employment أو plein emploi) للتغلب غلى هذه المشكلة الخطيرة [١٢].

في حين أن النظام الإشتراكي يفاخر بأنه لا يعرف مشكلة البطالة لأنه يضع برنامجاً موسوماً مقدماً للاستفادة من جميع القوى الموجودة في الدولة وف مقدمتها القوة العاملة للإنتاج لأشموال وأداة الخدمات التي يحتاج إليها الأفراد. فكل مواطن مقرر له عمل يؤديه ويضمن له سبيل التعيش، ولذا يقول الإشتراكيون أن العمل حق لكل مواطن وواجب عليه.

٩٦– أثر فشل النظام الرأسمالي: كان من أثر فشل النظام الرأسمالي أن ازداد تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي من ناحية، وانتشرت المباديء الاشتراكية من ناحية أخرى.

(١) ازدياد تدخل الدولة– أخذ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية صوراً مختلفة لمواجة ما تكشف عنه النظام الرأسمالي في العصر الحديث من ثغرات. ومن أهمصور هذا التدخل مراقبة المنافسة وتنظيم الاحتكار، وتولي الدولة إدارة بعض الصناعات، ومحاولة علاج المساويء الناجمة عن النظام الرأسمالي.

فصدرت التشريعات في الدول الرأسمالية المختلفة لمعاقبة كل من يتبع أساليب غير مشروعة في المنافسة للتأثير على السوق أو للإضرار

---

(١٢) راجع بصفة خاصة مشروع وليام بيفردج (W. Beveridge) الإنجليزي في كتابه Full employment in a free city).

بمنافسيه أو لتضليل المستهلك. ومنعت قوانين بعض الدول اتحاد المنتجين بقصد القضاء على المنافسة فيما بينهم واحتكار السوق.

كما حرصت الدول على تنظيم الإحتكارات ف الأعمال التي لا تتفق طبيعتها ونظام المنافسة كأعمال السكك الحديدية والتليفونات حتى تضمن توفر السلع والخدمات للجمهور بأسعار معقولة.

هذا وقد لجأت الحكومة إلى تملك وإدارة بعض المرافق والصناعات لصالح المجموع دون نظر إلى الربح حتى يتمكن كل فرد من الحصول على الخدمة أو السلعة بسعر منخفض. وأحياناً تتولى الحكومة القيام بالمشروعات منذ البداية. فينشأ مشروعاً حكومياً أو عاماً، وأحياناً تقوم الحكومة بتأميم مشروعات قائمة فعلا أي بنزع ملكيتها من أيدي الأفراد الرأسماليين لتمتلكها وتديرها بإسم المجموع. وها نحن أولاء نلاحظ انتشار حركات التأميم (**nationalisation**) في الوقت الحاضر.

وأخيراً فإن الدول لا تكتفي بمحاولة تهيئة البيئة الصالحة لحسن سير النظام الرأسمالي بل تعمل على معالجة المساويء التي تنجم عن تطبيق النظام نفسه. وقد ظهر هذا الاتجاه بصفة خاصة في الجهود التي تبذلها الحكومات لتخفيف قسوة الأزمات الاقتصادية، ولإصدار التشريعات الاجتماعية الكفيلة بالحد من خطر البطالة ووضع حد لاستغلال أصحاب الأعمال للعمال.

(٢) انتشار المباديء الاشتراكية– كما كان من أثر فشل النظام

الرأسمالي في تحقيق السعادة والاستقرار المنشودين، أن فقدت الجماهير الكادحة كل ثقة فيه لأنها تكابد مساوءه ولا تستمتع بمغانمه، ونظرت إلى النظام الإشتراكي باعتباره المنقذ من أدران الرأسمالية، فأعتنقت مباديء الاشتراكية وعملت على نصرتها.

ولم تصبح روسيا هي الدولة الوحيدة التي تأخذ بالنظام الإشتراكي في العالم، بل أصبحت تطبق هذا النظام أيضاً دول أوروبا الشرقية: بولونيا ورومانيا وتشكوسلوفا كيا والجر وبلغاريا والبانيا. وزحفت الإشتراكية إلى آسيا، فأقامت نظامها في الصين. وغرست حكومة العمال البريطانية بذور الإشتراكية في انجلترا. ولا تكاد تخلو دولة في الوقت الحاضر من وجود حزب إشتراكي يكافح في سبيل القضاء على الرأسمالية وإحلال النظام الإشتراكي مكانها.

الفصل الرابع

النظام الإشتراكي[1]

يختلف النظام الاقتصادي الإشتركي (**L'économie socialiste**) عن النظام الإقتصادي الرأسمالي اختلافاً كبيراً يكاد يشمل جميع العناصر التي يتكون منها كل نظام قتصادي.

وستتجلى هذه الفروق واضحة عند استعراضنا خصائص النظام الإشتراكي في المبحث الأول من هذا الفصل.

ولما كان هذا النظام الاقتصادي الإشتراكي قد وجد أول تطبيق عملي في روسيا السوفيتية بعد انتصار ثورة سنة ١٩١٧ وسقوط القيصرية، فإنه يجدر بنا أن نلقي نظره على الاقتصاد السوفييي وهو ما سيكون موضوع المبحث الثاني.

على أننا لن نستطيع بطبيعة الحال أن نسرد كافة تفصيلات هذا الاقتصاد الذي يشمل جميع نواحي الحياة الروسية. ولذا فإننا سنقتصر على بيان الخطوط العامة للاقتصاد السفييتي، وعلى من يريد التعمق في

---

(١) أهم المراجع:

Paui M. Sweezy- socialism; New York, 1949.

F. Perro ux- Cours d'économie politique, 1,5 e. éd., Paris 1948, p. 113 et s.

L. Von. Mises- Socialism. (translated from the german), 2 nd ed., London 1951.

A. C. Pigou- Socialism versus capitalism, London. 1949.

J. Schumpeter- Capitalism, socialism and democracy, 3 rd edi., London 1950.

دراسته أن يرجع إلى المؤلفات التي سنشير إليها في حينها.

المبحث الأول

خصائص النظام الإشتراكي

يتميز النظام الإشتراكي بخصائص معينة من حيث نظام الإنتاج، وطريقة توزع الناتج الاجتماعي، والهدف الذي يرمي إليه النظام.

أما من حيث الفن الذي يستعين به النظام الإشتراكي فإنه لا يختلف عن الفن المستخدم في النظام الرأسمالي. فنجد في النظام الإشتراكي، كما في النظام الرأسمالي، التقسيم الفني لعمليات الإنتاج، واستخدام الآلات.

غير أن ارتقاء الفن وتطوره لا يتمان في النظام الإشتراكي بطريقة ذاتية تحت تأثير المنافسة والرغبة في اجتذاب المستهلكين كما هو الحال في النظام الرأسمالي. فالدولة تحتكر الإنتاج، وبالتالي لا وجود للمنافسة بالمعنى المقصود في الرأسمالية[٢]. ولذا فإن مهمة الإرتقاء بفن الإنتاج تقع على كاهل السلطات العامة وموظفي الدولة.

٩٧- (١) الإنتاج طبقاً لبرامج مرسومة: تتملك الدولة في النظام الإشتراكي جميع وسائل الإنتاج في كافة فروع النشاط الاقتصادي من صناعة وزراعة وتجارة. وتصل إلى ذلك عن طريق التأميم (**nationalisation**) أي

(٢) يلاحظ أن المنافسة لم تنعدم تماما في الدول الإشتراكية. فالعمال يتنافسون داخل المصنع الواحد، كما أن المصانع تتنافس في إنتاج الكمية المحددة لكل منها في أقصر وقت.

بنزع ملكيتها من أيدي الأفراد نظير تعويض أو بغير تعويض حسب الأحوال ووضعها تحت تصرف الدولة باعتبارها ممثلة للمجموع[٣].

فتختفي بذلك المشروعات الخاصة وتحل محلها المشروعات العامة التي تتولى القيام بعملية الإنتاج تحت إشراف الهيئات المركزية في الدولة.

ويتم هذا الإنتاج طبقاً لبرامج عام دوري يوضع لفترة معينة من الزمن كسنة أو بضعة سنوات. ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق أمرين:

١- الملاءمة بين الإنتاج كماً ونوعاً، وبين حاجات الأفراد. فتقوم الدولة بتحديد أنواع السلع منها. ثم تنظيم الإنتاج بما يكفل تحقيق رغبات السكان في حدود موارد الدولة وقواها الإنتاجية. فإذا فاقت حاجات الأفراد هذه الحدود، قامت الدولة بتحديد الحاجات الواجبة لإشباع أو لا وفق أهميتها وضرورتها.

٢- توزيع عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال توزيعاً يتفق وحاجات الإنتاج. فإذا تبضين من دراسة حاجات الافراد وجوب الإقلال من إنتاج سلعة معينة، فلا يجوز أن تعطل القوى العاملة ورؤوس الأموال المستخدمة فيها. بل يجب تحويل القوى العاملة ورؤوس الأموال الزائدة إلى فرع الإنتاج الذي يحتاج إليها لزيادة كمياته المنتجة.

---

(٣) يلاحظ أن استيلاء الحكومة على موجودات شركات الامتياز وتولي الحكومة إدارة ما كانت تقوم به من أعمال بعد انتهاء عقودها لا يعتبر تأميماً كما يطلق عليه خطأ. إذ أن العملية لا تتضمن نزع ملكة وإنما مجرد تنفيذ لعقود الامتياز.

وبناء على ذلك لا يخشى حصول أزمات اقتصادية نتيجة الإفراط الإنتاج أو النقص في الاستهلاك. لأن الإنتاج يتم طبقاً لخطة عامة موضوعة على أساس حاجات الأفراد. فالبرامج المدروسة التي تضعها الدولة للإنتاج في النظام الإشتراكي هي التي تقوم بمهمة الموازنة التي يقوم بها نظام الأثمان والأسواق في النظام الرأسمالي. وهذه البرامج كفيلة بتجنب الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي. وقد أمكن فعلا لروسيا السوفييتية أن تنجو من امتداد عدوى الأزمة الاقتصادية الأخيرة في سنة ١٩٢٩ وما بعدها بفضل قيام النظام الاقتصادي المصمم أو المرسوم (**Economie planifiée**).

كما أن برامج الإنتاج الموضوعة على أساس الاستفادة من القوى العاملة الموجودة في الدولة كفيلة بإيجاد عمل لكل مواطن. فلا تعرض في النظام الإشتراكي مشكلة البطالة على النحو المألوف في البلاد الرأسمالية. وإن كان البعض يعترض على هذا النظام بأنه يفقد العامل حريته في الإشتغال بالعمل الذي يريده إذ أن الدولة هي التي توجه العمال وفق برنامج الإنتاج الموضوع. ولكن هذا الاعتراض مردود بأن مصلحة العمال في مردود بأن مصلحة العمال في مجموعهم تتطلب القضاء على البطالة أولاً، إذ لا حرية ولا اختيار لمن لا يجد عملا يسد به عوزه وعوز أسرته. فلا يهم العامل نوع العمل الذي يقوم به بقدر ما يهمه أن يجد الأجر الذي يضمن له الحياة المستقرة الهادئة.

ولا يعني قيام البرامج الموضوعة للإنتاج بمهمة الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك، عدم وجود أثمان في الدول ذات النظام الإشتراكي. فما

دامت النقود مجودة ومعترفاً بها، ويتم توزيع الناتج الاجتماعي في صورة أجور أو مرتبات نقدية، فلا بد من وجود الأثمان باعتبارها النسبة التي تتم على أساسها مبادلة السلع بالنقود.

ولكن هذه الأثمان لا تتكون طبقاً لتقلبات العرض والطلب في السوق كما هو الحال في النظام الرأسمالي. وإنما تقوم الدولة نفسها بتحديد أثمان السلع. فالأثمان في النظام الإشتراكي رهن مشيئة الدولة إلى حد كبير. وقد ترفع الدولة ثمن بعض السلع أو تخفضه لإعتبارات غير اقتصادية كأن ترمي من وراء ذاك إلى تحقيق غرض اجتماعي أو صحي. فيجوز للدولة أن تخفض من ثمن اللبن مثلا كما تفعل روسيا حتى تبيعه بأقل ن نفقة إنتاجه بقصد تشجيع الأفراد على استهلاكه لماله من فوائد صحية.

ولكنها لا تستطيع في نفس الوقت أن تهمل الإعتبارات الاقتصادية كلية. فإذا كان إنتاج سلعة معينة يحتاج إلى نفقة كبيرة، فإن الدولة تضطر أصلا إلى أن تبيع هذه السلعة بثمن كبير لأنها لن تستطيع –إذا خفضت الثمن– أن تنتج من هذه السلعة كمية وفيرة تكفي الطلب المتزايد.

وإذا كانت كيفية تكون الثمن تختلف في النظام الإشتراكي عنها في النظام الرأسمالي، فإن الدور الذي يقوم به الثمن في كل من النظامين يختلف أيضاً كل الاختلاف على النحو الذي بيناه. فالأثمان توجه الإنتاج وتقوم بدور الموازنة بين الإنتاج والإستهلاك في النظام الرأسمالي، في حين أن هذا الدور تقوم به الدولة عن طريق البرامج الموضوعة في النظام الإشتراكي.

٩٨- (٣) التوزيع طبقاً لقرارات السلطة العامة: ذكرنا أن توزيع الناتج الاجتماعي أو الدخل القومي على الأفراد يتم في النظام الرأسمالي طبقاً لحركات الأثمان في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى عدم العدالة في التوزيع، ويخضع دخول الأفراد لمصادفات السوق.

ولذا فقد حرص النظام الإشتراكي على أن يتم التوزيع بطريقة أكثر مسايرة للعدالة، دون أن تمس مصلحة الإنتاج.

فأصبح التوزيع يتم بعرفة الدولة في صورة أجور ومرتبات نقدية. وتقوم السلطة العامة بتحديد هذه الكافآت حسب عمل كل فرد مع مراعاة ظروفه العائلية[٤].

٩٩- (٣) هدف الاقتصاد الإشتراكي: أما الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي في النظام الإشتراكي فهو السعي لإشباع كافة حاجات الأفراد. ولا يتم هذا الإشباع تبعاً لدرجة اليسار وحسب القدر الشرائية للأفراد، ولكن بحسب ضرورة هذه الحاجات وأهميتها.

فالمنتجون في النظام الرأسمالي لا يتلقون تعليمات من السلطة العامة -كما ذكرنا- وإنما يوجهون إنتاجهم بمحض مشيئتهم وفق مصلحتهم الخاصة. ولما كان غرضهم الذي يسعون إليه هو الحصول على أكبر ربح ممكن، كان طبيعياً أن يتجهوا إلى إنتاج السلع التي يحتاج إليها

---

[٤] أما الأفراد غير القادرين على العمل، فإن الدولة تمنحهم المعاشات طبقاً لنظام التأمينات الاجتماعية.

الأفراد القادرون على دفع الأثمان العالية، وأن ينصرفوا عن إنتاج غيرها من السلع. فحاجات الأفراد في ذاتها لا تعنيهم مهما كانت أهميتها أو ضرورتها، وإنما تعنيهم حاجات الأفراد القادرين على الدفع مهما كان ترفية أو كمالية. ولذا فإنه كثيراً ما يحدث أن تتوافر السلع الترفية في بعض البلاد الرأسمالية بينما تفتقر إلى الضروريات والسلع الأساسية.

كما أن نظامي الأثمان والتوزيع في النظام الرأسمالي يؤديان إلى عجز بعض الأفراد عن سد حاجاتهم الضرورية الملحة بينما نجد فريقاً آخر يشبع حاجاته الترفية المتعددة.

أما في النظام الإشتراكي، فالدولة تقوم بإنتاج السلع المترتبة حسب أهميتها وضرورتها، وتحدد ثمنها بحيث يكون في مقدور كل فرد أن يشبع حاجاته المعقولة.

ولا يعني ذلك أن تتم المساواة الكاملة بين الأفراد. فدخل الأفراد يتفاوت حسب إنتاجهم وعملهم، وكل فرد حر في أن يتمتع بدخله النقدي في ابتياع ما يريد من أموال الاستهلاك. ولكن هناك حد أني يجب ان تضمن الدولة حصول جميع الأفراد عليه، ولذلك فإن الدولة الإشتشراكية تضع غالباً نظاماً للبطاقات بالنسبة للسلع الأساسية حتى يستطيع كل مواطن أن يحصل على نصيبه منها، أما الكماليات فتأتي في الدرجة الثانية بعد إشباع الحاجات الأساسية لجميع السكان.

المبحث الثاني
الاقتصاد السوفييتي(٥)

لا تطبق روسيا السوفييتية(٦) النظام الشيوعي خلافاً لما هو دارج على الألسن، وما يرد في الصحف والمجلات. وإنما تطبق روسيا في الوقت الحاضر النظام الإشتراكي. فالملكية الخاصة لأموال الإنتاج وحدها هي الملغاة، والتوزيع لا يتم حسب الحاجة وإنما حسب العمل.

ولكن القادة السوفييت يعتبرون أن النظام القائم حالياً في روسيا نظام وقتي بمثابة فترة إنتقال إلى النظام الشيوعي الذي يهدفون إلى الوصول إليه.

وقد رأى هؤلاء القادة أن هذا التدرج لا بد منه لنجاح النظام بعد أن حاولوا تطبيق النظام الشيوعي في باديء الأمر فباء بالفشل. كما يتبين

---

(٥) أهم المراجع:

فؤاد محمد شبل- الدستور السوفييتي (رسالة جامعية)- القاهرة ١٩٤٨.

Robert Mossé- L'économie collectiviste. Paris 1933.
Ch. Bettelheim- L'économie Soviétique. Paris 1950.
Sidney and Beatrice Webb- Soviet communism: a new civilization, 3 rd ed. London 1944.

(٦) تعني كلمة «سوفييت» في اللغة الروسية «مجلس» وسمي النظام القائم في روسيا حاليا بالنظام السوفييتي لأنه يقوم على مجالس العمال في شتى أنحائها المنظمة تنظيماً هرميا. فتمثل سوفييتات القرى (Soi soviet) قاعدة الهرم، ثم يأت فوقها سوفييتات المراكز وتتكون من مندوبي سوفييتات قرى المركز الواحد، ويبعث سوفييت كل مركز في إقليم معين بمندوبين في مؤتمرات سوفييتات الأقاليم ويبعث سوفييت كل إقليم بمندوبيه إلى مؤتمر الجمهورية التي يتبعها، ويبعث المؤتمر السوفييتي للجمهورية بمندوبيه إلى المؤتمر السوفييتي العام للاتحاد السوفييتي، وهو قمة الهرم السوفييتي.

ذلك من تتبع التطورات التي مر بها الاقتصاد السوفييتي.

١٠٠- مراحل الاقتصاد السوفييتي: مر الإقتصاد السوفييتي منذ استيلاء السوفييت على الحكم في روسيا بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى- من ١٩١٨- ١٩٢٢: ويطلقون عليها اسم الحرب الشيوعية (**communisme de guerre**). وفي هذه الفترة حاولت السلطات السوفيتية القضاء على نظام الأسواق والأثمان، وإلغاء النقود، وإقامة نظام شيوعي كامل على أساس قيام الدولة بتوزيع الأموال عينا.

غير أن النتيجة كانت هبوطا شاملا للإنتاج الوطني، وفوضى ضاربة الأطناب في كافة نواحي جهاز الإنتاج والتبادل. الأمر الذي حدا بالحكومة إلى تغيير الأوضاع الاقتصادية في البلاد تغييراً كليا ودخلت روسيا في طور جديد اصطلح على تسميته بالنيب (**N. E. P.**)[٧] أي السياسة الاقتصادية الجديدة.

المرحلة الثانية- من ١٩٢٢- ١٩٢٨: وهي مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة. وهذه الفترة عبارة عن انتكاس للنظام الإشتراكي إذ عادوا إلى نظام السوق والأثمان، واعترفت الحكومة منن جديد بالملكية الفردية، وعادت المشروعات الخاصة إلى الظهور، وأصبحت التجارة في الجانب الأكبر منها تجارة خاصة.

---

(٧) الحروف الأولى لعبارة **Novaya Ekonomicheskaya Politika** الروسية.

المرحلة الثالثة– من ١٩٢٨ إلى الوقت الحاضر: وهي مرحلة الخطط الاقتصادية. وقد تحول النظام الروسي في هذه الفترة فجأة إلى المثل الأولى، فعم التأميم واستولت الدولة على كافة المرافق الاقتصادية بطريق مباشر أو غير مباشر، وعملت على توجيهها وفقاً لمشروعات محددة بخمس سنوات.

فنصت المادة الحادية عشرة من الدستور السوفييتي الصادر في ٥ ديسمبر على ما يأتي:

«تحدد الحياة الاقتصادية للاتحاد السوفييتي وتدار وفقاً لمشروع الدولة للاقتصاد القومي الذي يهدف إلى إنماء الثروة العامة، ورفع المستوى المادي والثقافي للعمال على الدوام، وتوطيد استقلال الاتحاد السوفييتي وتدعيم قواه الدفاعية».

١٠١– مشروعات الخمس سنوات: وقد بدىء في تنفيذ مشروع الخمس سنوات الأولى في ١٩٢٨، وأعقبه تنفيذ مشروع الخمس السنوات الثاني عام ١٩٣٣، وتلاه الثالث عام ١٩٣٧. غير أن الحرب العالمية الثانية حاولت دون تنفيذه، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها بدىء بتنفيذ مشروع خمس سنوات رابع عن المدة من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٠ لإصلاح ما خربته الحرب من الاقتصار الروسي.

وتقوم بتحضير مشروعات الخمس سنوات لجنة تسمى لجنة برنامج

الدولة «**Gosplan**». وظلت تابعة منذ إنشائها لمجلس قوميسيري الشعب[٨] حتى عام ١٩٤٦ حين حولت إلى وزارة سميت بوزارة التوجيه القومي.

وتضم هذه الوزارة عدداً ضخماً من المواطنين الإداريين وعلماء الاقتصاد والمتخصصين في الإحصاء والفنيين في كافة فروع الصناعة والزراعة. وتعتمد في أعمالها على الإحصائات الدقة التي تتلقاها من كافة المناطق والمنشآت.

وتوجد إلى جانب هذه الإدارة المركزية التي يمتد اختصاصها إلى سائر أنحاء الاتحاد السوفييتي، إدارات مشابهة في كل جمهورية وإقليم من جمهوريات وأقاليم الاتحاد.

وعندما تفرغ وزارة التوجيه القومي من وضع قواعد مشروع الخمس سنوات على ضوء الإحصائيات التي جمعتها عن احتياجات البلاد ومواردها، تبعث إلى كل وزارة من الوزارات المختصة بما تلتزم بتنفيذه من هذا المشروع، وتقوم كل وزارة بإصدار تعليماتها التنفيذية إلى إداراتها المختلفة، ثم ترسل كل إدارة تعليماتها إلى المصانع والمناجم وكافة المؤسسات الإنتاجية التابعة لها لتقوم بالإنتاج وفق البرنامج المرسوم.

ولا ينتظر حتى نهاية الخمس سنوات للتأكد من تنفيذ البرنامج بل توضع داخل مشروع الخمس سنوات برامج سنوية، وداخل البرامج

---

(٨) كان الوزراء الروس السوفييت يسمون قومسيرري الشعب حتى فبراير ١٩٤٦ حين صدر قانون بتلقيبهم بالوزراء.

السنوية رامج لكل ثلاثة شهور حتى يمكن التحقق من تنفيذ المشروع الموضوع بإضطراد طبقا للخطة المرسومة.

وتختلف أهداف التوجيه باختلاف برامج الخمس سنوات المختلفة وإن كانت تتفق جميعها بصفة عامة في العمل على تصنيع البلاد وانتشالها من تأخرها الزراعي، ورفعها إلى مستوى دول أمريكا وأوربا الغربية مع تحقيق الإكتفاء الاقتصادي والإستغناء عن العالم الرأسمالي.

وهكذا استعاض السوفييت عن وسيلتي الأثمان والأرباح لتوجيه الاقتصاد وإدارته في النظام الرأسمالي بوسيلة رسم البرامج الاقتصادية التي تشمل جوانب الاقتصاد القومي.

وكان طبيعياً أن يكون لقيام الدولة بتوجيه وإدارة كافة المصالح الاقتصاد للشعب وعدم اقتصارها على مباشرة وظائفها السياسية، وأثره في التنظيم الإداري والسياسي للدولة. فمجلس الوزراء الروسسي يتميز بكثرة عدد الوزراء إذ يبلغون ثمانية وأربعين وزيراً، فهناك وزارات للفحم، وللنفط، وللقوى الكهربائية، لصناعة الآلات الثقيلة، وللأسلحة، والمشروعات الحربية، وللبناء، وللأسماك الخ.

١٠٢- نظام التوزيع: ولا يتم توزيع الناتج الاجتماعي عيناً في روسيا السوفييتية أي عن طريق التوزيع المباشر لأموال الاستهلاك من مواد غذائية أو ملبوسات. بل يحصل المواطن الروسي على أجر نقدي يمكنه من شراء السلع الاستهلاكية التي يحتاج إليها من مخازن الحكومة أو الجمعيات التعاونية.

وتتباين الدخول النقدية، من مرتبات وأجور، تبايناً واسعاً تبعاً للمهنة ونوع العمل ومقداره، غير أنه يلاحظ أن ضريبة الدخل تستقطع جزءاً كبيراً من الدخول الكبيرة، وتختلف هذه الضريبة باختلاف نوع العمل ومقداره: فتزيد على الدخول غير الناتجة عن العمل (كأن تنتج عن استثمار المدخرات النقدية في قروض الدولة)، وتقل كلما قل الدخل أو كان ناتجا عن العمل.

١٠٣- نظام الملكية: ويجوز للأفراد أن يودعوا دخولهم أو جزءاً منها في بنوك التوفير. أو يستثمرونها في قروض الدولة أو يشتروا بها سلعاً استهلاكية. فالملكية الخاصة لم تلغ في روسيا السوفييتية إلغاء تاما. فملكية الأموال الاستهلاكية من أدوات منزلية ونقود وسلع، معترف بها. وتنص المادة العاشرة من الدستور السوفييتي على أن «القانون يحمي حقق الملكية الشخصية للمواطنين على دخلهم وإدخارهم الناجمين عن عملهم، وعلى مساكنهم واقتصادياتهم العائلية، والحاجات والأدوات المنزلية، والأشياء ذاذت الاستعمال الشخصي ووسائل الراحة والتوفير».

ويجوز أن تنتقل هذه الملكية لأموال الاستهلاك إلى الغير بطريق الميراث.

أما فيما يختص بملكية أموال الإنتاج فقد نصت المادة الرابعة من الدستور السوفييتي على أن «الأساس الاقتصادي، والملكية الإشتراكية لأدوات الإنتاج ووسائله، وهما اللذان توطدا تماما نتيجة لتصفية النظام

الاقتصادي الرأسمالي، وإلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ووسائله وانتفاء استغلال الإنسان للإنسان». وعددت المادى التالية من الدستور المذكور صور هذه الملكية الإشتراكية، فنصت على أن «الملكية الإشتراكية في الاتحاد السوفيتي، إما أن تتخذ شكل ملكية الدولة أو تتخذ شكل ملكية تعاونية وزراعة مشتركة».

وتطبيقاً لهذا النص نجد مثلا في الزراعة:

أولاً– المزارع الحكومية وتسمى **Sovkhoz** وهي مزارع تشرف عليها الدولة وتستخدم فيها أحدث الطرق الزراعية الآلية.

ثانياً– المزارع المشتركة وتسمى **Kolkhoz**. وتعتبر أرض المزرعة ملكاً للدولة ولكن لاتحاد أعضاء المزرعة المشتركة (وهو ما يسمى بالروسية **Artel**) حق الانتفاع بها إلى الأبد. وهذا الاتحاد عبارة عن منشأة تعاونية يشترك فيها جماعة من الزراع للقيام بزراعة الأرض وتربية المواشي تبعاً للمنهج الذي ترسمه الدولة. ويدفع من دخل المزرعة ضرائب الدولة، وثمن خدمات محطات الآلات الزراعية، ونفقات الخدمات الاجتماعية ثم يوزع ما يبقى بعد ذلك على أعضاء الأرتل وفقا لعدد أيام العمل التي قام بها كل منهم في المزرعة[٩].

ومع ذلك فالملكية الخاصة لأموال الإنتاج لم تلغ إلغاء تاما في

---

(٩) راجع في ذلك كتاب «الزراعة الإشتراكية السوفييتية والاقتصاد الزراعي الروسي في عصوره المختلفة» للدكتور حسن إسماعيل_ ١٩٤٦.

روسيا السوفييتية. فقد جاء في المادة التاسعة من الدستور السوفييتي أنه «إلى جانب النظام الاقتصادي الإشتراكي الذي هو الطابع السائد في اقتصاد الاتحاد السوفييتي، يسمح القانون بالمشاريع الاقتصادية الصغيرة الخاصة بالفلاحين القرويين وبالحرفيين على أن يقوموا بعملهم شخصياً وبشرط ألا يستغلوا فيه جهد الآخرين.

فإلى جانب النوعين الإشتراكيين من أنواع المشروعات الزراعية المشار إليهما (السوفخور، والكولخوز) يوجد نوع ثالث من المشروعات الزراعية وهو المشروعات الفردية. ويدير أصحاب هذه المشروعات شؤون اقتصادهم على نفس الأسس التي يدير بها المزارع الصغيرة في الدول الأخرى شؤونه، إلا أنه لا حق لهم في بيع الأرض التي يستغلوونها، أو استخدام عمال أجراء فيها.

كما يوجد صناع ميكانيكيون أو يدويون يملكون مشروعات حرفية بشرط ألا يستخدموا فيها عمالاً أجراء.

وفيي الاتحاد السوفييتي أيضاً أفراد يزاولون مهناً حرة كأطباء وكتاب وفنانين، ويعملون غالباً في الهيئات التي تهيمن عليها الدولة لقاء أجر، كما يحصلون على دخل إضافي من مزاولة عملهم لحسابهم الخاص.



الفهرس